الحال

توزع مجاناً

«الحال» - العدد الخامس والتسعون - السنة الثامنة
تصدر عن مركز تطوير الإعلام/ جامعة بيرزيت منذ عام 2005

ولقيت الساعة مكسورة

هذا جزء من أغنية شعبية غنتها الأمهات للأطفال، مفادها المطمطة بين الثواب والعقاب، والشد والرخي، والأخذ والعطاء، ومعادلة طب افلت وأنا بفلت، وصولاً لربط الخلاص بالساعة، التي هي أصلاً، وحسب النهاية المحزنة المعتادة، مكسورة، وبندولها لا يدق، وعقاربها محنطة ليس إلا.

الأمهات غنينها لنا فقط لفعل الإلهاء المؤدي إلى الاستكانة ومن ثم النوم. ولكن في حالتنا اليوم، هناك من يغنيها لنا منذ سبع سنوات، والأهداف متعددة والنوايا مشكوك فيها والعواقب وخيمة وأيدينا مقيدة، وما من حراك سوى ململة الوهم الجاثم فوق هامتنا، ليوحي لنا بخدر العاجز، أن الساعة الآن أو بعد الآن بقليل، أو في أسوأ الأحوال، بعد ربع ساعة ستدق.

والحقيقة التي لا يعرفها سوى الكبار اللئام، أن الساعة مكسورة، وأن رد الفعل لنا هو حملها وخبطها بالأرض والاحتكام إلى ساعتنا البيولوجية التي طالما أصابت.

رئيسة التحرير

المصالحة الفلسطينية: في أي ساعة بالضبط؟

جميل ضبابات

«مجرد اقتراح لا علاقة له بالخبث: بما أن المصالحة بين فتح وحماس فشلت؛ فالمفروض من حكومة رام الله أن تفتح سفارة في غزة، وحكومة غزة تفعل المثل، ويبدأ العمل بتطبيع العلاقات بين الدولتين، وبلا وجع قلب». هكذا علق خالد عيسى الصحافي الفلسطيني الذي يعيش في السويد على التراخي الفلسطيني في إنجاز ما أخذ يطلق عليه خلال السنوات السبع الماضية «المصالحة الفلسطينية».

لكن وجع القلب في الواقع، يسري بقوة في الشارع الفلسطيني، الذي يظهر بلا حول ولا قوة، في البت أصلاً، في موضوع المصالحة، التي جرب فيها المتحاورون الفلسطينيون خلال السنوات الماضية، وضع سيناريوهات عديدة، لإنجازها بمساعدة أطراف محلية مستقلة، أو بوساطة جهات إقليمية.

ومن صراع دموي، في غزة، عشية سيطرة حماس على البنية الإدارية والعسكرية، في القطاع، إلى نكت مؤلمة في الشارع الفلسطيني، تظهر المصالحة، كمادة للفكاهة السوداء، بعيدًا عما قد يراه المحللون السياسيون والاقتصاديون، وأيضًا بعيدًا عما قد يريده الوسطاء الإقليميون.

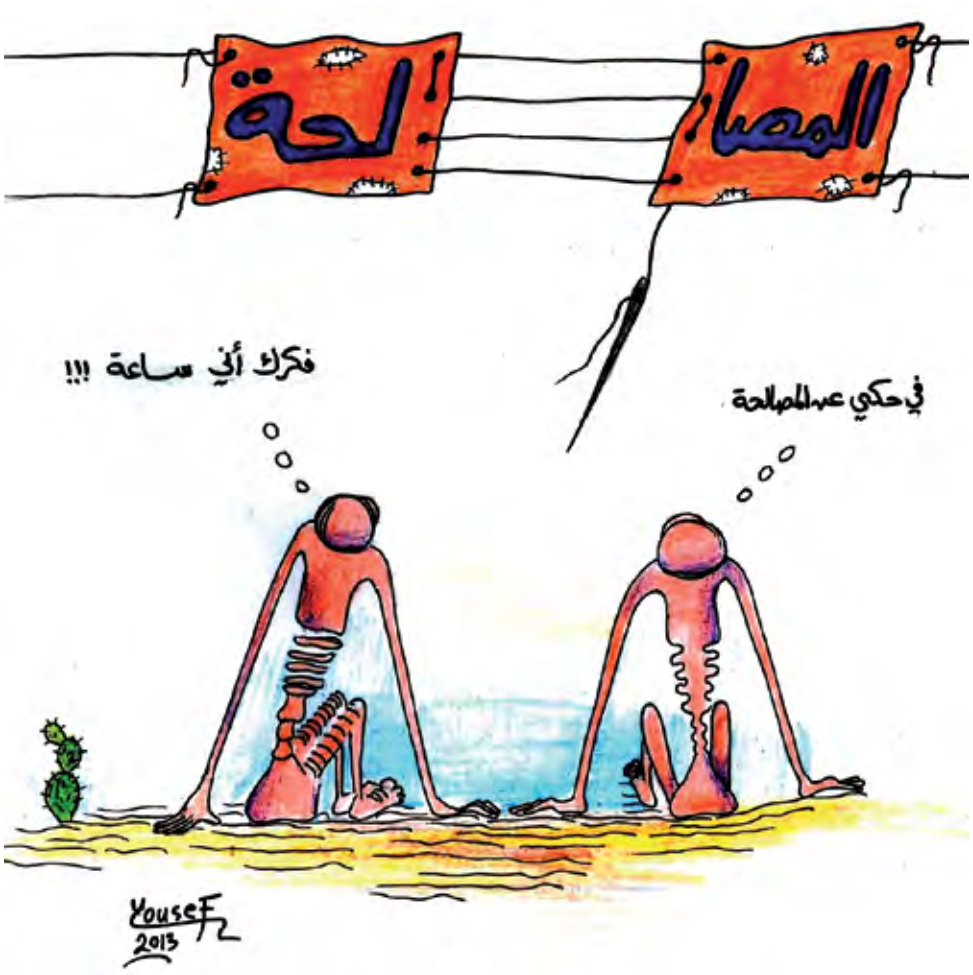
لذلك، فان دعوة عيسى، لقيت ردود فعل فورية على صفحات التواصل الاجتماعي، فالبعض، طالبه بعدم التدخل، كونه مواطنًا سويديًا، يتدخل في شؤون دولتين مستقلتين. وعمليًا تظهر المصالحة صعبة، فلا وسيط قادر على إتمام المصالحة، وأيضًا لا ساعة صفر لإعلانها.

ففي الضفة الغربية كما في غزة، يسري إحباط واسع في أوساط الفلسطينيين.

ويقول مصطفى إبراهيم الكاتب والمحلل السياسي من قطاع غزة: «المصالحة متوقفة ولا ساعة محددة لها، فعقاربها تعيد تكرار نفسها بطريقة مملة وبطيئة، كمن ينتظر الفرج والمساعدة من أشخاص هم سبب في تعميق الانقسام، والفلسطينيون يعيشون مأزقًا هم السبب الرئيس في استمراره، من خلال التخبط وانتظار ما يريده الأميركيون وعجز العرب وتخاذلهم».

يردد الأمر ذاته محللون آخرون. ويعكس ذلك أيضًا ما يقوله الشارع.

وقال إبراهيم: «طرفا الانقسام كل متمسك برؤيته».



ويقول محللون سياسيون، إن ثمة ما هو أبعد من النوايا الفلسطينية الداخلية الإيجابية لإتمام مصالحة تاريخية تنهي حالة الانقسام الذي وضع الفلسطينيين أنفسهم في موقف أضعف أمام الإسرائيليين من جهة، والمجتمع الدولي من جهة أخرى.

وقال إبراهيم: «الإدارة الأميركية هي التي تضغط على العرب والسلطة من أجل العودة للمفاوضات من دون أن تقدم خطوة واحدة في قضايا المستوطنات وإقامة الدولة والأسرى».

وأضاف: «كل ذلك استهلاك للوقت والفلسطينيين وعلى حساب القضية الفلسطينية والمشروع الوطني، وحماس مستفيدة من الوضع القائم ومستمرة في البحث عن الشرعية من خلال الأوضاع العربية الجديدة فيما تسمى دول الربيع العربي والتحالفات الجديدة التي تنسجها عبر مصر وقطر وتركيا، وتعتقد أن ذلك سيمنحها الشرعية وتكون شريكًا في قيادة المنظمة وتؤهلها في المستقبل لقيادة الشعب الفلسطيني».

(التتمة ص14)

هل يوقف الفلسطينيون دفع الغرامات عن الأسرى لخزينة الاحتلال؟

صفحة 4

الليلة الأخيرة في دير ياسين



صفحة 7

مواد تنظيف منزلية الصنع في غزة غير قانونية.. والجهات المسؤولة غائبة

صفحة 10

قانون التعليم الجديد في غزة.. ثغرات قانونية وتعزيز للانقسام

صفحة 12

الرحلات المدرسية.. إجراءات مشددة هدفها صيف آمن من الحوادث

صفحة 13

الحريات الشخصية في غزة.. تتساءل عن مستقبلها!

مشيرة توفيق

«كان يوم الجمعة، وكنت جالسةً مع ابنة عمي في مطعم، فجأة تعالت أصوات السب والشتم. نظرت إلى مدخل المطعم، فإذ باثنين من عناصر الشرطة يجران شابًا يبدو في السابعة عشرة. أجلساه على كرسي، ثم قال أحدهما للآخر: «هات الماكينة»!. بين استسلامه ومحاولته استعطافهما، حلقا شعره من أعلى الجبهة حتى أسفل الرأس، وأجبراه على توقيع تعهد يقضي بعدم إطالة شعره مرة أخرى، وإلا..!».

مشهد حدّثت به غدير شاهين، وقع الشهر الماضي في دير البلح وسط قطاع غزة، فلم يكن وحيدًا بين مشاهد كثيرة مشابهة تداولتها ألسنة الناس بعد أن رأتها عيونهم.

الإعلامية سامية الزبيدي التي تمكنت من لقاء مجموعة من الشباب الذين تعرضوا لاعتداء بعض عناصر الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة في قطاع غزة إثر إطالة شعورهم ولبس السراويل الساحلة، قالت: «منذ عام 2007 وفرت حكومة غزة مناخًا شجع أطرافًا مختلفة محسوبة عليها على اتخاذ إجراءات عديدة تمس بحريات الناس العامة والشخصية، وتتنافى مع روح القانون الفلسطيني ونصوصه، من فرض الجلباب على طالبات المدارس، ومنع الشيشة للنساء، وهما قراران نفت الحكومة أن تكون اتخذتهما، رغم أنهما طبقا على نطاق واسع بتعليمات من مدراء المدارس في محافظات عدة في القطاع، وكذلك بتعليمات من وزارة الداخلية للمطاعم والاستراحات السياحية المختلفة».

وأضافت الزبيدي: «تلا ذلك قرار منع عرض الملابس الداخلية في واجهات المحال، ثم انتشار فرق الأخلاق والفضيلة التي تتعدى على خصوصيات الناس في الأماكن العامة وتعرضهم للمساءلة والإهانات لإثبات صلتهم الشرعية بعضهم ببعض، ناهيك عن سن قانون جديد للتعليم يفرض الفصل بين الجنسين في المدارس، وتأنيثها بالكامل، ثم الحملة لمنع البنطلون الساحل، وتسريحات الشعر الغربية (السبايكي)، وليس آخرها اعتقال واستدعاء شبان على خلفية ممارستهم لهوايات فنية ورياضات غربية».

ولفتت الزبيدي إلى حدوث ذلك وسط إنكار حكومي لاتخاذ مثل هذه الإجراءات، وهو ما كشفته هي شخصيًا بلقائها الشابين طارق النقيب وأيمن السيد اللذين تعرضا للاعتقال والتوقيف في مركزي شرطة وأهينا وضربا وحلق رأساهما بشكل مهين، ثم أجبرا على التوقيع على تعهدات تنص على عدم إطالة شعورهما مجددًا، وعدم لبس السراويل الساحلة والضيقة.

من جهتها، أعربت وزارة الداخلية بغزة عن «استغرابها مما تم تداوله في الفترة الأخيرة من حملة مستمرة تقوم عليها مؤسسات حقوقية وإعلامية لنشر ما وصفته بالأكاذيب والتضخيم والتهويل لبعض الأخطاء الفردية فيما يتعلق بالحريات العامة والخاصة في قطاع غزة».

(التتمة ص12)

مدرستان أجنبيتان في نابلس

عارف حجاوي

مبارك عليكم يا أهل نابلس.. تفتتحون هذه الأيام مدرستين: واحدة أميركية وواحدة إنجليزية. وهذا يذكرني بقصة الخوري اللبناني الذي ركب حماره قبل مئة وخمسين سنة صاعدًا في الجبل، فسأله أحدهم: إلى أين يا «أبونا»؟ فقال له: ذاهب إلى القرية في رأس الجبل لافتتاح مدرستين. قال له: مدرستين مرة واحدة، وفي قرية؟ فقال الخوري: سنفتتح مدرسة اليوم، وبعد قليل، سيفتتح البروتستانت مدرسة.

على أن مدارس لبنان التبشيرية اهتمت باللغة العربية، وخرجت عددًا من كبار فطاحل الأدب العربي. ومدارسنا الأجنبية تبتعد عن اللغة العربية شيئًا فشيئًا. ونرجو لمدرستي نابلس أن تهتما باللغة العربية. ونهديهما خلاصة بحث لبناني حديث.

البحث كتبه صوما أبو جودة من الجامعة الأميركية ببيروت، وفؤاد صياح من مدرسة مار يوسف في قرنة شهوان، وقد استندا إلى عينات ضخمة مقسومة قسمين: طلبة درسوا العلوم والرياضيات باللغة العربية، وطلبة درسوهما باللغة الإنجليزية. ونتائج البحث ثمان، وجميعها بلا استثناء تقول إن الذين درسوا باللغة العربية أفضل تحصيلاً، وفهمًا واستمتاعًا بالمادة. والمفلحون ممن درسوا بالإنجليزية (وهم أقل بكثير من المفلحين ممن درسوا بالعربية)، أفلحوا لأن الأساتذة كانوا يغشون.. ويشرحون الدرس بالعربية. (البحث منشور في كتاب «اللغة والتعليم» بتحرير قاسم شعبان، عام 2000، إصدار الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية).

الناس في نابلس هاجمون على المدرستين، والصفوف صارت ممتلئة. مبارك مرة أخرى. والغلط ليس في أهالي نابلس، بل في النظام التربوي الحكومي. وافتتاح مدارس أجنبية ليس الحل، فوزارة التربية والتعليم عندنا مطالبة بأن تكف عن إصدار تلك البيانات التي تفاخر فيها بنتائج المدارس الحكومية.. فما أسهل تلفيق الإحصاءات. أداء مدارسنا الحكومية رديء، وخير علاج له الصدق مع النفس.

هناك طريقتان للإصلاح: الأولى تكلف مالاً كثيرًا. وهي مهمة ولا بد منها، وتتمثل في رفع مستوى المعلمين ماديًا، وتعريضهم لدورات حقيقية ولعملية توجيه فاعلة. والطريقة الثانية مجانية، وهي النظر في المناهج وأساليب التدريس. لا يكفي أن تتفضل التربية علينا بحذف ثلث منهاج اللغة العربية. فالثلثان الباقيان رديئان أيضًا، والحذف فيه رشوة فجة للطلبة.

سورية تنضم إلى غزة فتصبح «مَـلطة» إسرائيلية..!

نظير مجلي

واضح للجميع أن الحجج التي تذرع بها المسؤولون الاسرائيليون لتبرير قصف القواعد وإطلاق الصواريخ على الأراضي السورية، ليست كل الحقيقة. فالقضية أكبر من الصواريخ التي «تخشى اسرائيل أن تهدد التوازن العسكري مع حزب الله، علما بأنه لا يوجد أي توازن عسكري بين اسرائيل وحزب الله. وأكبر من «الخوف من تسرب الأسلحة الكيماوية إلى جهات عدائية وفوضوية»، حيث ان هذه الأسلحة لا تهدد اسرائيل. فالحسابات الاسرائيلية من هذا الانتهاك للسيادة السورية تذهب بعيدا يعيدا، وليس فقط إلى ايران، بل أيضا إلى أخذ دور فاعل وحصة سمينة من تقاسم الكعكة السورية.

ففي اسرائيل يتابعون الأوضاع في سورية عن كثب ويكتشفون أن حساباتهم القديمة ازاء سورية قد فشلت وأن هناك حسابات جديدة تجعل الحسم قريبا وأنه حان الوقت للإفادة من التغيرات الكبيرة الجارية في المنطقة بأسرها وفي سورية بشكل خاص. وضمن هذه الحسابات الجديدة ان نظام بشار الأسد بدأ يحقق انجازات في مواجهة المعارضة وان احتمالات بقائه لم تعد مستحيلة. فقد يبقى رئيسا، حتى ولو على جزء من سورية، شاء الغرب أو لم يشأ. وقد يبقى رئيسا برضى الغرب. والسبب في هذا، هو أن المعارضة السورية تثبت فشلها وعدم جديتها وبدأت تفقد قواعد جماهيرية لها. وروسيا، التي تناصر النظام السوري بلا تحفظ وتعتبره قاعدة متينة لها لا يجوز لها أن تساوم عليه مثلما ساومت على الرئيس الليبي معمر القذافي. والصين تناصره في سبيل التوازن مع الولايات المتحدة الأميركية. وايران تدب كل قوتها لإنقاذه، لأنها ترى فيه خط الدفاع الأول عنها. ودول الغرب، بدأت تتخوف من المعارضة السورية وتشعر أن قسما من هذه المعارضة لا يختلف عن أنصارهم السابقين في الشيشان وفي أفغانستان وفي العراق، وقد يحولون أسلحتهم إلى صدر دول الغرب، لذلك استخدموا الفرامل في العلاقات معها وامتنعوا عن تزويدها بأسلحة نوعية لمواجهة قوات النظام، التي تستخدم القصف بالطيران والمدافع والدبابات.

بعيدا يظهر اللاعب الاسرائيلي، يستعرض عضلاته ويثبت حضوره.

بالنسبة للمعارضة السورية، اسرائيل تقيم علاقات غير هامشية. قسم من المعارضة يتعاون مع اسرائيل على المكشوف. وقسم منها يصفق لاسرائيل من بعيد كونها مست بهيبة وكرامة النظام السوري، عندما أقدمت على قصف الأراضي السورية عدة مرات هذه السنة وأيضا في الماضي (قصف وتدمير المفاعل النووي في دير الزور سنة 2007 واغتيال عماد مغنية في قلب العاصمة دمشق واغتيال الجنرال المسؤول عن المشروع النووي السوري، محمد سلمان في بيته في اللاذقية). وقسم من المعارضة السورية كان قد أعلن منذ بداية الثورة أنه في حال سقوط الأسد ستبدأ مفاوضات جادة للسلام مع اسرائيل.

وبالنسبة للنظام، الذي كان وما زال يعتبر مريحا لاسرائيل، حيث ان الحدود معه بقيت ساكنة هادئة منذ حرب أكتوبر 1973، ترى اسرائيل ان هناك مجالا لفتح قنوات معه. فهو غارق حتى قمة أذنيه في حماية نفسه من السقوط، ولا يحتاج إلى عدو آخر، خصوصا بمثل شراسة العدو الاسرائيلي، كما ظهر في القصف الأخير. وبسبب النفوذ الايراني لدى نظام الأسد، يمكن ان يتحول هذا النظام إلى محطة رسائل بين تل أبيب وطهران. فإذا أرادت اسرائيل أن يعرف الايرانيون ان لديهم قدرة على شل حركة الرادارات الايرانية، يخترقون أجواء الشام مرتين في 48 ساعة، وينفذون عمليات قصف في قلب العاصمة السورية طيلة نصف ساعة ويعودون بطائراتهم إلى اسرائيل من دون أن يتم اكتشافهم. وإذا أرادوا أن يجربوا القنابل الذكية التي تخترق الأنفاق المحصنة تحت الأرض، لتكون نموذجا لاختراق مشابه في ايران، يقدمون على تدمير الأسلحة السورية في باطن الأرض في جبل قاصيون الاستراتيجي. فلعل هذا القصف يكون بمثابة رسالة تحذير إلى ايران، ولعله يكون رسالة دعوة أيضا. فقد حرصت اسرائيل على توجيه رسالة إلى بشار الأسد بأنها ورغم انتمائها للغرب فإنها لا تريد التدخل في الصراع الداخلي في سورية ولا تريد إضعاف نظام الأسد. وهذه دعوة له أن يقيم علاقة رتيبة معها وفي الوقت نفسه دعوة للايرانيين أن يحذروا من الصدام ويلجأوا إلى الحوار.

الرسالة الاسرائيلية من هذا القصف إذا، مزدوجة، للنظام السوري وللمعارضة. ومفادها أنها تريد دورا في أية تقسيمة للكعكة السورية، أكانت تلك كعكة واحدة بقيادة الأسد أو بقيادة المعارضة، أو كانت تلك كعكة مقسمة إلى قسمين، واحدة بقيادة الأسد، وأخرى بقيادة طرف أو أكثر من أطراف المعارضة.

وكيف تصل الرسالة؟

هنا، لا توجد حاجة للقنوات الدبلومسية السرية. فهذه الرسالة توجه بواسطة هذا القصف، الذي تقرر موعده وحجمه ومكانه اسرائيل ولا أحد غيرها. تماما كما يفعلون مع قطاع غزة. يتعاملون معه كـ: «ملطة» بلغتنا الدارجة. يضربونه متى يشاءون. حتى لو لم تكن هناك أسباب. يكفي أن يكون قادة الجيش في اسرائيل يعانون من أزمة مع الحكومة حول تقليص ميزانية الجيش. فلكي يمنعوا الحكومة من التقليص، يثيرون اجواء توتر أمني في المنطقة ويشرعون في الحديث عن الأخطار الكبيرة على أمن اسرائيل. فإذا لم تقتنع الحكومة ولم تتراجع عن تقليص الميزانية، يشنون حربا (كما فعلوا في سنة 2006 ضد لبنان وفي سنة 2008 و2011 في قطاع غزة). وهم يجدون دائما «متبرعين» يوفرون لهم الحجة التي يتذرعون بها أمام شعبهم والعالم. فقد ينطلق صاروخ من غزة أو تنطلق رزمة أسلحة نحو لبنان وغير ذلك. بهذه الطريقة ارتفعت ميزانية الجيش الاسرائيلي من 38 مليار شيقل قبل حرب لبنان الثانية، إلى 60 مليار شيقل في السنة الماضية. ونحن في هذه الأيام في عز الأبحاث الاسرائيلية حول الميزانية ووزارة المالية تطلب تقليص 3 – 4 مليارات شيقل من الميزانية العسكرية.

«المسخوطون».. أسطورة في إحدى قرى الخليل لا يعرفها كثيرون

محمد عواودة *



العريس وعروسه بعد أن حل عليهما غضب الله.



جمل العروس حسب الأسطورة.

«كنت صغيرًا حينما قصت علينا أمي حكاية «المسخوطين» الذين تجرأوا وأهانوا (الخبز)، فحولهم الله إلى حجارة ما زالت قائمة حتى الآن في منطقة سميت باسمهم في قرية الصرة (14 كم) إلى الجنوب من مدينة الخليل. من يومها، وأنا أحترم الخبز بطريقة مختلفة عن احترامي لأي (نعمة) أخرى، خوفًا من سخط الله».

هذه الكلمات كانت شبه متكررة عند أغلب شباب الصرة الجامعيين، عند سؤالهم عن «المسخوطين».

«الحال» زارت المنطقة التي يعتقد أهل قرية الصرة أن الله سخط قومًا فيها، وقابلت مجموعة من أهلها للتعرف على المسخوطين وقصتهم.

تقول الرواية الشفوية إن جماعة قبل مئات السنين كانوا يزفون أحد أبنائهم إلى فتاة من قرية مجاورة. وكعادة أهل القرية في ذلك العصر، فقد جلست العروس في هودجها على ظهر جمل، وتبعتها النساء بزغاريدهن، وأهازيجهن.

كان العرس سيتم على خير لو لم تقدم إحدى النساء المشاركات في العرس على تنظيف ابنها الصغير بقطعة من الخبز؛ لأنها لم تجد شيئًا آخر تنظف به صغيرها.

ما إن فعلت المرأة فعلتها، حتى أنزل الله غضبه على كل من كان موجودًا في العرس، فحولهم إلى صخورٍ ضخمة بقيت حتى اليوم شاهدة على جريمة انتهاك حرمة وقيمة الخبز والنعمة.

هذا ملخص القصة التي يتناقلها أهل «الصرة»، من جيل لآخر. وهذا ما تخوف به النساء في القرية أطفالهن؛ فيا ويل طفل إن لم يحترم رغيف الخبز أو حتى قطعة الخبز مهما كانت صغيرة.

إمام المسجد في القرية الشيخ أبو علي، قال إنه لا يؤمن بهذه «الخرافة»، فالله لا «يسخط» قومًا لا ذنب لهم إلا أن واحدة منهم أهانت الخبز، مشددًا في الوقت ذاته على أهمية صون النعمة وتقديرها.

وقال الشيخ: «ما يستفاد من هذه الخرافة هو حضّ الأطفال على احترام الخبز لأنه من المقومات الأساسية للحياة، وقديمًا كانت العائلة تتمنى أن تشبع من الخبز، لقلة ما باليد، ولصعوبة الحال، فكان الأهل يقسمون رغيف الخبز بين أطفالهم، ولا يكاد الطفل يشبع حتى من رغيف الخبز».

الحاج أبو ياسر، صاحب قطعة الأرض التي تحتوي على تماثيل «المسخوطين» قال إن قصتهم حقيقية، وقد تناقلها أجداده وحدثه بها والده، لذلك فهو لن يسمح لأحد بالمساس بهؤلاء المسخوطين لكي يبقوا عبرة لغيرهم. وقال الحاج أبو ياسر: «حاولنا تكسير بعض الصخور لتعمير الأرض، ولكن لم تنجح كل محاولاتنا، لذلك فقد زاد إيماني بهذه القصة».

الشاب محمود في الصف الأول الثانوي العلمي، قال إن قصة «المساخيط» حقيقية، وإن شكل الحجارة يدلل على ذلك، إذ إن أحد الحجارة يشبه الجمل، وبعضها يشبه البشر، حتى إن شكل العروس والعريس واضحان.

وقال محمود إن كل المحاولات لإزاحة «المسخوطين» باءت بالفشل، ولم تتمكن أي آلية من تدمير الصخور، وهو ما يدلل على أن هذه الصخور هي تماثيل للمسخوطين.

رائد سلامة، طالب جامعي يدرس الرياضيات، قال إنه لا يفكر بحقيقة هذه القصة، طالما أن الدرس المستفاد منها قد تحقق، فبعد رسوخ قصة المساخيط في عقول الأطفال والشباب في القرية، فإنهم حتمًا سيحترمون نعمة الخبز وأي نعمة أخرى. وأضاف رائد أن عدم احترام النعمة سيجلب سخط الله، وليس شرطًا أن يكون بتحويل المذنب إلى حجر، فيمكن أن يحرمنا الله من النعمة، وهذا من أشد أنواع العقاب.

أحد سكان البيوت المجاورة للمسخوطين قال إن صخور المسخوطين لا مثيل لها في المنطقة كلها، وهي عملاقة ولا يمكن لأحد إزاحتها، وهذا دليل آخر على أن هناك شيئًا غريبًا وأن هذه الصخور لها قصة عجيبة.

حكاية «المسخوطين» ستبقى راسخة في عقول أهل الصرة ومؤثرة على تصرفاتهم واحترامهم للخبز، حتى لو اقتنعوا أن الصخور التي يشاهدونها لا تمت لما سمعوه من أجدادهم بشيء.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

الهجمات الإلكترونية: عنصر جديد في الصراع أم ضجة على هامشه؟

يزن شروف *

شهد الشهر الماضي هجومًا إلكترونيًا واسعًا على مئات المواقع الحكومية وغير الحكومية الإسرائيلية وآلاف الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي، شنته مجموعات من قراصنة الإنترنت حول العالم تحت اسم "عملية إسرائيل".

ووقعت الهجمات يوم السادس من نيسان الماضي، وكان القراصنة قد أعلنوا عنها مسبقًا. وهدفت الهجمات بحسب القراصنة إلى عزل إسرائيل إلكترونيًا تمهيدًا لإزالتها عن الشبكة الإلكترونية. وقد شارك حوالي عشرة آلاف قرصان وناشط إلكتروني في الهجمات حسب مراقبين، وكانت مواقع رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع والمالية والتربية والتعليم والمخابرات والبورصة الإسرائيلية أهم أهداف القراصنة.

وكانت نتائج الهجمات موضع خلاف بين القراصنة الذين قدروا الخسائر بالمليارات، والحكومة الإسرائيلية التي قللت من شأن الهجمات وأعلنت أنها لم تطل قواعد بيانات حساسة في الدولة واقتصرت على إيقاف عدد من المواقع لساعات.

وأعلنت عدة مجموعات لقراصنة الإنترنت مسؤوليتها عن الهجمات وكانت مجموعات " AnonGhos" الأميركية المقربة من مجموعات "أنونيموس" الشهيرة أبرز المشاركين إلى جانب مجموعة "هنبعل" المناصرة للنظام السوري ومجموعة "Gaza Security Team" وهي مجموعة من القراصنة الفلسطينيين القاطنين في أوروبا وأميركا، وغيرها من المجموعات، بالإضافة إلى قراصنة متطوعين يعملون لدى مجموعات متعددة لخدمة أفكار مشتركة أهمها معاداة الرأسمالية والاستعمار. يذكر أن القراصنة نشروا معلومات حصلوا عليها لدى اختراقهم لقواعد بيانات إسرائيلية مثل أرقام بطاقات ائتمانية وأسماء ضباط وعملاء لدى الموساد والشاباك وصل عددهم إلى سبعة عشر ألف ضابط، كما أدت الهجمات إلى حالات من الانقطاع المؤقت لخدمات الإنترنت في إسرائيل تأثرت بها بعض المناطق الفلسطينية.

الهجوم على "السيرفر"

محمد الريماوي خبير ومهندس الأنظمة والشبكات يعتقد أن الهجمات التي تعرضت لها قواعد البيانات الإسرائيلية كانت على طريقتين: الطريقة الأولى هي هجمات "DOS" وهي هجمات حجب الخدمة التي تتم عبر إغراق السيرفر – الخادم- بحزم بيانات عشوائية كبيرة وسريعة بقدر يفوق قدرة تحمل هذا السيرفر، ما يؤدي إلى تعطله وبالتالي تعطل المواقع والخدمات التي تعتمد على البيانات الموجودة على هذا السيرفر. ويرى الريماوي أن هذا الشكل من الهجمات هو الشكل الرئيسي الذي استخدمه القراصنة في حملتهم الأخيرة. وذكر أن هذه الطريقة لا يمكن أن تتجاوز تعطيل المواقع والخدمات، لأن القراصنة يقومون بعمليات التخريب دون الدخول إلى السيرفرات والعبث بالبيانات من الداخل، كما لا تمكن هذه الطريقة القراصنة من الحصول على البيانات من داخل السيرفر، ويضيف الريماوي: لا يمكن بأي شكل التصدي لهذا النوع من الهجمات، بل يمكن امتصاصها، لكن الهجمات الكبيرة والمنظمة قد تصل نتائجها إلى تعطيل كامل لخدمات الانترنت عن الدولة بأكملها في حال عجزت أجهزة الدولة عن امتصاص الهجوم، وقامت الأجهزة الإسرائيلية بحماية عدد من مواقعها عبر عزلها عن الشبكة الدولية للإنترنت ووضعها ضمن الشبكة الإسرائيلية المحلية بعد أن تأهبت أجهزة الحماية الإلكترونية الإسرائيلية لامتصاص الهجوم.

هجوم "حصان طروادة"

أما الطريقة الثانية، كما يشرح الريماوي، فهي طريقة "حصان طروادة" تيمنًا بأسطورة حرب طروادة اليونانية، وهذه الطريقة تعتبر أخطر وأكثر احترافيةً، ويتم هذا النوع من الهجمات عن طريق ملف يتم إدخاله خلسة إلى قواعد البيانات المستهدفة ليتم الدخول عبره إلى السيرفر بهدف سرقة البيانات أو تخريبها أو حذفها، وقد تجلى هذا النوع من الهجمات في قوائم معلومات الضباط الإسرائيليين التي نشرها القراصنة، بالإضافة إلى معلومات البطاقات الائتمانية التي تم توزيعها عبر الإنترنت بهدف إلحاق أضرار مالية بأشخاص وشركات ومؤسسات إسرائيلية، وتحاول الدول عادة حماية معلوماتها من الاختراقات المشابهة عبر عزل قواعد البيانات الحساسة عن شبكة الإنترنت لتجنب أي احتمال للاختراق، وعلى الرغم من تطور وسائل الحماية التي تمتلكها الدول، إلا أن وسائل الاختراق تعتبر مواكبة لذلك التطور.

تقنية الأنفاق

ويرى الريماوي أن ملاحقة القراصنة وتتبعهم أمر صعب بسبب استخدامهم تقنية (الأنفاق) في عملياتهم، فإذا تعرضت إسرائيل لهجوم من قراصنة في المغرب مثلاً، فسيظهر أن الهجوم انطلق من ماليزيا أو أي مكان آخر في العالم، وكلما كان القرصان أكثر احترافيةً، كان تعقبه أصعب.



تعريف الحرب الإلكترونية

الدكتور إيهاب بسيسو رئيس دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت يرى أن هذه الهجمات يمكن حصرها في إثارة ضجة إعلامية حول امكانية اختراق مواقع إسرائيلية، وأن الأمر يندرج في إطار الدعاية، ويعتقد د. بسيسو أن مفهوم المقاومة الإلكترونية بحاجة إلى تعريف أعمق باعتباره نتيجة لمرحلة مخاض تمثلت بدخول العنصر التقني في الصراعات بشكل أكبر من السابق، ويضيف: "خاض الاحتلال أيضًا حربًا إلكترونية على هامش حرب غزة تمثلت في بث مواد دعائية على شبكة الإنترنت".

تقديرات مبالغ فيها

أما الدكتور عبد الرحمن إبراهيم، رئيس دائرة العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، فيرى أن الهجمات الإلكترونية قد تشكل خطرًا حقيقيًا على الأمن الاستراتيجي للدول كما حصل عندما شنت إسرائيل هجومًا إلكترونيًا على المشروع النووي الإيراني عام 2010 أدى إلى إعاقة تقدمه لأشهر، فدخول التكنولوجيا بشكل متزايد على نشاطات الدول قد يؤدي إلى ازدياد خطر الهجمات الالكترونية، إلا أن د. ابراهيم اعتبر أن قدرات الهاكرز مبالغ فيها وأن ما قاموا به في هجمتهم الأخيرة ضد إسرائيل يمكن اعتباره تخريبًا غير إستراتيجي طال المنظومة الإلكترونية الإسرائيلية التي تتمتع بأنظمة حماية قوية.

وفي ظل غياب إعلان إسرائيلي واضح لحجم نتائج هذا الهجوم الإلكتروني، يبقى التباين في التقديرات حاضرًا وخاضعًا لحجم المعلومات المتوفرة حول الأساليب المتبعة في الهجمات والأهداف التي تطالها.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

فلسطينيو الداخل يكسرون حصار الخليل الاقتصادي

ناردين طلب الطروة *

يعول مئات التجار في الخليل أسبوعيًا على يوم السبت لينقذهم من كساد تجاري في باقي أيام الأسبوع، ففي كل سبت يصل المدينة المئات من أهلنا في الأراضي المحتلة عام 48 ليتسوقوا بأسعار أقل بكثير من تلك الموجودة في السوق الإسرائيلية.

وفي كل يوم سبت، تنتشر مئات السيارات ذات اللوحة الصفراء، والمئات من أهلنا في الداخل يطوفون شوارع الخليل يدخلون المتاجر والمطاعم والشوارع والمتنزهات ويعيدون للمدينة المحاصرة بالمستوطنين جزءًا من عافيتها التي فقدتها بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرضه الاحتلال.

«الحال» التقت أم محمد من الناصرة، حيث عبرت عن سعادتها لزيارة الخليل. فقد زارت الحرم الإبراهيمي الشريف وتجولت في أرجاء البلدة القديمة، وقالت: «نحن نأتي يوم السبت ونشتري جميع ما نحتاجه لأسبوع كامل، وأحيانًا نأتي في الأيام العادية إذا لزم الأمر، هنا الأسعار أرخص بكثير، وهم أهلنا ونستطيع التفاهم معهم». لكنها قالت إنه ليس كل شيء يسمح بشرائه من الخليل بفعل إجراءات الاحتلال كأسطوانات الغاز.

وأبدى وائل مطاوع التميمي صاحب مطعم في مدينة الخليل سعادته لهذه الزيارات التي تساهم في تنشيط السياحة، وقال إن أرباح المطعم ازدادت منذ عودة زيارات أهلنا في الداخل، حيث يستقبل المطعم ما بين 300 إلى 350 شخصًا أسبوعيًا.

ويقول التميمي على لسان زبائنه إن أسعار الوجبات لديهم أغلى بالضعف تقريبًا عن أسعار الوجبات بالخليل.

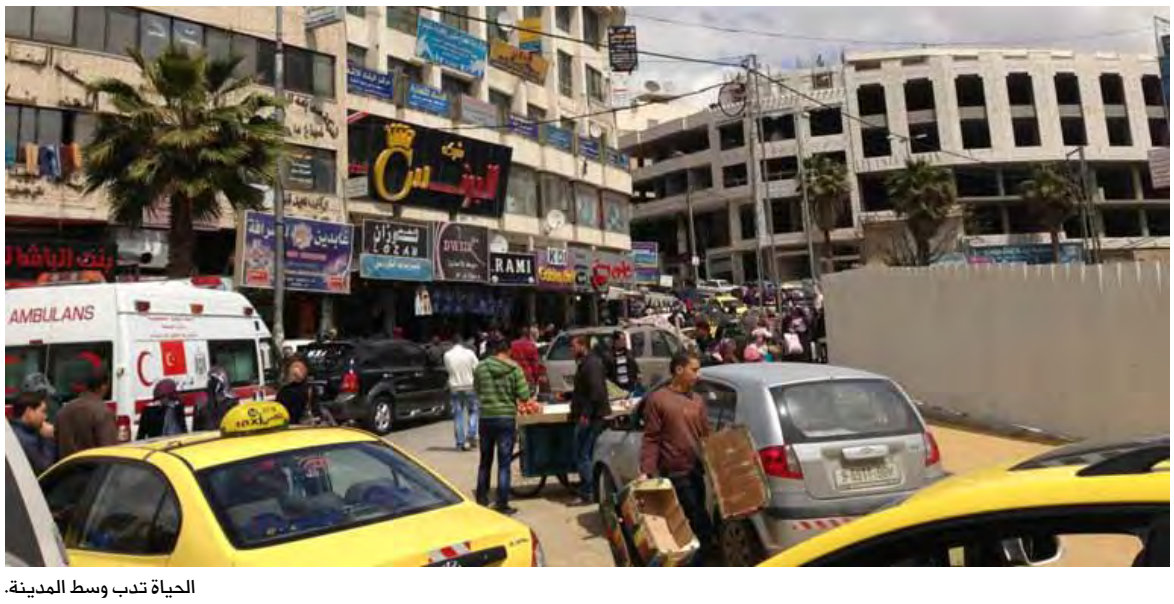
ازدياد الأرباح وتفاؤل بنمو اقتصادي

من ناحية أخرى، اعتبر محمد ناصر الدين، صاحب محل أحذية في مدينة الخليل أن الزيارات تُنشط الحركة الاقتصادية في ظل التدهور الاقتصادي، مؤكدًا أن نسبة المبيعات من 60-70%، قد تزداد عنده خاصة في أيام السبت، حيث تحضر الحافلات من حيفا وعكا والناصرة.

من ناحيته، يرى الحاج زيدان الجعبة رئيس مجلس إدارة مجمع هيبرون سنتر، أن فلسطينيي الـ48 ساهموا في إنعاش الاقتصاد، وأصبحت الخليل لمناطق الجنوب وخاصة مناطق بئر السبع ورهط وغيرها، مقصدًا للتسوق كل أسبوع، وخاصة السبت.

ويقول الحاج إن مركز «هيبرون سنتر» أكبر مجمع في المدينة، وهو يتصدر الروح العالية في جذب المتسوقين من فلسطينيي 48، حيث يتميز في اتساع طبقاته، وتصل عدد المحلات التجارية التي يحويها إلى 200 تقريبًا، فهناك عدد هائل من المتسوقين الذين يزورون المجمع يوم السبت، ويملأون المحال التجارية والمطاعم والمقاهي، حيث تم توفير كافة سبل الراحة والأمان داخل المجمع، حتى يجد الزائر متعة التسوق.

وأضاف الجعبة أن نسبة الحركة التجارية التي يشكلها فلسطينيو 48، يوم السبت تقريبًا تصل إلى 70% من المتسوقين. ويقدر أصحاب المحال التجارية في هيبرون سنتر أن مبيعات يوم السبت تساوي مبيعات 3 أيام بالأسبوع.



الحياة تدب وسط المدينة.

وأشار الحاج زيدان إلى أنه تم إعطاء توصيات بتخفيض الأسعار للمتسوقين من الداخل لتشجيعهم على زيارة الخليل دائمًا.

أرباح الخليل زادت 5 ملايين شيقل شهريًا

وأكد نائب رئيس غرفة تجارية وصناعة محافظة الخليل عبد الحليم التميمي أن الزائرين من فلسطينيي الـ48 بدأوا القدوم للخليل منذ عدة أعوام بتنظيم مع الغرفة التجارية، وأشار إلى أن التبادل التجاري مع فلسطينيي الداخل رفع نسبة أرباح الخليل 5 ملايين شيقل تقريبًا شهريًا.

وأضاف: «عقدنا أكثر من اجتماع مع تجار المحافظة وطالبناهم بوجوب تخفيض الأسعار على السياح لإعطاء صورة طيبة عن مدينة الخليل، وعملنا بالتعاون مع دائرة السياحة والشرطة، على مرافقتهم أثناء زياراتهم للمصانع والمتاجر، وذلك من أجل توفير الأمان لهم».

كسر الحصار الاقتصادي والاجتماعي

من ناحيته، أكد ماهر القيسي مدير مديرية الاقتصاد الوطني في محافظة الخليل، أن زيارات فلسطينيي الـ48 أنعشت الحالة الاقتصادية في مدينة الخليل بشكل كامل. وأضاف أن الزيارات أيضًا عقدت حالة جديدة من التواصل بين أهل المدينة وأهل الداخل المحتل. وأشار إلى أنهم في وزارة الاقتصاد يعملون على تشجيع هذا التواصل وهذه الزيارات بسبب الحصار الاقتصادي الذي تفرضه إسرائيل على الضفة.

وأضاف أن هناك تعاونًا بيننا وبين الغرف التجارية، فالغرف التجارية تابعة وبشكل إشرافي لوزارة الاقتصاد الوطني، وهي الجهة التي تتابع عملية مباشرة تسهيلات هؤلاء الزوار لعمل جولات سياحية وتسويقية.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

هل يوقف الفلسطينيون دفع الغرامات عن الأسرى لخزينة الاحتلال؟

ريم هندي *

تناقش وزارة الأسرى وكافة مؤسساتهم هذه الأيام توجهًا فلسطينيًا لوقف دفع الغرامات عن الأسرى، إذ يرى البعض أن هذه الغرامات غير القليلة تذهب لموازنة دولة تواصل كل أنواع القهر للأسرى، إضافة إلى ما تمارسه من توسع استيطاني وانتهاكات يومية.

وتدفع آراء كثيرة مؤيدة للقرار كل الأطراف إلى تبني هذا القرار الذي سيوقف ما اعتبروها ثمن سجن الفلسطيني وقهره. لكن التوجه لم يصل إلى درجة القرار رغم تلميحات كثيرة تشير إلى أنه قد يتخذ كقرار نهائي في الموضوع.

ورغم سؤال «الحال» لأكثر من جهة عن حجم الغرامات التي تدفع، إلا أننا لم نصل لطرف يعلن هذا الرقم. وهنا طفنا على جهات مختلفة لنقف على حقيقة هذا التوجه ومقاصده وإرهاصاته.

عامر: الوزارة تدرس القرار مع كل الأطراف

وأكد رئيس نقابة الموظفين العموميين في وزارة شؤون الأسرى والمحررين مؤيد عامر أن قرار وقف دفع الغرامات للأسرى لم يجرِ تطبيقه بعد، وأن الوزارة تجري دراسة معمقة مع باقي الوزاراة والمؤسسات والمراكز المعنية بشؤون الأسرى، بالإضافة إلى الحركة الأسيرة داخل السجون للوصول إلى قرار بهذا الخصوص.

وأشار عامر إلى أنه في عام 2003 كان هناك إجماع وطني داخل قلاع الأسر برفض دفع الغرامات وبعد عام 2003 بدأت المحاكم الإسرائيلية بالحكم على كل أسير فلسطيني غرامة مالية تصل قيمتها إلى 2000 شيقل مقابل شهر السجن الواحد، و10000 شيقل لكل 10 أشهر.

وعن الأسباب التي دفعت إلى التفكير بوقف دفع الغرامات، أوضح عامر بالقول: قررنا وقف دفع الغرامات لعدة أسباب، أولها أن المبالغ التي كنا ندفعها قليلة، أما الآن، ومع صعوبة الأوضاع المالية للسلطة ومنظمة التحرير، وفي ظل وصول ما مطلوب تغطيته من غرامات إلى قرابة الثلاثة ملايين شيقل، فإن أطرافًا كثيرة بدأت تحسب وتعتبر أن دفع هذه الغرامات يعني الامتثال والخضوع للقرار الإسرائيلي ودفع أموال فلسطينية في الموازنة الإسرائيلية، بالإضافة إلى أن المحاكم الإسرائيلية لم تعد تفرض غرامات على الأسير كونه يستحقها، وإنما تفرضها على أي شخص تجعله أسيرًا حتى لو كان عابر سبيل، أو بتهمة إلقاء الحجارة، وكأن المطلوب دفع الغرامات وليس السجن بحد ذاته كعقوبة.

جاد الله: غرامات بملايين الشواقل

يقول الباحث القانوني في مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان مراد جاد الله إن قيمة الغرامات التي فرضتها المحاكم الإسرائيلية على الأسرى المعتقلين لعام 2011 وصلت إلى «13 مليون شيقل»، وهذه الغرامات ليست بالضرورة أن تكون جميعها لأسباب أمنية، فجزء منها مخالفات. وفي عام 2010، وصل المبلغ إلى 15 مليون شيقل، أي ما يقارب 3,5 مليون دولار سنويًا. بالإضافة إلى الغرامات التي تفرض على الأسرى داخل السجون في حال ارتكابهم مخالفة من مخالفات مصلحة السجون.

وأوضح جاد الله أن هذه الغرامات بشكل عام هي واحدة من أدوات الاحتلال لتجفيف وسرقة أموال الفلسطينيين، مؤكدًا أن مؤسسة الضمير من أوائل المؤسسات التي دعت إلى ضرورة مقاطعة الاحتلال بصفة عامة وضرورة وقف تسديد الغرامات، وقال: ليس من المعقول أن يكون هناك انقسام في الطرح الفلسطيني حول مسألة الغرامات، فعندما يكون النضال الفلسطيني يستهدف إزالة الاحتلال والمستوطنات، فيجب ألا نسمح له باستنزاف أموالنا، ليس في قضايا الغرامات فقط، بل في كل القطاعات.

وأضاف جاد الله: «التفكير في عدم دفع الغرامات يأتي كخطوة متأخرة، ولكنها في الاتجاه الصحيح، ومازلنا نقول إننا بحاجة إلى إستراتيجية فلسطينية موحدة في التعامل مع قضية الأسرى والمعتقلين لتقرير شكل التعاطي مع المحاكم الإسرائيلية العسكرية، وفيما يخص الاعتقال بشكل عام.

الأعرج: قرار في الاتجاه الصحيح

وأكد مدير مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية حلمي الأعرج أن هذا القرار جاء على خلفية نشر تقارير في وسائل الإعلام الإسرائيلية عن ملايين الشواقل تصلهم سنويًا من خلال الغرامات المفروضة على الأسرى في المحاكم العسكرية الإسرائيلية.

وقال الأعرج: إن هذه القرار في غاية الأهمية، وآمل أن يستمر وألا تكون هناك ضغوطات متباينة من جهات مختلفة للعودة عنه، لأن قيمة هذا القرار ليست فقط ببعده المادي والاقتصادي، لأن الاحتلال لا يموّل نفسه فقط من خلال هذه الغرامات ويُسمّن المستوطنات ويوسع البناء الاستيطاني في الأراضي المحتلة من خلال جني هذه الأموال من الغرامات، وإنما يسرق أموال السلطة الفلسطينية».

واسترجع الأعرج تاريخ النقاش الفلسطيني حول قضية دفع الغرامات وقال: في الانتفاضة الأولى عام 1987، اتخذت القيادة الموحدة المتمثلة بكل فصائل العمل الوطني قرارًا بعدم دفع الغرامات،ولم تكن آنذاك سلطة وطنية تقوم بعملية الدفع، والعائلات نفسها كانت هي من تدفع. وتابع يقول: «لكن بعد قدوم السلطة الوطنية بسنتين، اتخذت قرارًا بتغطية الغرامات عن الأسرى الذين تُتخذ قرارات بحقهم بهذا الشأن، وكانت هذه محاولة لمساعدة العائلات أكثر من كونها محاولة لنقض قرار سابق.

وعن أفق تطبيق القرار، قال الأعرج: الأقدر على إنجاح هذه الخطوة هي الحركة الأسيرة نفسها، وآمل أن يتم الالتزام بتطبيق القرار في موعده المحدد في الأول من حزيران المقبل وألا تتم العودة عنه.



الخفش: مطلوب منع الصفقات

وحول رأيه من القضية، قال مدير مركز أحرار والباحث الحقوقي فؤاد الخفش إن توقيت القرار في هذه المرحلة صعب على الأسرى وعائلاتهم، موضحًا أنه ليس ضد القرار، داعيًا إلى توقيف عمل المحامين الذين يقومون بعمل مرافعات وصفقات مع النيابة الإسرائيلية والتي غالبًا ما تتضمن دفع الغرامات.

وقال إن المحاكم الإسرائيلية تقوم على سبيل المثال بحكم الأسير خمسة أشهر سجن وفرض غرامة بقيمة ألف شيقل غرامة عليه، فإن لم تتمكن العائله من دفعها، تزداد مدة الحكم شهرًا، وهنا تدخل الصفقات لمنع هذا الشهر الإضافي، فتصبح العملية أشبه بشراء الأشهر مقابل الأموال». وقدر الخفش أن يكون هذا القرار جائزًا بحق الأسرى في هذه المرحلة، داعيًا إلى زيادة وتيرة التضامن معهم محليًا وعربيًا ودوليًا.

يبدو أن الأيام المقبلة ستحمل مستجدات كثيرة في هذا الموضوع الشائك للوصول إلى قرار فلسطيني يواصل دعم الأسرى بكل السبل، لكن يمنع امتصاص دولة الاحتلال للمقدرات الفلسطينية وسرقة حتى تضامنهم مع أسراهم. حقًا إنه قرار شائك.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

جمهورية هاني عامر أكبر من المستوطنات والجدار

إيليا غربية *

في سلة العنب (هكذا كانت تسمى سلفيت سابقًا)، تجثو سلسلة مستوطنات ممتدة على قمم تلال قرية مسحة. مستوطنة من الغرب، وجدارٌ عنصري من الشرق، شلّل وعجزّ عن الحركة، وباب «دولةٍ» يتوسط جدارًا تلتهمه الأسلاك الشائكة. هنا يعيش هاني عامر (أبو نضال)، الفلسطيني الستيني المنحدر من قرية كفر قاسم، والذي قضم الجدار من رزقه ما يقارب 300 ألف دولار!

حكاية بقاء

حكاية كل ليلة في منزل أبي نضال هي ورقة خريف يفرشها لأبنائه، متشبثًا بالأرض كجذور شجرة، ليستذكر صور التهجير الأولى للعائلة من مسقط رأسه كفر قاسم إلى القرية حيث يقيم، فيقول: «قبل عشر سنوات، كنت أمتلك مشتلاً ومطعمًا سياحيًا، لكن لم يكتب له البقاء، لأن الاحتلال قام بتدمير كل شيء حتى ملحق البيت، ومزرعة الدواجن التي تقع على مساحة خمسمائة متر مربع، وتشمل خزانات للماء».

فقد صادر الاحتلال، وعبر أراضي القرية الزراعية، مئات الدونمات من أهالي القرية لصالح جدار الفصل العنصري، منذ بداية انتفاضة الأقصى، وكانت قرية مسحة إحدى أكثر المناطق تضررًا وخسارة، سواء على مستوى الأراضي أو الأشجار التي اقتلعها جيش الاحتلال.

ويوميًا، يضطر أبو نضال لاجتياز أكثر من بوابة كهربائية، وكومة من الأسلاك الشائكة، وعلى الرغم من ذلك، يصر على الصمود في بيته وعلى أرضه.

دولة هاني عامر

«أهلا بكم في دولة هاني عامر»، عبارة كتبها أبو نضال على الجدار، ورسم فوقها علم فلسطين، ليصرخ في وجه المحتل رافضًا كل عوامل الضغط ليترك أرضه وبيته. سيناريو الألم يتكرر كل يوم، بمراقبة عدسات الكاميرات المتسلقة على طول الجدار المحيط بمنزله من جهة، وكاميرات المراقبة للمستوطنة من جهة أخرى، بالإضافة إلى وضع كاميرات موجهة إلى منزله بشكل مباشر لرصد أي تحركات تجري حوله.

يعيش العامر على دونم واحد من الأرض، بين جدران منزل عارية من كل شيء إلا الكرامة، تتموضع وسط الحديقة الصغيرة، وتجاور منازل المستوطنات المقامة على الطراز الحديث، تقف في وجه الاضطهاد اليومي واعتداءات جنود الاحتلال والمستوطنين، فيروي عامر قصصًا تقشعر لها الأبدان من مضايقات واقتحامات مفاجئة وطرد من المنزل في ساعات الليل المتأخرة بحجة التفتيش، بالإضافة إلى إطلاق النار من قبل المستوطنين بهدف الترويع وتخويف السكان.

ممنوع الزيارة

للحصول على حق زيارة للضيوف قصة أخرى، وحق الدخول والخروج قصة أكبر، على حد تعبير أبو نضال: «الاحتلال يقيدنا بربع ساعة للدخول والخروج». ويضيف: «منذ عام 2003، ونحن في حرب بخصوص تقييد حركة الزوار لبيتنا، قطعنا مشوارًا، وإلى حد بعيد تغلبنا عليهم، لكننا دفعنا ثمن ذلك عشر سنوات من العذاب النفسي والمادي، رفضت وواصلت الدفاع حتى تمكنت من انتزاع مفتاح دائم لهذا المدخل، لأنه حق لي بالدخول والخروج إلى بيتي».

حاله كحال معظم أهل القرية، المستوطنة من غربهم، والجدار من شرقهم، ممنوعون من الوصول لأراضيهم الواقعة خلف مستوطنة «القناة»، ولا تسمح لهم بدخولها إلا بتصاريح خاصة تصدر عن «الارتباط الإسرائيلي».

يُذكر أن الاحتلال الإسرائيلي أقام على طول الجدار العنصري غربي قرية مسحة بوابتين حديديتين: الأولى تحمل رقم 1534 في الجهة الشمالية الغربية من قرية مسحة، والثانية في الجهة الجنوبية الغربية.

ووفقًا لدراسة أجراها مركز أبحاث الأراضي، وهو أحد فروع جمعية الدراسات العربية في القدس، فقد لعب الجدار دورًا أساسيًا في تدمير سوق مسحة التجارية التي كانت تعيل حوالي 17 ألف أسرة من القرية ومحيطها بعد أن عزلها عن التجمعات السكانية الأخرى، وحول 75% من سكانها إلى عاطلين عن العمل. ولم يترك الجدار سوى منفذ واحد للقرية عبر بلدة بديا المجاورة.

كما أن القائمين على مجلس المستعمرات الإسرائيلي في المنطقة استغلوا هذه «الفرصة» وبدأوا بإنشاء بيوت جديدة للمستعمرين على الأراضي المصادرة وباشرت جرافاتهم في الفترة الأخيرة بفتح طرق جديدة على الأراضي المصادرة بواقع طريق لكل مستعمرة من المستعمرات الثلاث القائمة في المنطقة (الكانا A، والكانا B، وعتس فرايم).



هاني عامر حر في أرضه، ولو خلف الجدار والأسلاك الشائكة.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت.

عبد اللّه البرغوثي..
من دراسة الأدب الكوري إلى بيع السمك إلى قيادة العمليات المسلحة

هديل زيدان *

عبد الله البرغوثي هو صاحب أعلى حكم في تاريخ الحركة الفلسطينية الأسيرة (67 مؤبدًا)، مهندس وقائد كتائب عز الدين القسام، ولد في الكويت في 1972/10/15، وبعد حرب الخليج عاد للأردن ليكمل دراسته الثانوية، ثم انتقل إلى كوريا الجنوبية ليكمل دراسته الجامعية. تعلم الأدب الكوري كما درس الهندسة الإلكترونية لتصميم وتصنيع اللواقط الفضائية. تزوج من فتاة فلسطينية وعاش في الأردن 7 شهور، ثم حصل على عقد عمل في القدس، فهو لا يحمل الهوية الفلسطينية، فقط كان معه تصريح يتجدد كل 3 شهور، وبعد فترة تم منع تجديد التصاريح. فاستقر في قريته بيت ريما بمحافظة رام الله والبيرة وفتح مسمكة، ثم اشتغل في تصنيع اللواقط الفضائية.

«الحال» زارت أسرة هذا الأسير وتوقفت على بعض محطات حياته وأحلام وانتظارات زوجته وأطفاله.

وتروي أم أسامة زوجة البرغوثي بعض تفاصيل قدراته العقلية التي مكنته من تصنيع المتفجرات وإنتاج المواد السامة من البطاطا، وانضمامه لكتائب عز الدين القسام. فكانت عملية «سبارو» في القدس المحتلة هي الشرارة الأولى التى قتل فيها 15 إسرائيليًا ليصبح البرغوثي مطلوبا عند الاسرائيليين. وبعدها توالت العمليات.

تقول أم أسامة: «كنت أنجبت تالا وأسامة وانتقلنا لنسكن في رام الله دون علم أحد، فلا نتواصل مع أي من الأقارب للحفاظ على حياة عبد الله».

كانوا يعيشون حياة طبيعية، فالبرغوثي يملك هوية مزورة يستطيع من خلالها التنقل من مكان إلى آخر، فقد كان معروفًا اسمًا وليس شكلاً عند الإسرائيليين، ولم يتوقف للحظة عن المقاومة وعن العلميات.

وتكمل أم أسامة: «كنا نتعرض للعديد من المواقف المرعبة. فقد احتل جيش الاحتلال العمارة التي نسكن فيها ومنعوا التجول. كانوا يغلقون العمارة بالمفتاح. وعلى الساعة السادسة صباحًا يفتحونها. واستمرت هذه الحالة لمدة ثلاثة أيام، فقد كانوا يحرسونه ويبحثون عنه بنفس الوقت. واستأجر عبد الله ثلاث شقق في اماكن مختلفة، وفي حال تم اقتحام أي منها، ننتقل إلى الشقة الأخرى، من باب الأمن والاحتياط».

وتضيف أم أسامة: «في شهر شباط، أنجبت صفاء أصغر طفلة في العائلة، وكان الثلج يتساقط، فاصطحبني عبد الله إلى مشفى الهلال، ولم يتركني وحيدة، فكان يذهب يطمئن على تالا وأسامة ويعود إلى المشفى، ولأن عبد الله يحمل هوية مزورة، فقد تم تسجيل صفاء بشهادة ميلاد واسم مزور، وعندما اعتقل، تم تعديل شهادة الميلاد بشكل قانوني.

في 5 آذار 2003، مرضت الابنة الكبرى تالا البالغة من العمر 3 سنوات. أخذها والدها عبد الله إلى مركز الرازي للبصريات. وفي طريقه فوجئ بكمين من القوات الخاصة وتم اعتقاله، حيث تركت تالا وحيدة بالشارع، فهي لا تعلم أن اسمها تالا أو اسم والدها عبد الله. فقط تعلم أن اسمها «لولو»، فأخذتها الشرطة الفلسطينية الى المقاطعة، وكان هناك العديد من المصورين والكاميرات وانتشرت صور تالا على التلفاز تحت عنوان الطفلة الضائعة.

وتقول أم أسامة: «لم أسمع أي خبر عن عبد الله أو تالا حتى التاسعة مساء، فقد قرأت خبر اعتقال عبد الله على تلفزيون فلسطين، ولكن انتشر الخبر بالاسم المزيف، وليس باسم عبد الله البرغوثي، لذلك حاولنا جاهدين ألا يتم نشر خبر اعتقال عبدالله، ظنًا منا أنهم ربما بعد فترة يتركونه».

وتكمل أم أسامة: «بقيت تالا الطفلة الضائعة لمدة ثلاثة أيام، فقد أخذها أحد الأقارب من المقاطعة وأخفاها. وخلال هذه الأيام الثلاثة، لم أسمع أي خبر عنها. وبعد أن تم نشر خبر اعتقال المهندس «عبد الله البرغوثي»، عادت تالا وعدنا إلى بيت ريما.

بعد الاعتقال، مكث 9 أشهر في المسكوبية بالتحقيق، حيث تعرض للتنكيل والعذاب والضرب والتهديد باعتقال زوجته وأولاده، ورغم ذلك، لم يقدم أي اعترافات، فحب الوطن في قلبه كان أقوى من التعذيب، وبعد ثلاث محاكم، حكم عليه بالسجن لمدة 67 مؤبدًا و500، عام بتهمة قتله 67 إسرائيليًا.

وبعينين مليئتين بالدموع، تنظر أم أسامة إلى صورة هذا البطل وتصف الزنزانة التي لا تزيد مساحتها على متر ونصف المتر، حيث تحتوي على حمام صغير جدًا وكاميرات مراقبة، وبمجرد قيامه بأي حركة، تشتعل الأضواء الحمراء، كما وضعوا عنده أشخاصًا يعانون أمراضًا عقلية، فهم يخشون هذا العقل العبقري ويريدون تدميره بأي طريقة.

وتقول الزوجة المكلومة: «لم نزر عبد الله في العزل الانفرادي سوى مرتين فقط، واستطاع أطفاله زيارته سبع مرات، وأول زيارة كانت تعارفية، فهم لا يعرفون والدهم إلا من الصور».



ابنة الأسير البرغوثي إلى جانب صورة والدها في منزلهم.

وقالت صفاء، الطفلة الأصغر التي اعتقل والدها عندما كان عمرها 35 يومًا: «أول زيارة، اتعرفنا على بابا، وسألنا عن ماما والمدرسة وعن بيت ريما، وانبسطنا كتير، بس الوقت كان شوي».

وتضيف تالا الطفلة الأكبر: «والدي قام بتقسيم الوقت بيننا، وتحدث مع كل واحد منا ربع ساعة حتى لا يظلم أي أحد».

* طالبة في دائرة الاعلام بجامعة بيرزيت

أم السعيد.. امرأة فلسطينية لم تعرف طعم السعادة

كفاح برغوثي *

ليست عادية قصة عائلة الأسير سعيد التميمي من قرية النبي صالح، فهوالآن يقبع في السجن منذ 20 عامًا، وحيدًا من مجموعته التي شملتها صفقة شاليط. عمر طويل من المعاناة عاشه سعيد، فوالده استشهد في لبنان قبل أن يأتي إلى العالم. ووالدته المسنة الآن وحيدة تعيش فصول مأساتها وتحيا على الأمل فقط.

«الحال» زارت عائلة الأسير في القرية، والتقت الوالدة المسنة أم السعيد كما يسميها أهل البلد، وروت لنا ذاكرة مليئة بالانتكاسات. فالعائلة، كما تقول، تتألف من ثلاثة أولاد وابنتين، بالإضافة إلى الأم والأب، تلك العائلة تحمل في عمرها من الأحزان والصعاب التي لازمتهم ولا تزال آثارها موجودة حتى اليوم.

ففي سبعينيات القرن الماضي، كانت عائلة أم السعيد تستعد لترحل إلى الأردن بعد أن تم إبعاد أبو محمد (الأب) إلى عمان، ولكن سرعان ما تراجعوا في لحظاتهم الأخيرة إثر سماع خبر استشهاده بمخيم البداوي في لبنان في عام 1973، ولم يتوقف الأمر هنا، وتواصل الحزن والألم باستشهاد الابنة الكبيرة في نفس مكان استشهاد والدها في لبنان.

ورغم المصيبة التي ألمت بالأب وابنته في العمل الفدائي، نهضت عائلة أم السعيد وحاولت أن تعيش باقي أيامها، وكانت الأم تنتظر مولودها الجديد (سعيد) الذي كان في بطنها في شهره السابع حين استشهد والده.

ولد سعيد في نفس العام من استشهاد والده، وعن حياته ومكانته في الأسرة، تقول والدته: «سعيد عندي غير، كنت أريد أن يعيش حياة جميلة تنسيه اليتم، لكن الفقر الشديد وقلة الدخل، جعل العائلة تبعث سعيد إلى دار الأيتام في القدس ليتعلم «حرفة» تؤمن مستقبله في العمل».

لكن سرعان ما اندلعت الانتفاضة الأولى، التي عاصرها سعيد شابًا مليئًا بالحيوية والنضال، مشاركًا بضرب الحجارة مع مجموعة من الشبان، وكان ما يميزه حسبما قالت الأم: «ابني بخفش غير من الله، وبسويش غير اللي في راسه».

وعن اعتقاله، قالت الأم الحزينة: «وصلنا خبر اعتقال سعيد بحجة قيامه بأعمال غير قانونية ضد الاحتلال، حيث كان سعيد لم يصل إلى عمر السادسة عشرة لحظة اعتقاله، واعتقلوه مع شقيقيه محمد وعبد اللطيف، وبعد اعتقالهم، أبعدوا زوجة ابني البكر إلى الخارج، وبقيت وحيدة في المنزل، أنظر إلى زوايا البيت المعتم».

وبعد عام من الاعتقال –تروي الوالدة- خرج سعيد من سجن النقب دون علم مسبق من والدته، ليفاجئها بخروجه ويبعث لها شيئًا من الفرحة بعد أن غابت مدة طويلة عنها، لكن تلك الفرحة لم تطل، إلى أن التحق سعيد بالمطاردين من قبل الاحتلال بعد رفضه لمراجعة المخابرات الإسرائيلية، ولكن بعد حين تم القبض عليه ليسجن ثمانية عشر يومًا ويعود إلى بيته مجددًا.

قصة السجن المؤبد لسعيد

وتقول الأم: بعد أن تم تعذيب سعيد خلال أيام السجن السابقة، أصبح تفكيره الوحيد الوصول إلى المحقق الذي كان يعتقله ويعذبه، وراح يسعى للوصول إليه، إلى أن اكتشف أنه يقطن في إحدى المستوطنات، ويأتي إلى إحدى مزارع الدجاج في ريف رام الله، فذهب ليخبر أبناء مجموعته أحمد ونزار التميمي اللذين تحررا في صفقة شاليط، ليصطادا ذلك المستوطن، وانتظراه إلى أن وصل مزرعة دواجن في دير جرير، وهناك اقتاداه إلى رام الله وقتلوه على مدخل رام الله من شارع بيرزيت».

وبعد العملية –تقول الأم- كان سعيد مدركًا للوضع الأمني الصعب الذي يعيشه، فغادر المنزل وغاب خمسة عشر يومًا حتى جاء فجأة إلى البيت، حيث كنت أجلس تحت شجرة الليمون وقال لي: «اشتقت لك يا أمي». وأضاف: «أريد أن أفطر، فأنا لم أتناول شيئًا منذ الأمس»، فحاولت مثل باقي الأمهات أن تقرعه على غيابه وعلى ابتعاده عن البيت ورفضت إعداد الطعام له، فذهب لتبديل ثيابه، وفجأة –قالت أم سعيد- جاء إلينا ثلاثة رجال متنكرين بزي نساء، وألقوا بعدها القنابل الصوتية، وبسرعة البرق، كان البيت مطوقًا ومحاصرًا من الجيش الإسرائيلي واعتقلوه.

أحداث المحكمة

وعن لحظات محاكمة ابنها، روت لنا أم سعيد القصة وقالت: في لحظة قيام القاضي بنطق الحكم المؤبد على سعيد عام 1993، في تلك اللحظة، هجم أهل المقتول عليّ، فأخرجني المحامي جواد بولس إلى منطقة آمنة، وعندها هجم المستوطنون على أم نزار الذي يعيش الآن في عمان وتزوج من الأسيرة أحلام التميمي، ثم بدأوا بضربها على رأسها فنقلت إلى المشفى للعلاج، وبعد سبعة أيام، جاء خبر رحيلها إلى الحياة الأخرى.



الأم الصابرة وابنها سعيد، في زمن مضى.

عيد الميلاد في يوم الأرض

قالت أم السعيد إن سعيد ولد في 1973/3/19، لكنه لا يحتفل بذلك اليوم، ويؤجل ذلك أحد عشر يومًا ليحتفل بعيد ميلاده مع ذكرى يوم الأرض.

وختمت أم السعيد حديثها لنا، ودموعها تسيل على خديها، وتقول بحرقة شديدة: «أتمنى أن أرى سعيد اليتيم والصغير ولو للحظة واحدة خارج السجن، ثم أموت مرتاحة بعد ذلك».

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

«من حقنا أن نقول»..«جيش» من النساء يوثق انتهاكات حقوق الإنسان

محمود عوض الله *

عقب تنفيذ مشروع «من حقنا أن نقول»، الذي شمل المناطق المهمشة والحدودية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عدة أسابيع، ونفذه مركز تطوير الإعلام بجامعة بيرزيت؛ أصبحت لدينا 600 امرأة فلسطينية على دراية بحقوق الإنسان وكيفية توثيق انتهاك هذه الحقوق عبر وسائل الإعلام الاجتماعي.

تقول فيروز زيادة من مدينة سلفيت، إنها استطاعت من خلال التحاقها بهذه الدورة التي استمرت لمدة ثلاثة أيام معرفة كيفية تغطية انتهاكات الاحتلال، وأصبحت تتقن إعداد تقارير عن النشاطات والأحداث التي تحصل في مجال حقوق الإنسان في منطقتها، وتمتلك زيادة اليوم مع عدة زميلات لها صفحة متخصصة في نقل نشاطات وأحداث حقوق الإنسان على مستوى منطقتها وفضح انتهاكات الاحتلال.

وتمثلت إنتاجات المشاركات من الطالبات والخرّيجات وربّات البيوت في كل منطقة بإنشاء صفحة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، حملت كل صفحةٍ منها اسمَ المشروع (من حقنا أن نقول) مضافة له المنطقة التي نُفّذ فيها التدريب، حيث قُمنَ بتغذية الصفحة الخاصة بمنطقتهن بمواد تتعلق بحقوق الإنسان، وتقارير توثق الانتهاكات التي تشهدها مناطقهنّ بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وذلك في إطار السعي إلى إتاحة قدر أعظم من المعلومات حول هذا الموضوع من خلال صفحات الفيسبوك والمدوّنات التي يقوم عليها المدرّبون من الصحفيين والمدرّبات من النساء.

وتمنت سمر مشاهرة (21 عاماً) من بلدة أبو ديس شرقي القدس، استمرار مثل هذه الدورات والمشاريع التي من شأنها النهوض بواقع حقوق النساء الفلسطينيات، مشيرة إلى أنها اكتسبت مع نهاية الدورة المهارات المطلوبة للتواصل من خلال الإعلام الاجتماعي حيث تتقن اليوم استخدام «الفيسبوك» وتجنيده في مجال تغطية انتهاكات حقوق الإنسان والحريات.

وتلفت مشاهرة إلى أنها أنشأت قناة على «اليوتيوب» تنشر من خلالها مقاطع فيديو مصورة تتركز في مجال حقوق النساء وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق النساء بشكل خاص والسكان بشكل عام على مستوى بلدتها أبوديس.

وترى نهلة زبن (32 عاماً) من قرية قفين قرب مدينة طولكرم، أنها استفادت الكثير من هذه الدورة، فقد استخدمت زبن المهارات التي حصلت عليها في مجال إنشاء حسابات على تويتر وفيسبوك ويوتيوب في تجنيد مجموعة من النساء بغرض حماية حقوق النساء.

ونوهت زبن إلى أنها كانت قبل انضمامها لهذا المشروع، أمية على صعيد وسائل التواصل الاجتماعي والالكتروني ولم تكن أستخدم الحاسوب أصلاً، لكن هذه الدورة ساهمت في تطوير معارفها التكنولوجية، بالإضافة إلى أنها صارت تتواصل مع نسوة عدة تعرفت عليهن من خلال الدورة.

سرين منصور (32 عامًا) من قرية دير جرير شرق رام الله أسست صفحة على الفيسبوك قبل عدة أسابيع وتحدثها أولاً بأول في سبيل توثيق جرائم الاحتلال في قريتها.

وتحرص منصور على أن يكون لصفحتها السبق في نشر انتهاكات المستوطنين على القرية، التي تصاعدت في الآونة الأخيرة، حيث تقوم بتوثيق اعتداءات المستوطنين على المواطنين ومركباتهم بالصور وتقوم بنشرها أولاً بأول على صفحتها، خصوصا الاعتداءات التي تحصل في ساعات المساء.

وتعبر منصور عن فخرها بأنها أصبحت مصدرًا ينقل عنها كثير من الصحفيين الأوضاع والانتهاكات في القرية، وتبادر عدة وكالات إخبارية للاتصال بها لنقل حالة المواجهات الأسبوعية في منطقتها.

وأشار المدرب في مركز تطوير الإعلام عماد الأصفر، إلى أنه «تم تنفيذ 30 ورشة تدريبية في المناطق الحدودية والمهمّشة، عقدها صحافيون وصحافيّات من الضفة الغربية وغزة، كانوا قد تأهّلوا في المرحلة الأولى من المشروع للتدريب في مجال صحافة المواطن، وخاصة كيفية توثيق انتهاكات حقوق الإنسان عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك لتمكينهم من تدريب الفئات النسوية في المناطق المذكورة، على الإلمام بالحقوق الإنسانية وكيفية الإبلاغ عن الانتهاكات وتوثيقها ونشرها بواسطة وسائل الإعلام الاجتماعي».

وأضاف الأصفر: «تضمنت الدورات التدريبية التي استمرت كل منها ثلاثة أيام، تعريفًا بالقوانين والبنود التشريعية والإعلانات والمعاهدات العالمية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وشرحًا عن أهمية وأهداف توثيق الانتهاكات».

وتابع الأصفر: «اشتملت الدورات على تمارين عملية في كتابة وتحرير التقارير الخاصة بتوثيق الانتهاكات، وذلك بعد استعراض نماذج وأمثلة لأفضل التقارير الميدانية المعدّة حول انتهاكات حقوق الانسان، وقد سُلّط الضوء على مفهوم صحافة المواطن وكيفية استخدام الهواتف النقالة ومواقع التواصل الاجتماعي وتحديدا «الفيسبوك» و «تويتر» في نشر التقارير التي توثق الانتهاكات».

وأوضحت منسقة وحدة الصحافة المكتوبة في المركز ياسمين مسك «أن المشروع الذي كان قد بدأ في شهر حزيران من العام الماضي هدف إلى زيادة الوعي بحقوق الإنسان ورصد وتوثيق ونشر الانتهاكات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتعزيز التثقيف الإعلامي وصحافة المواطن، بغية توفير قدر أكبر من المعلومات الميدانية حول هذه الانتهاكات، بالإضافة إلى المساهمة في إفادة كل من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين، إلى جانب وسائل الإعلام الفلسطينية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني والمراكز الإعلامية».



النساء خلال العمل.. خلية نحل لا تتوقف.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

قتلت مرات.. ودفنت مرتين!

مريم أبو تركي *

قتل النساء جريمة وانتهاك فادح للحق في الحياة، ولحقوق الإنسان. وحري بنا الاعتراف أولا أن القتل بدافع ما يسمى «الشرف» يعطي للجاني مبرر القتل من جهة، ويدين الضحية دون إعطائها ولو أدنى فرصة للدفاع عن نفسها، من جهة أخرى.

قتلت رندة ودفنت مرتين، في المرة الأولى دفنت بالاستناد لشهادة وفاة دون تشخيص السبب الحقيقي للموت من قبل الطبيب الذي أعطى شهادة الوفاة. وهذا يطرح سؤالاً حول عدم التزام الطبيب بقسم شرف مهنة الطب، فهل جاء ذلك عبر الاهمال أم بالتواطؤ مع الجناة!

إن الشكوك التي أحاطت بوفاة السيدة رندة دفعت النائب العام إلى اتخاذ قرار يقضي باستخراج جثة المغدورة وتشريحها طبيًا، وكان ذلك موقفًا مسؤولاً. وبعد أن جرى التحقق من سبب الوفاة، دفنت رندة للمرة الثانية. وخلافًا لما يقوله المثل: «لا يضر الشاة سلخها بعد ذبحها»، فالانتهاك الشنيع الذي استباح حياتها، استباح موتها أيضا، لقد انتهكت حياتها وانتهك موتها.

رندة ابنة الـ34 ربيعًا امرأة فلسطينية مسكونة بالحزن ومغمورة بالمعاناة. لقد ظهرت آثار الجريمة في صورة بقع زرقاء وصفراء تغطي جسدها من فرط الاعتداء عليه. حاولت رندة النجاة والهرب مرات ومرات، لكن القتلة كانوا لها بالمرصاد، لاحقوها بنية القتل مع سبق الاصرار.

رندة دفنت أكثر من مرة، وقتلت أكثر من مرة. قتلت أول مرة حين جرى تزويجها من رجل يكبرها بخمسين سنة، وكانت آنذاك لا تتجاوز الـ28 ربيعا من عمرها. الزواج كان بمثابة صفقة أبرمت بين والدها وشقيقها. إنه زواج البيع والشراء كأي سلعة. ولأنها سلعة ضربت وعذبت وتم التنكيل بها وحرمت من أبسط حقوقها كإنسان، ثم طردت شر طردة. ومن حسن حظها أن الشرطة الإسرائيلية اعتقلت الزوج الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية بتهمة الاعتداء على زوجته ثم طلقت رغمًا عنه.

عادت رندة إلى أسرتها وليتها لم تعد، عادت متخيلة أنها ستعيش في أمان واطمئنان، لكنها تعرضت لأبشع أشكال التعذيب والعذاب، هذه المرة على يد الأب والأخ. انتقلت من تعسف الزوج إلى عقاب الأهل.

لم تستسلم رندة، فحاولت البحث عن جهة توفر الحماية لها، ذهبت إلى الشرطة وتم تحويلها الى دائرة المرأة والطفل التابعة للمحافظة، ثم جرى تحويلها إلى مركز أمان للإرشاد والصحة المجتمعية لتشخيص وضعها ومتابعة علاجها النفسي، لأنها كانت تعاني من أعراض ما بعد الصدمات النفسية التي عايشتها. تلقت العلاج لمدة ستة أشهر، وأحرزت تحسنًا انعكس على حالتها المعنوية وعلاقاتها بالآخرين. عملت رندة في الحياكة والنسيج لتعتاش من هذا العمل، وتلقت أيضًا بعض المساعدات إلى أن استقلت اقتصاديًا، واتخذت قرارًا بالاستقلال عن أسرتها من خلال شراء شقة والسكن بها لاتقاء ممارسات الأهل التعسفية، وللخروج من نمط الحياة المريرة والقاسية التي تعيشها مع أسرتها، فقد كانت تعيش في قبو أسفل البيت مع الفئران والجرذان التي تهاجمها وهي نائمة، وكانت تتشرد في الجبال وتنام تحت تهديد الوحوش المفترسة هروبًا من جور الأهل. لقد تعرضت لكل ألوان العذاب والتهديد والضغط من قبل عائلتها (الأب والأخ) بغية إجبارها على دفع ما لديها من نقود ومصاغ ذهبي حصلت عليها تعويضًا للمعاناة والحسرة والمرارة والألم الذي عاشته في كنف الزوج المستبد.

لكن رندة رفضت الابتزاز والاستغلال وثارت على الظلم والاضطهاد ورفضت التسليم والاستسلام ودافعت عن أبسط حقوقها بشجاعة وهي تبحث عن حريتها.

في أول أيام شهر رمضان الفضيل، شهر العبادة والتسامح والتضامن، وقعت جريمة نكراء وبشعة ووحشية، حلّت كارثة مروعة بحق رندة التي تعرضت لتعذيب مبرح ولقتل مع سبق الإصرار والترصد. قتلت بأيادٍ كان من المفترض أن تحميها وتدافع عنها ضد كل من يحاول الاعتداء عليها. خلافًا لذلك، لطخت تلك الأيدي بدماء بريئة. ارتكبت جريمة قتل بشعة حاول مرتكبوها إخفاء آثار جريمتهم عبر عملية دفن سريعة.

رحلت رندة عنا بالجسد لكن لم ترحل روحها الطاهرة البريئة، وستبقى ذكراها تتفاعل في وجداننا وفي كياننا. فهذه الجريمة التي ارتكبت بحق رندة، ارتكبت في الوقت نفسه بحق كل النساء وكل رافعي لواء الحرية. والدفاع عن رندة هو دفاع عن كل النساء وعن المجتمع وعن قيم الحرية وقيم الانسان. رندة دافعت عن نفسها منفردة ولم تنج، مثلها مثل غيرها من الضحايا، سقطت رندة ضحية أخرى وانضمت إلى كم كبير من الضحايا اللواتي سقطن فرادى من دون تدخل النساء الأخريات والمنظمات النسوية والتنظيمات التقدمية والمثقفين وأصحاب الفكر الحر. سقطت رندة ولم تنجح الشرطة في تأمين الحماية لها وفي ردع القتلة. هل ننتظر ضحايا جددًا؟ سقط بعد رندة ضحايا جدد فعلا، وسيبقى القتل والمعاناة والقهر ما لم يتم التصدي الجماعي لأعمال القتل والقهر والإرهاب الذي تتعرض له النساء. لم يعد الصمت مبررًا لا من الزاوية الأخلاقية ولا الإنسانية. ذلك أن همجية القتلة التي لا تقاوم تنفتح شهيتها على الدماء، دماء النساء.

غادرتنا رندة تاركة وراءها سؤال مقاومة الطغيان عاليًا، وتاركة وصية تقول لكل النساء لا تستسلمن ولا تيأسن، واجهن المعتدي مهما حصل، فأنتن قويات بحقكن في الحياة والحرية وستنلن بنضالكن المشترك حريتكن المسلوبة.

لقد حان الوقت لنصرخ ونرفع الصوت عاليًا ضد تقاعس الأجهزة والقوانين في منع الجرائم تحت مسميات مختلفة وذرائع ما تسمى خلفيات ما يسمى الشرف لقتلة لا شرف لهم.

* المقال نتاج دورة ضمن مشروع «النساء يتحدثن»

الليلة الأخيرة في دير ياسين


الحاج عبد القادر حسن زيدان.. وحديث الذكريات المرة.

محمد عواودة *

كانت ليلة كبقية الليالي ستمر على أهل دير ياسين، جمعةً كبقية الجُمَع، لولا الرصاص الذي صبته عصابتا «ليحي» و«إيتسل» على أجساد سكان القرية لتعطب بذلك تسلسل الأيام في دير ياسين.

خمسة وستون عامًا مرت على المذبحة، ولا يزال صداها يتردد في كل نيسان. صوت الرصاص الذي أسكت أفواه أطفال وشيوخ ونساء.. الاستغاثات.. الدموع المختنقة.

هل كان أهل دير ياسين يعلمون ما سيجري لهم؟ هل كانوا يدركون ما تخبئه ليلة الجمعة اليتيمة في القرية، وما تجهز له عصابتا «ليحي» و «إيتسل» الصهيونيتان؟

أحد المدافعين عن القرية حتى الطلقة الأخيرة، يروي لـ «الحال» أحداث الليلة الأخيرة في دير ياسين.

يقول الحاج التسعيني عبد القادر حسن زيدان: «الساعة الثانية فجرًا هاجمت المدافع والدبابات «بريطانية الصنع» الجهة الشرقية من دير ياسين، فنسفوا البيوت وأبادوا كل من كان في طريقهم».

هل كان أهل القرية يعلمون؟

يؤكد الحاج زيدان أنه وقبل الاقتحام، كان الإسرائيليون يرسلون أفرادًا على أنهم مجانين، وذلك لفحص نقاط قوة وضع القرية. فما كان من أهل القرية إلا إعادتهم إلى المستوطنة التي أتوا منها «جفعات شاؤول».

أيقن أهل القرية أن الاقتحام بات وشيكًا، بعد حصار للقرية لستة أشهر. فجهز أهل القرية أنفسهم، ووزعت المهام على رجال القرية لحراستها، وذلك من خلال مجموعات تضم كل مجموعة خمسة رجال.

الاقتحام

كان في القرية خمس وثلاثون بندقية «ألمانية الصنع» وكمية من الذخيرة، كانت قد هربت من مصر.

استمر الجنود الإسرائيليون بمحاولات اقتحام القرية إلى أن نجحوا في الدخول إليها الساعة السادسة صباح يوم الجمعة. فصاروا ينتقلون من بيت لبيت، مطلقين نيران رشاشاتهم صوب المدنيين و«حراس القرية»، وكان الحراس يردون على نيران الإسرائيليين، لم تمض ساعة دون سماع أزيز الرصاص.

مع دخول الآليات العسكرية إلى القرية الصغيرة، ما كان من المقاتلين الفلسطينيين إلا التراجع.

يقول الحاج عبد القادر: «بعدين صاروا كل ما لاقوا واحد يطخوه، والله في حرمة انقتل جوزها وبعد شوي انقتل ابنها».

«لو أجانا نجدة من القرى المجاورة، كان أبدنا الإسرائيليين إبادة، بس ما حد إجا ينجدنا». ويعزو الحاج زيدان عدم وصول النجدة إلى استشهاد عبد القادر الحسيني قبل يوم من اقتحام القرية، و«التهاء» جيش الحسيني بوفاة قائدهم.

مذبحة

تشير الإحصائيات كما وردت في الجزء الرابع من سلسلة القرى الفلسطينية المدمرة، الصادرة عن مركز الوثائق والأبحاث في جامعة بيرزيت، إلى أن عدد القتلى في مجزرة دير ياسين شارف على الـ 120 قتيلاً.

يقول الحاج زيدان: «دار عمي 12 نفر، أبادوهم كلهم، صغار وكبار، ولما استلم اليهود نص البلد صاروا يطخوا أي واحد بعتقلوه.. كان اليهود بدقّوا على بواب الدور في القرية وبطلعوا أهلها منها، فكانوا يقتلوا الشباب والاطفال ويوخذوا النسوان أسيرات».

لجوء

استمرت المجزرة حتى الساعة السادسة من مساء الجمعة. في هذه الساعة، كانت بنادق المقاومين قد «جفّت». فآثروا اللجوء إلى قرية قريبة، وهي «عين كارم».

يقول الحاج زيدان: «رحنا على عين كارم، ما قدرنا نوخذ معنا ولا شي، وهناك أهل البلدة أكرمونا وعشّونا، بعدين طحنا من هناك على المالحة، ومنها على القطمون لحد ما وصلنا باب الخليل».

ومن باب الخليل في القدس، بدأ لاجئو دير ياسين يتفرقون، ويتوزعون على بيوت أقاربهم. يقول زيدان: «أخوال أمي من المزرعة الشرقية، فرحت عالمزرعة الشرقية وقعدت فيها سنتين، بعدين انتقلنا على أبو ديس، بعدين عأريحا، وآخر شي استقريت في بيتين».

العودة إلى دير ياسين.. سائحا

زار الحاج عبد القادر قريته «دير ياسين» ثلاث مرات بعد المذبحة، أولاها كانت بعد وقوع المذبحة بثلاثة أشهر، وآخرها قبل سنتين.

يصف الحاج زيدان «زياراته» بقوله: «أول مرة رجعت فيها على دير ياسين، رحت على بيتي، كان زي ما هوي، ولا شي متغير عليه، بس ما سمحولي أرجع، وآخر مرة زرته، رحت مع صحفيين لأني بعرف أصحاب البيوت في القرية، فكنت أسميلهم أصحاب البيوت بالاسم».

مجانين في دير ياسين

لا يـزال القسم الأكبـر من القرية قائمًا حتى الآن، لكن جرى تحويل القرية كلها إلى مستشفى للأمراض العقلية. وقد استعملت بيوت القرية كمساكن للمرضى، وحُول مسجد القرية إلى مطعم للمستشفى، وحُولت مدرسة القرية إلى كنيس.

«لما شفت بيتي وشو صار فيه، نزلن دموعي، بس شو بدي أسوي؟!». ختم الحاج زيدان حديث اللجوء.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

لاجئون سوريون يروون تفاصيل هروبهم من سوريا ونمط حياتهم في مخيم الزعتري


لاجئون يحاولون الحصول على ماء من أحد الصهاريج.

ديالا زيدان *

مع ازديـاد عـدد اللاجئين السوريين الذين يتوافدون إلى الأردن، أصبح مخيم الزعتري أشبه بمدينة كبيرة في بدايتها، فهناك آلاف الخيام والكرافانات المنصوبة في المخيم، بالإضافة إلى الأسـواق التي بدأ بافتتاحها مواطنون أردنيون، وأصبح المخيم مقسمًا إلى مناطق تمت تسميتها بأرقام أو بأسماء معينة، فهناك شارع 19 وهناك المربع السعودي. «الحال» أجرت مقابلات مع لاجئين سورين لمعرفة أوضاعهم وأسلوب عيشهم.

في منطقة 19، وبالتحديد في خيمة الحاج أبو محمد وهو لاجئ من خربة غزالة في درعا، وعلى الرغم من المآسي التي يشهدها المخيم؛ إلا أن الابتسامة ارتسمت على وجوه اللاجئين هناك، وكان الكرم والعطاء من شيم اللاجئين السوريين، فكانوا يكرمون ضيوفهم على الرغم من ضيق حالهم وصعوبة وضعهم المادي.

الحاج أبو محمد الذي يبلغ من العمر 81 عامًا، جاء إلى المخيم قبل شهرين، فقد اضطر إلى الهجرة واللجوء إلى مخيم الزعتري بعد أن خرج كل أقاربه من درعا هربًا من القصف والدمار الذي حل بالمنطقة، وبيّن أبو محمد أنه هرب من درعا في تمام الساعة الثامنة صباحًا مع ابنه محمد وزوجته وأولاده، وكان ينتقل من سرفيس إلى آخر نظرًا لوضعه الصحي.

وعلى الرغم من انتقاله من حياة الرفاهية إلى حياة صعبة، إلا أن الحاج أبو محمد كان يحمد الله على وضعهم الآن، فهو فقط يريد كرسيًا متحركًا ليستطيع الانتقال في المخيم بدلاً من أن يبقى داخل الخيمة.

أما وسائل الاتصال والتواصل، فكانت متوفرة في المخيم، فهي أصبحت من أساسيات الحياة، وهناك العديد من الخيام والكرفانات التي يوجد لديها تلفاز، بالإضافة إلى الهواتف النقالة التي يملكها اللاجئون، وتواصلهم مع أقاربهم عن طريق الفيسبوك.

الحاجة ابتسام الحريري البالغة من العمر خمسين عامًا، والتي أجرت عملية قبل أسبوعين لقدمها نتيجة تعرضها لكسور إثر تعثرها في حبل الخيمة، تروي ما حدث في درعا وكيفية قدومهم إلى المخيم، فتقول: «في شهر آب، نهار العيد، قررنا الخروج من سوريا والهرب، فنحن لم نكن نستطيع الخروج خارج المنزل، وفي أول أيام العيد منعوا التهليل في المآذن وكنا نتواجد في الملاجئ، لأن الطائرات كانت تقصف المنطقة، لذلك قررنا الهروب وانتقلنا من منطقة إلى أخرى، كنا ننتقل من منطقة إلى منطقة تجنبًا للقصف، وبعد أن وصلنا إلى الحدود السورية الأردنية، مشينا على أقدامنا لمدة أربع ساعات، كان عددنا أربعين شخصًا، وعند وصولنا إلى النقطة الأردنية، شعرنا بالراحة النفسية لخروجنا من دائرة الخطر، وبعد ذلك كانت هناك باصات نقلتنا إلى مخيم الزعتري، وقتها كانت مساحة كبيرة من المخيم فارغة، والأسواق لم تكن موجودة، وكان الغبار يعج بالمكان، وفي الشتاء، كانت الخيام تملأ المكان والمياه تغمر الخيمة».

وفي هذا السياق، أوضحت الطفلة وسام الحريري كيف خرجت عائلتها من درعا، حيث كان القصف في أغلب الأحيان يتم ليلاً، وكانت العائلات تبقى في الملاجئ، حيث توجهت العائلة من درعا إلى نامر، وبقيت في المنطقة لمدة ثلاثة أيام، ثم توجهوا بعد ذلك إلى الطيبة لمدة يومين، وبعد ذلك توجهوا إلى مخيم الزعتري، حيث كانت هناك حافلات تقلهم إلى المخيم.

وتابعت بالقول: «المياه هنا معكرة، وأحيانًا يكون لونها أصفر، والمونة هي نفسها لا تتغير، كل يوم رز وبرغل وعدس».

الأطفال كانوا الجزء الأكبر من سكان المخيم، وعلى الرغم من عدم إدراكهم لما يحدث ولماذا يحدث لهم هذا، كانوا يتمنون العودة إلى سوريا، فأوضاعهم في المخيم جعلت الطفولة كلمة ليست في قاموسهم، فالأطفال يريدون فقط أن يناموا وبطونهم ممتلئة، فهم على الرغم من الخوف الذي كانوا يعيشونه في سوريا، إلا أن الأمل في أن يعودوا إلى سوريا هو حلم كل طفل يريد أن يشعر أنه في وطنه.

أما المياه، فيتم توزيعها بصهاريج خاصة، وما إن يصل صهريج المياه، حتى تصبح المنطقة التي يتواجد فيها مكتظة بسكان المنطقة، وفي بعض الأيام التي تتأخر فيها الصهاريج، يكون كل نساء المنطقة وبعض شبابها في الخارج ينتظرون وصول الصهريج، ولا يخلو الوضع من مشاحنات بين اللاجئين من أجل المياه أو الطعام.

أما المونة التي تقدم للاجئين، فهي ذاتها كل يوم، رز وبرغل وعدس، وهناك من أصبح يبيع المونة من أجل شراء الخضار واحتياجات أساسية أخرى، والخدمة الطبية بسيطة جدًا، فهناك العديد من الأطفال الخدج الذين توفوا نتيجة الخدمات الطبية البسيطة.

وفيما يتعلق بالوظائف التي يستطيع اللاجئ أن يشغلها في المخيم، حتى يكسب قوته ويعيل عائلته، فهي محدود جدًا، وهناك من يعمل مدرسًا في مدارس تم إنشاؤها من أجل التحاق الأطفال بالمدارس، لكن راتب المدرس لا يتعدى الـ 150 دينارًا، وهناك من يعمل حارسًا لمدرسة، وهناك من يعمل عامل نظافة.

وعلى الرغم من اعتقاد السوريين أن الهروب من القصف والدمار هو أفضل وسيلة لهم، إلا أن الندم وتمني العودة إلى سوريا هما سيدا الموقف، فهناك من أصبح يريد العودة، لكن من يدفع أكثر يستطيع أن يعود إلى وطنه، فالنسبة لهم، القصف والدمار أفضل بمئة مرة من العيش في مخيم الزعتري.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

ما تعليقك على قرار حماس تأنيث المدارس في غزة؟

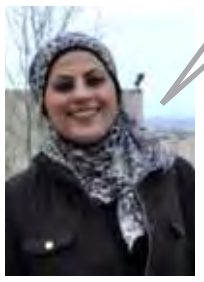
ديانا الخياط *

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت



أحمد جبارين، 22 عامًا، محامٍ متدرب

أرى أن القرار ملائم لواقع المجتمع الغزي، فالأصل أن تسمح الدولة للمواطن بالاختيار في إطار المسموح قانونًا وعرفًا؛ ولكن الواقع الغزي المختلف سياسيًا واجتماعيًا عن الضفة الغربية يدعو حكومة غزة لاصدار قرارات قد نراها غريبة في الضفه، لكنها مناسبة للمجتمع الغزي، فهي تسعى لإنشاء جيل متعلم متفرغ لحياته العلمية وقضيته الوطنية بعيدًا عن الصداقات والعلاقات الغرامية التي تنشأ بين الشباب والفتيات في المدارس المختلطة، ولا أجد فيه أي انتقاص من قيمة المرأة أو تخلف عن الحضارة، مع التحفظ على قانونية القرار.



جمان قنيص، أستاذة الإعلام في جامعة بيرزيت

القرار سينعكس سلبًا على العلاقات الاجتماعية، كما أنه سيسبب مشاكل كثيرة في المجتمع الغزي، كالتحرش الجنسي، والاغتراب، وعزل المرأة، وسفاح القربى. كما أن من شأنه أن يزيد من الغربة بين الرجل والمرأة ويكرّس ثقافة الجسد، تمامًا كما هو الحال في المجتمعات الرعوية التي تفصل الإناث عن الذكور، وهذا يعود إلى تأثر حركة حماس بمجموعات إسلامية متشددة منها المجموعات السلفية، الأمر الذي يدفعها إلى فرض أجندة متشددة قريبة من النموذج السعودي وليس التركي.



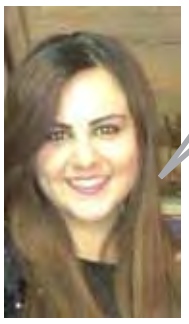
د. إيهاب بسيسو، رئيس دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت

أنا ضد هذا القرار لعددة أسباب، أهمها غياب المرجعية التشريعية في اتخاذ القرارات الخاصة بالحالة الاجتماعية والتعليمية والثقافية والسياسية، التي تحتاج للعودة إلى البرلمان أو اللجان المختصة للنظر فيها، فالسياسات التي يتم تنفيذها بالأمر الواقع في ظل تعطل المجلس التشريعي تضر بالعملية الديمقراطية الفلسطينية، وعلينا أولاً البحث عن السبل التي تنهي الانقسام، كما أن القرار يفترض أن المجتمع الفلسطيني لم يكن يراعي الضوابط الأخلاقية والمجتمعية، ويفرض وجهة نظر جهة معينة يعممها على قطاع غزة، ونحن لسنا بحاجة للتحول إلى مجتمعات سرية مغلقة تعاني من الكبت والضغط وعدم المراعاة لكينونة المجتمع التي هي أعرق من كل الحركات السياسية.



أحمد يوسف، 24 عامًا، صحافي

الطالب بعد هذه المرحلة بسنوات قليلة يدخل في سن المراهقة، ويصبح من الصعب التحكم به، لذلك أنا مع قرار الفصل، فالقرار يحمل أبعادًا أيديولوجية نابعة من أن حركة حماس تحمل فكرة تحريم الاختلاط بين الجنسين استنادا لقواعد دينية وشرعية تحاول فرضها على المجتمع، وكذلك بسبب اقتناعها بأن مرحلة المراهقة خطيرة على كلا الجنسين، ولا أرى أن القرار ينتقص من حقوق المرأة، فهو لا يستهدف المرأة بحد ذاتها، بل يستهدف الجنسين معًا، ولكن كان من الأنسب جعل قرار الفصل بعد الصف السادس.



نجود زينة، 23 عامًا، طالبة إعلام

أنا ضد القرار لأن الانفصال في هذا العمر يخلق انجذابًا جنسيًا بين الطرفين ويبدأ كل طرف بمحاولة التعرف على الجنس الآخر الذي أصبح غامضًا بالنسبة له وممنوعًا عنه كون «كل ممنوع مرغوبًا». وعلى العكس، فعندما يكون الطرفان معا فإن النظرة ستكون أخوية أكثر، وأرى أن هذا يعود للنظام السياسي المرتبط بالدين، والذي يحاول تطبيق الشرع في قوانينه، بالإضافة إلى أن العادات والتقاليد في المجتمع الغزي تشجع هذا القرار، خاصة أنه مجتمع محافظ.



طارق خريشة، 20 عامًا، طالب إخراج في كلية دار الكلمة في بيت لحم

أرى أن هذا القرار متخلف لأنه يؤدي إلى كبت المرأة وتعزيز الذكورية في المجتمع الغزي، في الوقت الذي أصبح فيه العالم يساوي بين الرجل والمرأة، كما أنه سيؤدي إلى مشاكل كثيرة كازدياد التفكير في الشهوات وانعدام التواصل بين الجنسين، ومن شأن هذا القرار المرتكز على رؤية إسلامية أن يغرق غزة في مزيد من التخلف ويعيق تقدمها، إلى جانب أن من أهم نتائجه على الصعيد السياسي تعزيز سيادة النظام الإسلامي على القطاع.



سلام سمودي، 22 عامًا، طالبة هندسة معمارية

لا أرى أي داع للفصل بين الذكور والإناث خاصة في مثل هذا العمر. وأنا أسأل: على أي قاعدة اعتمدت حكومة حماس في غزة بهذا القرار؟ وبأي حق سمحت لنفسها بتطبيقه؟ جامعاتنا ومدارسنا اليوم مختلطة، ولا أعتقد بوجود أي نتائج سلبية على كلا الجنسين لمثل هذا النوع من الاختلاط، فهم زملاء مقعد واحد، وأعتقد أن القرار سيولد مشاكل في التواصل بين الجنسين في المراحل العمرية المقبلة. وما هذا الا بداية لتحول المجتمع الغزي إلى مجتمع سعودي ومجتمع «متأسلم».



صالح أبو عزة، 28 عامًا، محامٍ متدرب وطالب ماجستير في القانون التجاري

الفهم الخاطئ للدين والموروثات الثقافية في بعض الأحيان يكون بعيدًا كل البعد عن علاجات حقيقية للمشاكل الاجتماعية، فمعالجة هذه المشاكل لا يكون بقرار تعسفي يعامل المرأه على أساس مختلف عن الرجل. فهذه القرارات تعزز مفاهيم خاطئة كثيرة، خاصة نظرة المجتمع للأنثى على أنها عورة، وتؤسس جيلاً غير قادر على تحقيق اندماج حر وواعٍ بين الجنسين، وهو تعبير عن الأيديولوجيا الفكرية والخلفية الدينية التي تحملها حكومة حماس، مع أن الفصل بين الجنسين غير وارد في الشريعة الإسلامية أو حتى في المجتمعات الإسلاميه الأولى. وأعتقد أن البيئة الفكرية للمجتمع الغزي ستوجد قبولاً وارتياحًا للقرار، كونه ما زال محافظًا على العادات والتقاليد وبعض القيم الاسلامية أكثر من غيره من المجتمعات الفلسطينية.

آمنة درابيع، 21 عامًا، طالبة إعلام

برأيي، لا توجد أي فائدة من هذا القرار، فالاختلاط في مرحلة المدرسة يقلل من المشاكل والفجوة بين الجنسين، أما في حال الفصل بينهما، فستتشكل ثقافة جديدة تحجز المرأة في مكان معين وتجعلها غامضة وممنوعة عن الطرف الآخر، وهذا الوضع انتهى منذ زمن بعيد والعالم الآن في تطور وتغير، وأصبح العالم اليوم لا يتعايش مع مثل هذه القرارات، وما علينا القيام به هو التقليل من هذه القرارات وليس تشجيعها وإقرارها.

كفى احتفالاً..

نهاية الطيراوي *

ثمة أشياء تثير استغرابي، كحنكة النساء الفلسطينيات في تقبل الواقع ورفضه في آن، وتشبثهن بالأمل رغم قسوة وصعوبة الأحداث المحيطة بهن، والتي تحاصر وجودهن وتفرض عليهن واقعًا لا يشبههن ولا يمس طموحاتهن بصلة، إلا أنهن يبذلن قصارى جهدهن للمطالبة بحقوقهن كل يوم.

في مناسبة الثامن من آذار الذي اعترفت به الأمم المتحدة واعتمدته يومًا عالميًا في كل بقاع الأرض للاحتفاء بالنساء، والذي كان بداية تحرر النساء من القهر والاستبداد وبداية النضال لتثبيت الحقوق المتساوية مع النصف الآخر من المجتمع.

ما زلنا في فلسطين نحتفل بإنجاز مضى ونطالب بالتغيير، لكننا نصطدم بالموروث القديم والعادات والتقاليد المهترئة والمدعمة بقوانين شيعت جثامينها قبل عشرات السنين في بلد المنشأ، لكنها بقيت سارية المفعول في بلادنا رغم أنها لا تصلح للحفاظ على إنسانية الإنسان ولا تصلح أبدًا للدفاع عن حقوق المرأة، بل تكرس التمييز والظلم ضدها.

في الثامن من آذار، يستوقفنا حريق مصنع الولاعات في الخليل الذي راحت ضحيته أربع عشرة عاملة فلسطينية، لنسأل لماذا لا نكون أوفياء مع الضحايا، سواء لجهة التكريم السنوي لذكراهن، أو لجهة المطالبة بضامانات تحد من الاستغلال والاستهانة بحياة العاملات.

ما زلنا نحتفل شكليًا بيوم المرأة العالمي، نحتفل ولم نقف عند واقع اضطهادنا والتمييز ضدنا كنساء، لم ننجح في إسقاط القوانين البائدة التي تكرس ظلم النساء وتسمح بتهديد حياتهن. ما زالت المرأة الفلسطينية تعيش فجوة القانون الذي لا يحمي حقوقها، ما زلنا نعاني ونحن نطالب بحضانة طفلنا أو بالحصول على الحق بالطلاق من زوج ظالم، أو في الحصول على حقنا في الميراث، وغير ذلك من القضايا الحياتية التي تجعل آهات النساء تتحول الى تراتيل الصباح والمساء. تعاني النساء من القوانين التمييزية وتقع فريسة عنف مزدوج، عنف المجتمع الذي ينظر للنساء نظرة دونية ويضيق الخناق على حقوقهن ولا يعترف بإنجازاتهن ليبقين في قالب ربة المنزل وملحقات بالرجال ضمن علاقات اجتماعية لا ترحم، ونتعرض للعنف الذي ينتقص من كرامتنا الإنسانية، ونستمر في دفع ثمن العنف. ونتعرض لعنف الاحتلال العسكري العنصري المزمن بمثل ما يتعرض له الرجال، الاحتلال الذي يبعثر قوانا ويشتت آمالنا ويقطع الطريق على تطور مجتمعنا، فكثير من النساء استشهد أزواجهن أو اعتقل أبناؤهن. فالمعاناة التي تكابدها المرأة الفلسطينية جراء الاحتلال أرهقت كاهلها وفرقت شملها.

لا أحد يسمح للمرأة بالصعود على درجات السلم، فبمجرد محاولاتها الصعود، سيتم تحطيم السلم. رغم ذلك، تحتفل المرأة بمناسبة يومها العالمي وتطلق عنان صوتها وتطالب بحقوقها التي لا تعرف من أين تبدأ وكيف تنتزع أو يستجاب لها كي تحقق جزءًا من حلمها، وسط سيل من التدخلات. في هذه المناسبة، نخاطب الضمير الحي لوقف معاناة النساء، والأهم نطالب كل النساء بأن يخرجن عن صمتهن ويكشفن كل الانتهاكات الشنيعة المباشرة وغير المباشرة التي تمارس ضدهن. ويطالبن بمحاكمة المنتهكين لحقوق النساء، وفي مقدمة ذلك الذين ارتكبوا جرائم كانت ضحاياها من النساء.

أخيرًا، هل يتحول يوم المرأة العالمي إلى مناسبة لتطوير نضال النساء الديمقراطي من أجل انتزاع حقوقهن المهدورة، ومن أجل كرامتهن المستباحة؟

* المقال نتاج دورة ضمن مشروع «النساء يتحدثن»

ماذا يعني لك اليوم العالمي لحرية الصحافة؟
وهل إحياؤه كافٍ .. وما المطلوب في هذا اليوم؟

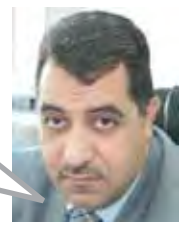
محمود عوض الله*
* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت



معين شديد، مراسل تلفزيون فلسطين في طولكرم
يأتي هذا اليوم علينا في فلسطين كأي يوم آخر، باستثناء سلسلة الاحتفالات التي تنظم هنا وهناك للعاملين في القطاع الإعلامي الفلسطيني، حيث تلقى الكلمات وتأتي التأكيدات من كل الأطراف على حرية العمل الإعلامي الذي يواجه الكثير من العوائق. ورغم التأكيدات من صناع القرار على حرية العمل الإعلامي، إلا أنه في الكثير من الأحيان تتوقف هذه الحرية نتيجة الكثير من الإجراءات والممارسات الداخلية الفلسطينية. أعتقد أن إحياء هذا اليوم بهذه الطرق لا يخدم الإعلام بأي صورة من الصور، الإعلام الفلسطيني بحاجة إلى الكثير من التطوير بعيدًا عن سياسة «كوبي بيست» والعلاقات العامة التي ينتهجها رؤساء تحرير الكثير من الصحف ووكالات الأنباء وبعض الصحافيين.



سمية جميل، صحافية
أرى أن إحياء هذا اليوم بالمهرجانات والخطابات يفقد الصحافة سلطتها الرابعة، وعلينا أن نتخطاه كغيره من الأعياد والمناسبات الرسمية كونه لن ولم يؤثر يومًا في إضافة بند واحد للحرية في هذا البلد.



جهاد حرب، كاتب صحافي
محطة للتوقف لعمل جرد حساب للعام الماضي وتقييمه لوضع الحريات وحافز للنضال من أجل تعزيزها، وهو محطة لتذكير المسؤولين بركيزة أساسية للديمقراطية التي تقوم على أساسين هما «الحرية والمساواة». إن هذا اليوم ليس كافيًا بالمعنى الزماني، لأن الحرية بأشكالها وأنواعها كافة بحاجة إلى نضال مستمر ومتواصل لتحقيقها وترسيخها.



نائلة خليل، مراسلة صحيفة الأيام
لا أدري لماذا يتحول هذا اليوم إلى استقبالات وعزايم من قبل القنصليات الأجنبية، في هذا اليوم، يجب أن نتذكر صحافيين قضوا شهداء ونكرمهم، وآخرين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، لا أن يأتي المسؤولون ليقولوا لنا إنهم مع حرية الرأي والتعبير. المشهد بائس بكل معنى الكلمة، ويعكس ما نحن عليه من شرذمة.



زعل أبو رقطي، إعلامي
لأن مثل هذا اليوم خصص للصحافي؛ فلا بد أن يكون التكريم والتقدير بمستوى تضحيات الصحافي ودوره في المجتمع، وتقديره يأتي من خلال زيادة مساحة الحرية التي تمنح له، وخلق جسم حقيقي يعبر عن آماله وطموحاته ويصون حقوقه، وليس كما هو دارج في بلادنا، أن يكرم الصحافي بعد وفاته.



فادي عاروري، مصور صحافي لوكالة الأنباء الصينية
احتفال الصحافيين بحرية الصحافة هذا العام كان مخجلاً للغاية وفارغ المضمون، في ظل استمرار محاكمة واعتقال الصحافيين الفلسطينيين في الضفة وغزة وحملة التضييقات الكبيرة عليهم، ناهيك عن الاعتداءات الإسرائيلية. ما أريده حرية حقيقية تسمح بتحقيقات إعلامية صارخة تكشف الفساد وتعبر عن مستوى حرية التعبير في وطننا.



محمد أبو علان، صاحب مدونة بحرك يافا
في ظل الواقع القائم من انتهاك حرية الصحافة على المستوى الدولي بشكل عام، وعلى المستوى الوطني بشكل خاص، لم يعد لهذا اليوم أي معنى، ولم يعد سوى لقاءات بروتوكولية لا أكثر ولا أقل، ولا تناقش واقع الحريات الصحافية بهدف علاجها أو حتى الحد منها.



ميرفت صادق، مراسلة الجزيرة نت في رام الله
مناسبة حزينة لأي صحافي فلسطيني، فما زال الصحافيون الفلسطينيون يبحثون عن أبجديات هذه الحرية وسط معيقات وتحديات كبيرة لا تقتصر على الاحتلال كمشكلة رئيسة تحد من تطور الصحافة الفلسطينية، ولكن أيضًا بسبب معيقات وتحديات داخلية قد ترتبط بعدم فهم المستويات الفلسطينية الرسمية والفصائلية المختلفة لدور الصحافي وأهمية ممارسته بحرية تامة، بالإضافة إلى قصور القوانين والعمل النقابي على دعم مطالب الصحافيين بالحرية. هذا إلى جانب استمرار الانتهاكات بأبشع صورها من خلال اعتقال الصحافيين على خلفية عملهم أو اتجاهاتهم السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة والتضييق عليهم وفرض الرقابة على أنشطتهم المرتبطة بالاستقصاء الصحافي خاصة.



ضحى عياد، مقدمة برامج في إذاعة صوت الغد الفلسطيني
باعتقادي، القضية ليست في إحياء هذا اليوم اليتيم أم لا، أو في طريقة إحيائه التي يشوبها الكثير من الخلل، القضية تكمن في ضمان حرية الصحافة والالتزام بالمواثيق والتشريعات الكفيلة بحماية هذا الحق المقدس على مدار العام، حتى يتسنّى للصحافي أن ينجز عمله بكل مصداقية وموضوعية.

مقهى القدس الثقافي.. بقعة ضوء في ظلمات قتل الحريات في المدينة المحتلة

أسيل الجندي

يعد مقهى القدس الثقافي، المغروس في شارع صلاح الدين الأيوبي، الشارع الأكثر حيوية وحركة في المدينة؛ بمثابة حديقة غنّاء لكل عشاق الكتاب الذين يعيشون في القدس أو لزوارها العابرين.

ويمثل هذا المقهى، بما يعنيه من حرية الفكر، بقعة ضوء، في ظلمات بحر قتل الحريات في مدينة القدس المحتلة.

يقول عماد منى صاحب المقهى: «فكرة افتتاح المقهى أوروبية مستوردة، ونضجت بعد ملاحظة عدم إقبال الناس على المكتبات ولجوئهم إلى المقاهي، بالتالي، قرر أصحاب المكتبات في أوروبا جلب المقاهي ووضعها داخل المكتبات، بهذا يتسنى للشخص احتساء القهوة والاطلاع على الكتب الموجودة في المكتبة على أقل تقدير وليس بالضرورة شراءها».

وتابع منى: «كانت الفكرة جديدة على مجتمعنا، ولكنني أصررت على تنفيذها، وكان ذلك قبل أربع سنوات، حيث لاقت الفكرة استحسان المثقفين المقدسيين، بالإضافة إلى عدد كبير من الأجانب الذين نهتم بجلب كتب لهم تتحدث عن القضية الفلسطينية من وجهة نظر فلسطينية أو معتدلة. وقبل افتتاح المقهى، كانت جميع الكتب تصل عن طريق تجار إسرائيليين، ومعظم الكتب التي تنطلق من وجهات نظر مناصرة لقضيتنا لا تدخل البلاد».

وحول نوعية رواد المقهى، قال منى: «70% من رواد المقهى أجانب، و30% مقدسيون. أشعر أنها مشكلة، ولكن ما يطمئنني أن عدد المقدسيين الذين يرتادون المقهى منذ افتتاحه وحتى الآن في ازدياد، ونحن نعمل على زيادته بشكل أكبر في المستقبل من خلال تنظيم فعاليات تلامس هموم وحياة المقدسيين اليومية باللغة العربية».

وبالنسبة للمضايقات التي يتعرض لها المقهى من قبل الاحتلال، فهي تنحصر بالتضييقات على المعابر وعدم رغبة إسرائيل في استيراد المقهى لكتب تتحدث عن القضية من وجهة نظر لا تعجبها، ومع ذلك، يهدف المقهى إلى خلق حركة ثقافية قوية في القدس، تتيح المجال أمام المبادرات والمشاريع، على أمل أن تساهم في إحداث التغيير الإيجابي على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي.

كريستيان مانوجيان (37 عامًا)، قدم للمقهى ليشاهد فيلمًا وثائقيًا، وليشارك بالنقاش الذي يدور حول أحداثه. يقول: «فعاليات المقهى رائعة والحلقات النقاشية التي تتم بعد الفعاليات تغذي فكرنا وتوسع آفاقنا، وأنا أتمنى أن أرى الثقافة المقدسية تطفو على السطح، وتزيد نسبة الإقبال على المقهى، لأن الثقافة هي سلاحنا الوحيد في هذا الوقت».

من جهته، لم يخف جورج هندليان، المؤرخ المقدسي، قلقه إزاء ندرة المثقفين المقدسيين، وقال: «في رام الله، هناك حراك ثقافي، ولكن في القدس يكاد يكون معدومًا لولا وجود هذا المقهى الذي يشجع الفكر السياسي والاجتماعي والنقاش وتبادل الآراء، فهو صالون ثقافي يمتلك ديناميكية فريدة تجعل الشخص يذهل في استمرارية خلق الفعاليات الأسبوعية المختلفة للطرح والنقاش».

محمود منى منسق النشاطات الثقافية في مقهى الكتاب الثقافي قال: «نحاول من خلال فعالياتنا الموازنة بين الجانب الوطني الانتمائي للقدس والجانب الأدبي والثقافي للمكتبة، نطرح أفكارًا جديدة ونوسع آفاقنا، وحاليًا ندرس مع بعض المؤسسات إمكانية جلب طلبة المدارس واسترجاع فكرة الحكواتي بإطار متجدد، ولكن نجد صعوبة حتى الآن، لأن فكرة الكتب والقراءة لا توجد لها هيكلية صحيحة في مدارسنا».

وتابع: «لدينا جمهور واسع من الطلبة الجامعيين، فطلبة جامعة بيرزيت والأقلية العربية في الجامعة العبرية يرتادون المقهى بشكل دائم، ونحاول امتلاك المفاتيح الصحيحة للوصول إلى الجيل الفتي، الذي لا تستهويه نشاطاتنا، كونها تتمحور حول الهوية والسياسة الفلسطينية والتاريخ، جذبهم نحونا هو أحد مشاريعنا المستقبلية».

مع قرب إضاءة مقهى القدس الثقافي لشمعة ميلاده الرابعة، فإنه يعد أحد المعالم الثقافية في المدينة، وسط إجماع على أهمية دوره في إثراء المشهد الثقافي المقدسي، انطلاقًا من إيمان القائمين عليه بأن الثقافة هي حجر الأساس في نيل الشعوب لحريتها واستقلالها، وهذا ما أدى إلى تصنيف المقهى مؤخرًا في المرتبة الثقافية الأولى في البلاد، والثالثة على مستوى الشرق الأوسط.



مواد تنظيف منزلية الصنع في غزة غـــ

هبة الإفرنجي *

لم تعلم أم محمد الخواجة أن محاولتها التخفيف من الأعباء الاقتصادية باستخدامها مواد تنظيف محلية الصنع ستؤدي إلى اصابتها بأمراض جلدية ربما تبقى معها الى الأبد. أم محمد التي تسكن مخيم الشاطئ اعتادت شراء مواد تنظيف من الباعة المتجولين، وبتكرار استخدامها، بدأت تظهر على يديها وبين أصابعها التهابات بيضاء. وحين لجأت لطبيب، نصحها بعدم استخدام المنظفات بكثرة، إلا أنها لا تستطيع، فهي ربة عائلة وبحاجة لأن تقوم بدورها كغيرها من الأمهات، كما تقول.

عرضنا بعض صور المريضة للدكتور مجدي نعيم أخصائي أمـراض جلدية في مستشفى الشفاء بغزة، الذي أكد أن السيدة مصابة بفطريات، وقد تكون تحسست من استخدام بعض المواد الكيميائية، لكن لا يمكن جزم ذلك إلا بعد أخذ عينة من هذه الفطريات وزراعتها لمعرفة ما الذي تعانيه بالضبط.

في المقابل، لم يجد أحمد بديلاً عن صنع مواد التنظيف كوسيلة لكسب عيشه في وقت عم الغلاء قطاع غزة. ومع ذلك، لم يكن مهتمًا كثيرًا بأن يكون صاحب مصنع كبير، فكل ما يملكه مخزن كبير يضع داخله أكوامًا تبدو في البداية كأنها نفايات. وكل مواد التنظيف ملقاة على الأرض، ولا نظافة ولا ترتيب ولا اهتمام. يضع أربعة براميل، أحدها يحتوي مزيل الدهون، والثاني الشامبو، وهناك سائل الجلي، وكلها صناعته اليدوية.

أمام مصنعه تتناثر أكياس خيش قذرة مملوءة بزجاجات المشروبات الغازية الفارغة، وبالرغم من كل ذلك، فهو يوزع للمحلات في الأسواق ويشتري منه جيرانه.

في قطاع غزة الـذي يبلغ عـدد سكانه مليونًا ونصف المليون، تنتشر مصانع منزلية غير قانونية لتنتج مواد تنظيف وصابون وشامبو، بعيدًا عن المواصفات والمقاييس المصرح بها. إحصائيات وزارة الاقتصاد الوطني في حكومة حماس بغزة تؤكد حصول 24 مصنعًا على تراخيص لصناعة هذه المواد، فيما تفتقر الوزارة لأرقام حول أعداد المعامل غير المرخصة. استطلاع غير علمي أجري لصالح هذا التحقيق على عينة عشوائية من 75 فردًا، بيّن أن 65% من النساء المستطلعة آراؤهن يعتمدن على مواد التنظيف المصنعة منزليا. يحدث ذلك في ظل عجز الوزارة وباقي الجهات الرقابية عن لجم الظاهرة، نتيجة ضعف القدرات الفنية لفرق التفتيش.

«مصنع» أحمد المنزلي

يصنع أحمد منذ سبع سنوات، الشامبو ومزيل الدهون وسائلاً للجلي والمسح. ويقوم بتعبئة مادة الكلوريكس «المعروفة بالكلور»، ومياه النار بعد أن يخفف تركيزهما. يعمل كوالده في سابق عهده، فقد حفظ والده كيفية صناعة مواد التنظيف ونقل خبراته لابنه فأتقنها وبدأ العمل بها بطريقته الخاصة في مصنع صغير لا تستطيع تمييزه لعدم وجود أي لافتة تدل عليه.

يعبئ أحمد أغلب مواده في زجاجات غير متشابهة، ويستعين بما يفيض عن حاجة شركات تعبئة المشروبات الغازية ليضع سائل الجلي بداخلها. لأحمد أيضا منتج خاص يقوم بترويجه فيشتري عبوات بلاستيكية ويضع لها بطاقة بيان تحمل مواصفات ونوع منتجه واسمه الذي ميزناه بحرف «ر» وقد حصلنا على عبوة منه لإجراء فحص مخبري.

العينات تسقط في الاختبارات

تم إجراء فحص لعينة من شامبو (مصنع أحمد)، وقد سقطت في اختبارين، درجة الحموضة كان معدلها 4,97، والطبيعي أن تكون بمعدل 5,5 إلى 8,5، بينما نسبة كلوريد الصوديوم أو ما يعرف بملح الطعام كانت 5%، ومن المفترض أن يكون أقصى حد لها 2%. ونجحت في اختبار واحد فقط وهو اختبار المادة الفعالة.

بعد عرض نتيجة فحص عينة الشامبو على الأستاذ محمد عسقلاني رئيس قسم البحث العلمي وخدمة المجتمع في كلية العلوم والتكنولوجيا بخان يونس، بين أن درجة الحموضة في عينة الشامبو منخفضة جدا.

ويقول: «يجب ألا يقل معدل درجة الحموضة عن 5,5، وهنا كانت 4,7 وهو أمر له تأثير سلبي على الشعر، كما أنه سيكون بيئة نشطة لنمو البكتيريا وسيكون عرضة للتلوث البكتيري»، وفيما يتعلق بكلوريد الصوديوم، يقول «الملح أو ما يعرف بكلوريد الصوديوم مرتفع جدا في الشامبو، فبالإضافة إلى أن مياه غزة مالحة، سيعمل الملح الزائد بالعينة على تلف الشعر، وتكرار استخدامه سيؤثر على نضارة وطبيعة ونمو الشعر».

كمال من محافظة أخرى في القطاع، يبيع مواد تنظيف منذ عام 1993. هذا الشاب الحائز على دبلوم مختبرات طبية وبكالوريوس خدمة اجتماعية يخلط معايير معينة -في موقع قريب من نقطة البيع- وهي خبرة أخذها عن أخيه الذي يملك محال مخصصة لتصنيع مواد التنظيف. يقول كمال: «نرفع نسبة التركيز حتى تناسب مياه البحر، فمياه البحر مالحة (عسيرة)، ولو لم نجعل التركيز عاليًا، فلن نستطيع الحصول على الرغوة».

أخذت عدة صور للمصنع وعينة من سائل الجلي وتوجهت لمركز الفحص في جامعة الأزهر، وكانت النتيجة أن سائل الجلي لم يتوافق مع المواصفات والمقاييس التي تعتمدها وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

الكيميائي عبد الباسط أبو كويك أشار إلى أن عينة سائل الجلي سقطت لأكثر من سبب؛ فتركيز المادة الفعالة بنسبة 12% وهو أقل من المسموح به، والهدف يكون غالبا هو الغش التجاري، وفيما يتعلق بدرجة الحموضة، فقد بين أنها لا بد أن يكون معدلها قريبًا من (6-8) وإن كانت أقل -كما في العينة- فستؤدي إلى نوع من الجفاف على الجلد.

وفيما يتعلق بملح الطعام، فقد بين أن معظم المصنعين يضعون ملح الطعام بهدف تجميد الصابون السائل، يقول: «المستهلك يهتم بالمنظف الذي فيه نوع من الجمود فيضطر المصنع لغشه وتزويده بالملح ليجاري السوق. ووضع أكثر من 2% غير مسموح، إذ يمكن أن يؤدي إلى جفاف في الجلد».

60% من ربات البيوت يستخدمن مواد التنظيف المصنعة منزليًا

في استطلاع أجريناه لهذا التحقيق في يناير 2012 لعينة عشوائية من 75 فردًا، تبين أن 25% من العائلات في غزة تستخدم مواد تنظيف يصل سعرها إلى 3 شواقل، بينما تستخدم 75% مواد تنظيف ما بين 3 إلى 10 شواقل. وتستخدم 60% من ربات المنازل مواد تنظيف مصنعة محليًا، و45% منهن يستهلكن عبوات مواد التنظيف خلال أسبوعين إلى شهر ونصف الشهر، بينما 39% يستخدمن عبوة واحدة أسبوعيًا.

واظهر الاستطلاع أن أكثر مـواد التنظيف استخدامًا كان سائل ومعجون الجلي، بنسبة 61%، بينما حصل الشامبو على نسبة 23%.

وفيما يخص إصابة ربات المنازل بأمراض جلدية تنوعت بين حساسية مستمرة وحكة نتيجة استخدام مواد التنظيف، فقد أجابت 33% منهن بنعم، بينما أجابت 67% منهن بلا.

وكانت نسبة الفقر في قطاع غزة بين الأفراد بلغت خلال عام 2011 وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهري 38,8%، في حين أن 67,1% من الأفراد يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني، أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن 55,9% من الأفراد يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الشديد، وذلك وفقًا لمسح إنفاق واستهلاك الأسرة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2011.

ويبين المسح أيضًا أن خط الفقر لأسرة مكونة من خمسة أفراد خلال العام ذاته بلغ 2,293 شيقلاً. أما عن التضخم في الأسعار، فقد أظهرت النشرة السنوية للأسعار والأرقام القياسية الصادرة عن الجهاز ذاته ارتفاعًا في أسعار المستهلك بنسبة 57,0% في غزة.



أحد «المصانع» المنزلية.

قرار مجلس الوزراء رقم 10 لسنة 1999 بشأن إجراءات ترخيص المصانع والمنشآت الصناعية ذكر في المادة 2 أنه لا يجوز دون الحصول على ترخيص من الوزيرة إقامة أي صناعة في فلسطين وتجديد أو توسيع أية صناعات قائمة.
المادة 3 فقرة «أ» كل من يقيم أية صناعة أو يقوم بتوسيع صناعة قائمة أن يتقدم بطلب الترخيص إلى الوزارة...، و المادة 7 الفقرة «أ» يجوز للوزير إيقاف أية صناعة أسست كليا أو جزئيا أو جددت أو وسعت دون الحصول على موافقة الوزارة.

أكزيما بالتلامس

يؤكد الدكتور حسن طموس أن المواد الكيميائية بشكل عام تسبب أكزيما أو حساسية يتأثر بها أشخاص معينون وليست عامة، مشددًا على ضرورة وجود خبرة في التعامل مع المواد الكيميائية.

ويبين طموس أن الإصابة بمرض «أكزيما بالتلامس» يحدث «عند استخدام المواد الكيميائية، ومواد التنظيف إحداها وليست المسبب الرئيسي»، معتبرًا أن «التحسس من مواد التنظيف يختلف من منطقة لأخرى». وينوه إلى أن «الكلور الذي يعطي شعورًا ساخنًا عند اللمس، تكون به صودا كاوية وهو يسبب أكزيما بالتلامس ويعمل على ذوبان وتلف الملابس والغسالات وتلف وتآكل الغسالة نفسها.

اتحاد الصناعات: منتسبون قانونيون

آلاء مصلح المديرة التنفيذية لاتحاد الصناعات الكيميائية، توضح أن «ما يقارب 30 منشأة بين مصنع وشركة وموردي مواد خام خاصة بمواد التنظيف، منتسبون للاتحاد ويُشغِلون ما يقارب 150 عاملاً»، ولا ينضم للاتحاد إلا من يملك أوراقا قانونية سليمة.

المواصفات والمقاييس بغزة للطوارئ

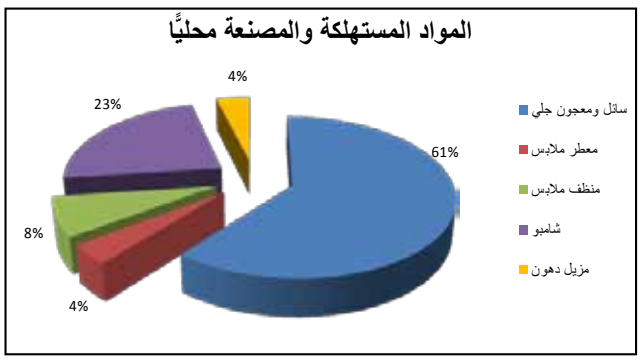
راجي مسلم مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية بغزة يبين أن تحديث المواصفات يكون كل خمس سنوات والتجديد حسب الحاجة. ويوضح أن المؤسسة حاولت ألا تكون جزءًا من الانقسام: "الوضع بغزة صعب، ولم تُغلق المؤسسة خلال السنوات الخمس الماضية، ولكن العمل ليس مُرضيًا والمؤسسة موجودة للطوارئ".

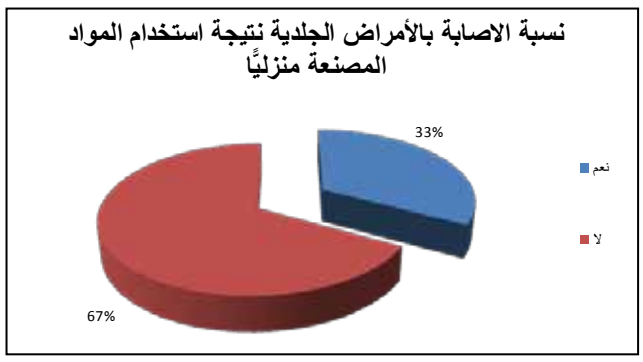
ويؤكد أن المؤسسة ليست جهة رقابية، موضحًا أنه التعديل على أي مواصفة ليس شرطًا أن يكون بشكل دوري، وإنما حسب الحاجة لذلك وحسب التعديلات الدولية.

دائرة المستهلك: أي منتج نجده في السوق يخضع لفحص مخبري

المهندس نافذ الكحلوت رئيس قسم المواد الكيميائية في دائرة حماية المستهلك ورئيس قسم الخدمات والأسعار بـوزارة الاقتصاد في غزة يؤكد "أن أي منتج تجده الدائرة في السوق يخضع لفحص مخبري، فإن كان مطابقًا للمواصفات الفلسطينية الخاصة بالصنف وبالتركيب وبطاقة







ـــــير قانونية.. والجهات المسؤولة غائبة

البيان، يكون صالحًا للاستخدام، وإن لم يكن مطابقًا، نوضح الخلل للمنتجين لتعديله". منبهًا إلى أن الدائرة ترسل عينات للفحص بعدد ما يرد من المفتشين، وهي ليست مرتبطة بعدد معين.

ويتابع الكحلوت: "المصانع الداخلية لا بد أن تكون متابعة ولكن حسب ما يردنا من عينات، فهي بحاجة لجهد، فهناك أصناف كثيرة موجودة وغير متابعة كما هو مطلوب. ويلفت الكحلوت إلى خطورة المواد الكيميائية وضرورة عدم تواجدها في المنازل بتركيز عالٍ لأنها مضرة بالأغشية المخاطية والأيدي والعيون والجلد. ويشير إلى أن مادة "الكلور" تصدر أبخرة غير منظورة بالعين ولها تأثير سلبي للغشاء المخاطي وأنسجة العين من مستخدمين ومصنعين، فهي "تهتك الغشاء المخاطي وقد تدخل أشياء غير مرغوبة للرئتين والبلعوم والمعدة وقد تترسب وتصل للكبد".

شامبو أم أيمن

ورغم معرفة تلك الدوائر المتخصصة بضرورة عدم تواجد هذه المواد في المنازل، تشتري أم أيمن التي تسكن شمال القطاع، المواد الخام، من إحدى الدكاكين المنتشرة في السوق، وتصنع الشامبو بطرق بدائية، تقول: «نملأ جردلاً ونصف جردل من جرادل الدهان الفارغة بالماء، ونضيف 3 كيلو من مادة (الايتا) و2 كيلو ملح، ونضيف الماء الساخن، ونضع الخليط في حوض استحمام صغير، ونتركه ربع ساعة، ثم أذوبها بيدي وأضيف معطرًا ومادة ملونة، ثم أقوم بتعبئته في عبوات صغيرة».

أم أيمن تصنّع الشامبو للاستهلاك الشخصي لا للبيع، وتقول إنها لا تشكو من أي آثار نتيجة عملها، ولكنها تقر بجفاف يديها.

عجز وإهمال وأضرار صحية

ويجيب المهندس نافذ الكحلوت عن سؤالنا بخصوص الإجـــراءات القانونية للمؤسسات الحكومية المختصة لمواجهة هذه المصانع، بقوله: «هناك عجز في المتابعة وقصور نتيجة عجز في الكادر الفني في مناطق غزة من مفتشين لحماية المستهلك»، مضيفا: «معظم مفتشي حماية المستهلك يتخصصون بالصناعات الغذائية، لأن الأعراض المرضية تظهر بسرعة، ولكن المنتجات الكيميائية ضررها يظهر بعد فترة طويلة من الاستخدام. ويتابع: «الإدارة لا تلاحظ أهمية هذا الجانب، والمفترض أن يكون هناك كادر موظف في الدائرة مختص بهذه الأمور، هناك عدم اكتراث من المسئولين ولا مبالاة».

وزارة الاقتصاد: المصانع غير المرخصة متابعة

عبد الفتاح أبو موسى مدير عام الإدارة العامة للصناعة في وزارة الاقتصاد بغزة يوضح أن هناك فريقًا متخصصًا يقوم بالرقابة والتفتيش والإرشاد ومتابعة جودة المنتجات على حسب المواصفة الفلسطينية. ويرفض أبو موسى الربط بين جودة المنتج والحصول على ترخيص "يمكن أن يتحسن المنتج من خلال الرقابة"، وحول ما تقوم به بعض المصانع بتعبئة المواد في زجاجات "كوكا كولا" مثلاً، فقد بين أنه أمر مخالف للمواصفة الفلسطينية.

دائرة الترخيص: لا رقابة ولا قانون خاصًا

المهندس هاني العصّار مدير دائرة الترخيص الصناعي بوزارة الاقتصاد في غزة له رأي مخالف، وهـو أن «الـدائـرة تهتم بتطبيق المواصفات الفلسطينية بقدر الإمكان وإلزام المصانع بالشروط والمواصفات الفنية الخاصة كل حسب القطاع المخصص، موضحًا أن المصانع غير المرخصة لا رقابة عليها.

إلا أن الدائرة تواجه مشكلة في التراخيص والإدارة العامة للصناعة. يقول: "عملنا يسير ولا قانون خاصًا للصناعة يحدد ما لصاحب المصنع وما عليه، لا يوجد قانون، ونعمل وفق قرار خاص لمجلس الـوزراء رقم 10 لسنة 1999 الخاص بإجراءات الترخيص، والقانون يبقى أقوى من القرار، هو واضح ولكن يحتاج إلى متابعة، والمتابعة صعبة إن لم يكن هناك قانون".

مسح صناعي قبل 12 عامًا

ويكشف العصار عن وجود 24 مصنعًا مخصصًا لمواد التنظيف في القطاع، وهي حاصلة على تراخيص الوزارة، مؤكدًا أنه لا إحصاء للمصانع غير القانونية والسبب أن عدد الموظفين غير كاف، لأن عملية الإحصاء تحتاج لمسح صناعي، الأمر الذي يحتاج لدعم لوجستي كنماذج المسح الصناعي ووسائل اتصال ونقل، وتدريب طواقم للعمل، ما يقارب 50 موظفًا خاصًا بالمسح الصناعي»، منوهًا لوجود سبعة موظفين فقط في الوقت الحالي يقومون بعملية التفتيش.

المهندس هاني مطر مدير دائـرة التنمية الصناعية في الوزارة بغزة، يؤكد أن الترخيص يجدد سنويًا، وأن هناك 140 مصنعًا جرى ترخيصها عام 2011، من بينها 10 لمواد التنظيف.

جدول يوضح أسعار بعض مواد التنظيف التي يتم تصنيعها في مصانع مرخصة وأخرى منزلية

مادة التنظيف	سعرها في المصانع المرخصة	سعر المصنعة منزليًا
معجون وسائل جلي	ما بين 3,5 شيقل إلى 13 شيقلا	لا يزيد على 3 شواقل
منظف حمامات	من 7 إلى 8 شواقل	لا يزيد على 5 شواقل
شامبو (لتر)	ما بين 10 إلى 13 شيقلا	6 شواقل

الحكومة في غزة تغض الطرف.. ولا قضايا

وتقع على الحكومة في غزّة وأجهزتها التنفيذية ودائـرة حماية المستهلك مسؤولية فحص كل الصناعات، ومدى مطابقتها للمواصفات، وإغلاق المصانع المخالفة، إلا أن هذا لا يحدث مع مصانع مواد التنظيف المنزلية. وتتذرع الجهات التنفيذية بعدم تقديم المواطنين شكاوى ضد هذه المصانع، كما تلقي باللائمة على المواطنين، قائلة إنهم لا يتعاونون.

نائب رئيس المحكمة العليا ونائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار محمد الدريوي أكد أنه لم تصل المحكمة أي قضية حتى الآن، منبهًا إلى أن للوزارة إجراءات تتخذها ضد الشركات المخالفة، فتقوم الشركات برفع قضايا طعن في قرار الوزارة، ولكن حتى هذه اللحظة لم تصل أي قضية، سواء من الوزارة أو من أصحاب المصانع.

رد الجهات التنفيذية

ويقول أبو موسى إنه تم ضبط مخالفات ويتم تحرير محاضر ضبط للمخالفين تُحَول للنيابة، والنيابة تحولها للمحاكم: «تم تحرير محاضر ضبط للمخالفين، وعدد المخالفات التي تصل للنيابة في هذا الموضوع يفوق العشرات منذ بداية العام من جميع القطاع».

ويشير إلى أن عدد المصانع المرخصة في غزة من 30% إلى 40%. وفيما يتعلق بالمصانع غير المرخصة والتي تعمل بشكل عشوائي، يقول: «المصانع غير المرخصة نقوم باستدعائها للوزارة ونتفاهم مع أصحاب هذه المصانع ونبين لهم إشكالية عدم ترخيصهم ونضغط باتجاه تصويب أوضاعهم».

وتبقى هذه المصانع تعمل وتوزع في قطاع غزة بشكل منظم أو غير منظم حتى نشر هذا التحقيق.

* تم إعداد هذا التحقيق بدعم من شبكة «صحافيون من أجل صحافة استقصائية (أريج)» وبإشراف الأستاذ وليد بطراوي

مرضى الهيموفيليا.. معاناة دائمة بسبب نقص الأدوية وقلة الخبرة

مريم جنى نابوت *

عمر البالغ من العمر ثلاثة أشهر، نقل إلى أحد مشافي مدينة رام الله ليتعالج بعدما كان هناك نزيف في رأسه، فاستسلم الأطباء للواقع، لأنهم غير قادرين على تشخيص حالته بشكل صحيح. مكث في المشفى عدة أسابيع قبل أن يتم تحويله إلى مختبر خاص ليتعالج، دون نتيجة. ثم نقل إلى أحد المشافي داخل الخط الأخضر؛ لتشخص حالته أنه مرض نزف الدم المعروف بالهيموفيليا. يتعالج ويعود مع أهله لبيته. عدة أسابيع فصلته عن نزيف آخر، بالدماغ هذه المرة، أطباء يحاولون إنقاذ حياته في أحد مشافي رام الله مرة أخرى؛ وبالرغم من توفير أحد فاعلي الخير دواء له، إلا أن ذلك دون جدوى، فقد تُوُفي عمر وعمره ثلاثة أشهر.

وبالرغم من انتشار عدد من الأمراض الوراثية في فلسطين، إلا أن مرض نزف الدم- الهيموفيليا، وهو أحدها، ازداد انتشاره في آخر عشر سنوات. وهو مرض له خصوصية في بلادنا، لعدم توفر الأدوية اللازمة. كما أن أبسط حقوق المرضى لا يتلقونها، ومن يتلقى العلاج منهم، عليه أن يتحمل نتيجة الأخطاء الطبية. فما هو هذا المرض؟ وما هي طرق العلاج والوقاية؟ وما هي مطالب المرضى، وأمنياتهم وأحلامهم؟

ما هو مرض نزف الدم؟

مرض نزف الدم- الهيموفيليا هو مرض وراثي، ينقسم إلى ثلاثة عشر نوعًا، وهو نقص أحد العوامل المخثرة التي تعمل على تجلط الـدم، فهناك ثلاثة عشر عاملاً مسؤولاً عن تجلط الدم، وأكثر هذه الأمراض شيوعًا في فلسطين هو ما يعرف بـ «هيموفيليا أ و ب»، نتيجة نقص العاملين الثامن والتاسع للتخثر؛ وينتقل للأبناء مادام هناك أحد الزوجين حاملاً لهذا الجين.

«الحال» أجرت لقاء مع رئيس مجلس إدارة جمعية الهيموفيليا، جاد كنعان الطويل، لمعرفة المزيد عن طرق الوقاية والعلاج، خاصة في ظل عدم توفر بعض الأدوية اللازمة للعلاج، بالإضافة للحديث عن مطالب المرضى وأمنياتهم.

يقول الطويل: يتم اكتشاف إصابة المريض بالمرض في بداية عمره أحيانًا، أو بالصدفة عند تعرض الطفل لحادث مثل اصطدامه بشيء ينتج عنه نزيف بجانب الكدمة، والنزيف نوعان: داخلي وخارجي. الخارجي يمكن ملاحظته بسرعة وتخفيفه، أما الداخلي، فيصعب اكتشافه من البداية، أو عند التطعيم، وينتج عنه انتفاخ مكان الإبرة. وللأسف، لا يوجد علاج دائم يشفي المريض إلا عن طريق تحديد جنس المولود وهو ليس متوفرًا عالميًا ومحليًا إلا بشكل قليل جدًا، أما الطريقة الثانية، فهي أخذ المريض لجرعات من «العامل الناقص» على مدار حياته.

نقص في كمية الأدوية وإهمال

وعن وضع المرضى الفلسطينيين بهذا المرض، يضيف الطويل: المرضى لا يتلقون العلاج اللازم، ما يزيد أوجاعهم أكثر، والسبب عدم توفر الأدوية بالسوق، خاصة بعد توقف مورد الأدوية عن تمديد وزارة الصحة بالأدوية نتيجة عدم دفعها للفواتير المستحقة عليهم. وبالرغم من محاولة الوزارة توفير الأدوية، إلا أنها آخر مرة على سبيل المثال لم توفر إلا ربع ما يحتاجه كل مريض.

يقول الناطق الإعلامي لوزارة الصحة، د. عمر النصر إن الوزارة حاولت توفير أكبر قدر ممكن من الأدوية، إلا أن آخرها كان قليلاً نسبيًا، عدا عن توقف التوريد من الموردين بسبب عدم تمكن وزارة المالية من الدفع، إلا أنه سيتم توفير الأدوية قريبًا وخلال هذا الشهر، وبكميات تكفي المرضى.

من يتحمل الأعباء

يؤكد الطويل أن مطالب المرضى أبسطها توفير الأدويـة ليتمكنوا من مواصلة حياتهم بشكل طبيعي، وإنشاء سجل وطني لهم وتسجيلهم على النظام المحوسب، وفتح عيادات شمولية، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم ولعائلاتهم، عدا عن مطالبهم باعتبار المرضى من ذوي الاحتياجات الخاصة لما ينتج عن المرض أحيانًا من شلل وغيره.

ويضيف مدير جمعية الهيموفيليا أنه يتمنى من كليات التمريض في الجامعات الفلسطينية توفير التوعية الكافية عن هذا النوع من المرض، خاصة أنه على سبيل المثال هناك ما يقارب 5 آلاف حالة مصابة بأحد أمراض نزف الدم، وليس مسجلاً سوى 10 حالات والسبب عدم التوعية الكافي.

مرض يسبب طرده من وظيفة!

قصة أخرى تبين معاناة هؤلاء المرضى، الذين تسوء حالتهم يومًا بعد يوم، هي قصة المواطن جمال البالغ من العمر 56 عامًا، ويعاني من تلف في مفاصله، بسبب النزف الدائم في جسمه، وليس بإمكانه استخدام مواصلات النقل العامة بسبب النزف الدائم في ركبتيه وتشنجهما، وهو بحاجة إلى زراعة مفاصل وعلاج متخصص، وحالته المادية سيئة، فقد طرد من وظيفته بعد إصابته بالشلل، وجسمه يرفض العوامل المخثرة، ولم يتوفر له العلاج اللازم، ويعاني مشاكل بالعيون والأسنان.

أحلام هؤلاء المرضى، أن تتوفر الأدوية باستمرار لاستكمال حياتهم بشكل طبيعي، دون أن يبقوا متخوفين في كل لحظة من حدوث شلل في أي جزء من أجسادهم، وإدراك وزارة الصحة مدى خطورة هذا المرض، والتدخل في إنشاء العيادات الشمولية.

ويقول مدير جمعية الهيموفيليا إن الجمعية ليس دورها توفير الخدمات، فهذا دور وزارات السلطة الوطنية، إنما دورها يكمن في تقديم التوعية للناس والمرضى بجانب تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، بالإضافة للتشبيك والمساهمة في مساعدة الجهات الخدماتية، وتوفير الخدمات للمرضى والأدويـة والرعاية الشمولية، وأهم من ذلك أنها تقوم الآن بتأسيس مختبرًا وعيادة بسبب وجود نقص.



جاد كنعان الطويل.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

تسييس ورشات التدريب وأدلجتها

ميس داغر*

من أكثر ما يسيئني، كمتلقية، في ورشات التدريب التي أهوى حضورها، قيام المدرب بإسقاط وجهات نظره الشخصية، وأيديولوجيته على مضامين التدريبات وأدواتها؛ في حين أنّ التدريب قد لا يقتضي، في أحيان كثيرة، التعبير عن وجهات نظر سياسية أو دينية أو فكرية أخرى في أي مجالٍ آخر، بقدر ما يقتضي التركيز على المهارات والأدوات البحتة المنعزلة عن أي سياق فكري وأيديولوجي.

إقحام الآراء الشخصية والنزعات الفكرية والسياسية بين محاور التدريبات وفي أدواتها هو تصرّف لا يليق بأي مدرّب يدعي النزاهة والموضوعية، عدا عن كونه تصرّفًا يثير استياء الكثير من المتدربين- المتلقين ذوي الحساسية لفضيلة الحياد، وغير المتفقين بالضرورة في نزعاتهم وتوجهاتهم مع آراء المدرب. كما أنّ طرح المدرب لوجهات نظره الشخصية، التي ليس محلها الطبيعي ورشات التدريب، من موقع امتلاك الحق المطلق، ومن ثمّ التسويق لوجهات النظر تلك على مائدة المتلقين، لا يرقى في نظري من مستوى تلقين طلبة الابتدائية إلى مستويات أكثر رقيًا وديمقراطيةً واحترامًا للآراء المخالفة وللتعددية. فما بالك عندما يأخذ هذا المنحى أحاديّ التوجه والنظرة مجراه في ورشات تدريب تهدف في أسمى غاياتها إلى تقوية الرأي الآخر وإيجاد فسحة ومتنفّس لمن لا صوت لهم؟!

وبالنظر إلى كوني متلقية أنثى، فإنّ استفزازًا آخر كثيرًا ما يواجهني في ورشات عمل أحادية التوجه كالتي أتحدث عنها، يتمثل هذا الاستفزاز في افتراض المدرب الرجل سهولة إفحامي وإقناعي بآرائه الشخصية مقارنةً بالمتلقي الذكر، ما يدفعه إلى شخصنة التدريب وتحويله إلى أداة لبثّ وجهات نظره أمام الجمهور الأنثوي بجرأةٍ أكبر بكثير مما كان ليفعل أمام حشدٍ من الذكور! ولا أعتقد أنّ المدرّب الذي يطالب بدفن النساء والمدرّب الذي يطالب بتقليدهن مفاتيح السماوات والأرض يختلفان عن بعضهما في ذلك التوقع بـ«لامقاومة العقل الأنثوي» ما داما يتصرفان بنفس هذه الطريقة الإملائية أمام النساء.

وفي هذه الجزئية بالذات «لامقاومة العقل الأنثوي»، لا أستطيع بحال إلا أن ألقي باللوم علينا نحن معشر النساء في تسريب هذا الانطباع الانهزامي عن أنفسنا! فصمتنا عن إبداء آرائنا المخالفة بحزمٍ وقوة، وافتراض الكثيرات منا تفوق العقل الذكري في اقتناص الحقيقة وتفرّده في وضع اليد على الأسباب والاستنتاجات السليمة، هو أساس البلاء الذي يجعل جبهتنا دائمة التعرض للإملاءات ومحاولات الاستمالة من قبل الذكور في كل الميادين، كلٌّ باتجاه وجهات نظره التي يستسيغها.

* المقال نتاج دورة ضمن مشروع «النساء يتحدثن»

أصدرته وزارة التربية في غزة وشرعته كتلة التغيير والإصلاح

قانون التعليم الجديد.. ثغرات قانونية وتعزيز للانقسام وتحذير من مخاطر وتداعيات تربوية ومجتمعية

إياد العبادلة



أثار نشر قانون التعليم رقم (1) لسنة 2013 الذي أصدرته وزارة التربية والتعليم في حكومة حماس بغزة، وشرعته كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي المحسوبة على حركة حماس؛ حالة من الاستياء والاستنكار الواسع من المراكز والمؤسسات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني ونخبة من الخبراء التربويين والأكاديميين، لتضمنه بنودًا مجحفة بحق طلبة المدارس، وثغرات قانونية تتيح لولي الأمر سحب ابنه أو ابنته من الدراسة بعذر، دون تحديد ماهية العذر، وتشكيل مجلس التعليم من الفئة العليا بالوزارة، بدلاً من الخبراء التربويين والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني، عدا عن ذلك، فإن انفراد «تشريعي» غزة بالمصادقة عليه، يعزز حالة الانقسام السائدة في المجتمع الفلسطيني.

تربية غزة: يواكب التطورات العصرية

ووصف د. وليد مزهر المستشار القانوني لوزارة التربية والتعليم في حكومة غزة القانون بأنه يواكب التطورات العصرية، ويناسب جميع مراحل التعليم، وأن إعداد القانون تم بأيدٍ فلسطينية، علاوة على أنه يمنع التطبيع مع الاحتلال. وأشار د. مزهر إلى أن الفصل بين الجنسين عند سن التاسعة، وفقًا للقانون الجديد، مثل أمرًا واقعًا فعليًا يعمل به في مدارس القطاع منذ سنوات.

وأشار د. بسام أبو حشيش، أستاذ مساعد بكلية التربية في جامعة الأقصى إلى أن معظم المواد الواردة في قانون التعليم الجديد إيجابية وأن بعض مواده أثارت جدلاً مجتمعيًا وهي بحاجة إلى مناقشتها وإعادة النظر فيها من خلال لقاء مجتمعي تربوي موسع مع الأطراف ذات العلاقة.

انتقاد واستياء

وتطرق د. تيسير نشوان، أستاذ مساعد المناهج وطرق التدريس بجامعة الأقصى إلى انعكاس قانون التعليم رقم (1) لسنة 2013 على قطاع التربية والتعليم الخاص، مستندًا على إحصاءات خاصة بالمدارس الخاصة في قطاع غزة، وأوضح أنها تنقسم إلى قسمين: الأول، التي تتبع الجمعيات الخيرية، وتقدم الخدمات التعليمية مقابل رسوم رمزية. والثاني، وهي مدارس تقدم الخدمات التعليمية مقابل رسوم مالية مرتفعة. ورأى د. نشوان أن قانون التعليم الجديد يؤثر بشكل مباشر على النوع الثاني من المدارس الخاصة، وأعرب عن خشيته من أن يسفر إعمال القانون الجديد عن تناقض في التنوع الثقافي والأيديولوجي في المجتمع، فضلاً عن خسائر اقتصادية ستنجم عن إغلاق عدد من تلك المدارس التي تقوم على الاختلاط الصفي ولا تستطيع التواؤم مع أحكام القانون الجديد.

وانتقد راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الجهة التي قامت بإصدار القوانين في ظل الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وأضاف أن المؤسسات الحقوقية و المنظمات الأهلية صدمت بإصدار القانون الجديد الذي يكرس حالة الانقسام السياسي، ويقوض استمرارية وحدة المناهج التربوية والتعليمية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ويهدد مستقبل العملية التعليمية التي ظلت بعيدة عن أتون الصراع السياسي. وعبرت الناشطة فاتن البيومي من طاقم شؤون المرأة عن استيائها الشديد من بعض مواد القانون التي خلت تمامًا من ذكر الأنثى، معتبرة ذلك إجحافًا بحق المرأة.

قراءات في القانون

وفي قراءة سريعة لمواد القانون، ركزت البيومي على المادتين رقم (46 و47)، مشيرة إلى أن وضعهما يهدف إلى إقصاء الإناث وتأنيث المدارس بتجريد المدارس من المعلمين الذكور. وأوضحت أن معدي القانون تجاهلوا وجود النساء أو الإشارة لهن حتى في المادة رقم (1) الخاصة في التعريفات، ما يشير إلى إهمال وإغفال هذا الجزء الأصيل من المجتمع ومن الجمهور الذي يستهدفه هذا القانون.

وانتقدت البيومي الجزئية الخاصة بالفصل بين الجنسين بعد سن التاسعة، واصفة ذلك بالأمر الذي يؤسس لعملية فصل قسري وعنصري بين الجنسين في سن تتكون فيه شخصية الفرد، ما سيحدث حالة من التباعد في المفاهيم والثقافة والسلوك بين الذكور والإناث، وهو مؤشر واضح لمنع الفتيات من ممارسة دورهن الريادي في المجتمع في رؤية تقوم على الانعزال عن النصف الآخر، وتساءلت البيومي: كيف ستؤهل الفتاة إلى بناء شراكة حقيقية في إطار تنموي إذا تعمدنا هذا الفصل وشرعنا العمل به وأسسناه في نظمنا ومؤسساتنا التعليمية المختلفة.

وأبدت الناشطة اعتدال المصري تخوفًا كبيرًا من المادة رقم (18) التي تعطي الحق لمن يقدم عذرًا «مقبولاً» بسحب ابنه أو ابنته من المدرسة قبل إتمام سن السادسة عشرة، مطالبة مشرعي القانون بتحديد ماهية الأعذار، خوفًا من استغلال هذا الاستثناء لممارسات غير قانونية، مثل حرمان الإناث من حقهن في استكمال التعليم وتزويجهن بالإكراه في سن مبكرة تحت ضغط الأهل والمقربين.

وطالب إحسان مسعود أحد أولياء الأمور مشرعي القوانين بوضع خطط وقائية للتعامل مع ظاهرة تسرب الطلبة من المدارس قبل طرح الخطة العلاجية للطلبة المتسربين، وتوفير مناخ محبب للطلبة والطالبات لحمايتهم من الوقوع فرائس لرغبات الأهل في تخفيض تكلفة الأعباء المادية بتزويجهم في سن مبكرة واستغلال الأطفال للانخراط في سوق العمالة المبكرة، لذلك يجب على القانون أن يلزم جهات التنفيذ بضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية والعلاجية في آن واحد لتعزيز علاقة الطلبة والطالبات مع الدراسة وتوفير الأمن والحماية والتطور العلمي لمواصلة تعليمهم.

وركز د. عدنان الحجار منسق وحدة المساعدة الفنية والتحشيد في مركز الميزان لحقوق الإنسان على المادة رقم (9) من القانون التي تشير إلى إنشاء مجلس التعليم برئاسة الوزير وعضوية الفئة العليا من موظفي الوزارة، مطالبًا بإعادة النظر في عضوية الفئة العليا واستبدالها بخبراء تربويين وأكاديميين وعضوية ممثلين عن المجتمع المدني بمن فيهم أولياء أمور الطلبة.

ورأى الحجار أن إصدار القانون بصورته الحالية يعزز الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، منوهًا إلى أنه من الضروري في حال إصدار أي قانون أن تتم الدعوة إلى عقد المجلس التشريعي بكافة أعضائه. وأضاف: لا يجوز أن تنفرد جهة بعينها بتبني القانون وإصداره. وعرض د. الحجار مجموعة من الانتقادات لمواد القانون الجديد، ودعا إلى إعادة النظر فيها، كونها تحتوي نوعًا من الضبابية وعدم الوضوح والتناقض مع مواد القانون الأخرى.

وفي سياق متصل، دعا الأستاذ محسن أبو رمضان، رئيس شبكة المنظمات الأهلية بقطاع غزة، إلى حماية القانون الأساسي الفلسطيني، الذي يشكل مرجعية للكتل البرلمانية. وأشار إلى أن الإنسان هو رأس المال الاجتماعي الذي يملكه المجتمع الفلسطيني، والذي ينبغي عليه أن يتمتع بنظام تربوي وتعليمي يمكنه من تنمية ذاته ومجتمعه. وأكد أهمية عدم إضفاء رؤية فكرية محددة على مجتمع متعدد الأفكار.

تخوف وقلق كبير انتاب نخبة من المفكرين والخبراء التربويين والأكاديميين وممثلي المؤسسات الحقوقية والمجتمع المدني من مواصلة كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني استصدار عدد من القوانين والتشريعات الفردية التي من شأنها تعميق حالة الانقسام السائدة في المجتمع الفلسطيني في ظل غياب كامل للمؤسسة التشريعية نتيجة الانقسام وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة منذ عام 2007، وحذروا من عدم تطابق هذه التشريعات والقوانين مع القانون الأساسي الفلسطيني ووثيقة الاستقلال، وطالبوا كتلة التغيير والإصلاح المحسوبة على حركة حماس بالتوقف عن استصدار القوانين لحين انعقاد المجلس الفلسطيني كاملاً.

تتمة المنشور على الصفحة الاولى - الحريات الشخصية في غزة

ونفى الناطق الإعلامي باسم الشرطة الفلسطينية في غزة الرائد أيمن البطنيجي أن يكون هناك أي تعارض بين ما قاله الشهر الماضي عن أن ما حدث مع الشبان جاء بناءً على شكاوى تقدم بها بعض الأهالي ممن تتعرض بناتهم الطالبات للتحرش أمام مدارسهن، وبين ما قاله رئيس المكتب الإعلامي الحكومي المهندس إيهاب الغصين عن عدم وجود حملة على السراويل الساحلة والتسريحات الغربية، الذي أشار على صفحته على الفيسبوك إلى عدم وجود أي حملة تقوم بها الشرطة، لافتًا إلى أن ما يدور الحديث عنه حملة دعوية بعنوان «بأخلاقنا نرتقي» تنفذها الكتلة الإسلامية الإطار الطلابي لحركة حماس، وتركز على بعض التصرفات السلبية.

يوسف حسن العضو الناشط في الكتلة الإسلامية، شدد على عدم وجود أي علاقة للكتلة بما حدث على الأرض مع الشبان، مبينًا أن حملة «بأخلاقنا نرتقي» نفذت من بداية وحتى منتصف شهر أبريل، وهدفت إلى دحض السلوكيات الخاطئة وتعزيز السلوكيات الإيجابية بين طلبة الجامعات في القطاع عبر عدة طرق منها: عمل رسوم كاريكاتير وتوزيعها في الجامعات، وتوزيع نشرات دعوية ومطويات، وتنفيذ دروس ومواعظ دينية واستضافة دعاة داخل الجامعات.

الناشط المجتمعي أستاذ علم الاجتماع السياسي الدكتور حسام أبو ستة أكد أن رفض كثيرين لتلك الحملة التي استهدفت جوانب خاصة من حياة المواطنين بشكل سافر كان من منطلق أن هذه الحملة لم تأتِ بشكل قانوني وهذا ما يفسر تراجع الحكومة عنها ونفي علمها بها، حسب رأيه. ورأى أبو ستة أنه لا يمكن أن تقوم الحكومة بتعديل سلوك ثقافي لمواطنيها من خلال القمع الذي تعرض له البعض.

واعتبر أبو ستة أنه لا يمكن النظر لتلك الحملة بمعزل عن حملات أخرى بعضها أعلنت عنها الحكومة بشكل رسمي وبعضها الآخر جاء على طريقة «إذا نجت تبنيناها وإذا فشلت نفينا صلتنا بها»، وقال:» كل تلك الحملات تدل على أن الحكومة تسعى جاهدة لوضع المجتمع الفلسطيني الغزي بكل مواطنيه في قالب أيديولوجيتها، ليصبح الجميع في القطاع كسكان قرية نائية في أقصى صعيد مصر يلبسون جميعا ذات الجلباب والعمة، إلا أن ما يعد اختلافا في هذه الحملة إنها استهدفت الشباب، بعد أن كانت جميع الحملات السابقة هدفها الرئيس هو الفتيات».

كفتا ميزان وضع كل طرفٍ فيها رؤيته للأحداث، مستبسلاً في الدفاع عنها. المواطن الذي لا يستطيع أن يجزم حتى اللحظة إن كانت هناك حملة أم لا لنشر الفضيلة من وجهة نظر حمساوية، هو الطرف الذي يستحق الإشفاق بحق. فحتى القانون لم يعد قادرًا على حفظ حقوقه.

الرحلات المدرسية.. إجراءات مشددة هدفها صيف آمن من الحوادث

هيثم الشريف



تشهد السياحة الداخلية نشاطًا كبيرًا بداية فصل الربيع، خاصة من طلبة المدارس، كما تزداد رقابة الجهات الرسمية للتأكد من توفر كافة الظروف الصحية والسلامة العامة للمتنزهات والمسابح. فما شكل العلاقة ومدى المسؤولية، بين الأطراف ذات الصلة؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا التقرير.

مديرة مدرسة بنات ماريا القبطية الأساسية للبنات في الخليل عفاف بنات، أكدت أن المدرسة ملتزمة بالتنسيق المسبق مع مديرية التربية والتعليم لأي سفرية خارج المدرسة، مضيفة: «أما اختيار وجهة الرحلة، فتتم إما بناء على قائمة أسماء المتنزهات المؤمنة والمرخصة، التي توزعها التربية والتعليم على المدارس، استنادًا لما يصلها من الدفاع المدني دوريًا، أو عبر زيارة مباشرة من طرفنا للتثبت من وجود تقرير سلامة عامة وتأمين، وفحص حالة المتنزه وأمنه وسلامته على الطالبات».

وفيما يتعلق بمدى صلاحية الحافلات، قالت بنات: «نتثبت من أن الحافلة قانونية ومرخصة ومؤمنة، ونطلب إلى جانب الرخصة والتأمين، رخصة السائق وتصريح السفر والفحص الشتوي. فيما نلتزم بوجود إحدى أعضاء الهيئة الإشرافية ممن لديها معرفة بالإسعافات الأولية، كما نلتزم بقرار التربية والتعليم الخاص بمنع السباحة».

مدير مسبح في الخليل سأل عن البديل جراء المنع، إذا ما كان المسبح مؤهلاً ومرخصًا، حيث قال: «نحن نقوم طوعيًا ودوريًا، بعمل تأمين شامل على الأفراد يغطي حتى 200 ألف شيقل سنويًا. ولدينا منقذ مؤهل ومرخص من اتحاد السباحة الفلسطيني. حتى تعقيم المسبح، فنحن نضيف الكلور ومواد التنقية الأخرى للماء دوريًا، أو في حالة ظهور أوساخ في الماء، كما تقوم وزارة الصحة دوريًا أيضًا بأخذ عينات من ماء المسبح لقياس نسبة التلوث، والكلور، والحموضة، والقاعدة، ولونها.. إلخ، لذا فما من مبرر مقنع للمنع!».

مع ذلك، أكدت وزارة التربية والتعليم، على لسان مدير النشاط الرياضي جمال فرهود، على قرار منع السباحة، وقال: «نؤكد على تعليماتنا القاضية بمنع السباحة، للحد من تكرار حالات الوفاة، كما حدث قبل سنوات قليلة، علمًا أن المنع لا يعني عدم زيارة متنزه يحوي على مسبح، فالمنع للسباحة ذاتها».

وحول إخلاء المسؤولية، قال فرهود: «ولي أمر الطالب مسؤول عن ابنه، لكن المسؤولية تنقل لنا، إذا سمح ولي الأمر لابنه أو ابنته بالمشاركة في الرحلة (دون تحملنا لمسؤولية القضاء والقدر الخارج عن إرادة المشرفين والمشرفات عن الرحلة)، وهذا ما يرد في (نموذج موافقة الرحلة) الذي نشدد على ضرورة توقيعه من قبل أولياء الأمور قبل الرحلة».

وبشأن التعاون مع الجهات ذات الصلة، قال فرهود: «إلى جانب التعاون بخصوص المسابح والمتنزهات المرخصة والآمنة مع الدفاع المدني، نتعاون موسميًا مع وزارة المواصلات، التي تعطي تراخيص مؤقتة لمرة واحدة لشركات الحافلات، من أجل تغيير خط سيرها (بين3/1 و5/15)، وبنسبة 25% من حافلات كل شركة، أما دورالشرطة في تلك الفترة، فيدور بالذات حول التأكد من حصول الحافلات على تصريح تغيير الخط، والالتزام بعدد الركاب».

كما طالب فرهود وزارة المواصلات بتضمين «ساعة انتهاء» لتصريح تغيير الخط، لإلزام المدرسة بالامتثال للتعليمات «أي إنهاء الرحلة مع غروب الشمس»، إذ تفيد تقارير اللجان الفرعية، أن بعض المدارس تتأخر حتى العاشرة ليلاً في بعض الأحيان، وليلتزم سائق الحافلة خشية ارتكابه لمخالفة.

من جانبه، قال مدير دائـرة صحة البيئة في وزارة الصحة المهندس إبراهيم عطية إن وزارته تراقب المسابح دوريًا، انطلاقا من وجوب أن تكون المياه آمنة تمامًا كمياه الشرب، كي لا تؤثر على صحة الإنسان، وتابع: «لدينا عشرات المفتشين المؤهلين والمدربين على طريقة التفتيش والفحص الفوري للماء ولمرافق البركة، إذ نأخذ عينات من البرك يومًا بعد آخر، لترسل لمختبر الصحة العامة في رام الله، للتأكد من أن عمليات التعقيم في المسابح تجري دوريًا، وأنه لا وجود للملوثات البكتيرية، التي من بينها السلمونيلا، وبعض أنواع الفطريات التي تشكل خطرًا على صحة الإنسان».

وعليه، يقول المهندس إبراهيم عطية مدير دائرة صحة البيئة: «إن أظهرت الفحوص مخالفات صحية بالذات، يغلق المسبح، وفعلاً تم إغلاق بعض المسابح لعدم الترخيص، أو بناء على نتائج الفحوص الدورية للمياه، كما أننا نضطر أحيانًا للجوء للقضاء أو للمحافظ لنتمكن من إغلاق المسبح لحين تصويب أوضاعه، إن كان بالمناطق المصنفة (ج)، علمًا أن عدد المسابح أو المتنزهات التي تحوي مسابح في الوطن حوالي مئة مسبح، تتركز في رام الله وأريحا كما في الخليل، وأقلها في جنين».

فيما أقرّت وزارة السياحة والآثار، على لسان مدير عـام الإدارة العامة لترخيص المهن السياحية علي أبو سرور، عدم وجـود أي دور لها بخصوص المتنزهات والمسابح، وعلل ذلك بقوله: «قانون وزارة السياحة الذي نعمل بموجبه، الصادر عام 1966، لا يغطي موضوع المتنزهات والمسابح، لذا لا يمكن متابعتهم دون الاستناد لقانون وتشريع لتنظيم هذه العلاقة، ودون وجود معايير واضحة لمتابعة الترخيص، لذا فالرخص التي كانت تصدرها الوزارة قبل سنوات، كانت بلا مرجعيات واضحة بالقانون. لذا، بدأنا العمل على مسودة قانون يشمل كافة المهن السياحية التي لم يتم التطرق إليها سابقًا، لترخيصها وتنظيمها ومراقبتها، ونتوقع أن يتم الانتهاء منها نهاية العام الجاري».

وختم أبـو سـرور حديثه، بدعوة أصحاب المتنزهات والمسابح لخلق جسم يمثلهم، قائلاً: «القانون الجديد سيتطرق لشراكة إستراتيجية مع القطاع الخاص، وصولاً لخدمة سياحية ممتازة، لـذا، أتمنى على أصحاب المتنزهات والمسابح، المبادرة من أجل إنشاء جسم نقابة أو جمعية على غرار المهن الأخرى، وإن كانت الإجراءات طويلة، فمرحليًا، ليختاروا لجنة تمثلهم من كل المحافظات، للاجتماع بنا، فهي أسرع طريقة حاليًا للتعرف على قضاياهم وبحثها، بما ينعكس إيجابًا عليهم وعلينا، وليصدر قانون يتماشى مع تطلعاتهم».

نـــوّاف: حـــدّاد نـهـارًا ومـاجـسـتـيـر مـســـاء!

عبد الباسط خلف

يتمتع العشريني نـواف نـهـاد ظاهر ببشاشة دائمة، وبخلاف مظهر ملابسه التي أثقلتها الزيوت وبُرادة الحديد، فإنه يجمع بين وظيفتين متباعدتين: الأولى تحت ضوء النهار في محددة ومخرطة ببلدة برقين بمحافظة جنين، والأخرى على مقاعد الدراسات العليا في جامعة النجاح.

يقول: بدأت العمل في الحدادة، وأنا في الصفوف الأساسية بالمدرسة. كنت أساعد والـدي، إلى أن أتقنت المهنة تمامًا، وبدأت أصنع الألعاب والأبواب والنوافذ، ثم انتقلت لإنتاج أفران المخابز، والمعجّنات، وهذا وغيره دون أن أترك المدرسة، أو أقصر في دروسي. وحافظت على علاقتي بالمهنة، خلال الثانوية العامة. ثم انتقلت إلى الجامعة، فدرست إدارة المستشفيات في «العربية الأمريكية» بجنين، بتقدير جيد جـدًا، واليوم أقترب من إنهاء نصف متطلبات ماجستير الصحة العامة، بمعدل مماثل.

خرج نوّاف إلى الدنيا في خريف عام 1990، في برقين، وظل يحافظ منذ الطفولة الأولى على العمل في مهنته، والمواظبة على دراسته. ولا يجد حرجًا في أن يشاهده أساتذته ورفاقه الطلبة في ملابس العمل، وزاره بعض المعلمين والمحاضرين في محددته!

نظام

يضيف: تعود جسمي على الاستيقاظ المبكر، والنوم المبكر أيضًا، ولـم أغـب عن الورشة حتى في عز امتحانات «التوجيهي» أو «البكالوريوس» أو «الماجستير»، فالنهار للعمل، إلا إذا ذهبت إلى الجامعة أو لإجراء مقابلات وأبحاث ميدانية، والليل للدراسة، وحل الوظائف، ولا أبالغ في السهر. وكل شيء عندي يسير بالنظام.

كانت أولـى الأدوات التي صنعها نواف بمفرده، فرنًا للمخابز، حوّله من العمل بالمحروقات إلى الغاز المنزلي. ثم بدأ يوفّر بدائل الآلات المستوردة من إيطاليا وتركيا، بأسعار أقل، وجودة أعلى. أما آخر ما صنعه، فأرجوحة لأخيه الصغير، قبل أن يذهب إلى الميدان لإجراء بحث بيئي في مكب زهرة الفنجان.

ويضيف: لم أجد صعوبة في هذا الجمع، ووقتي دائمًا يحفل بالعمل والـدراسة، ولا أعرف الإجازات، وأبتعد عن التدخين، أو المشي في الـشـوارع والأسـواق دون هـدف، وأكـره «الفيسبوك»؛ لأنه يحرق الوقت، وأنا بحاجة إلى كل دقيقة.

نصيحة ودمج

ينصح ظاهر أقرانه الشباب بالدمج بين الـدراسـة الجامعية والماجستير، وتعلم صنعة أو حرفة يدوية؛ لأن التعليم كما يقول، لا يحتاج إلى التفرغ، والجلوس في المنزل، ويخطط لمواصلة الدراسة، والالتحاق بدورة متقدمة في الخراطة، ولا يتعجل في الحصول على وظيفة براتب زهيد، ولا يعاني أزمة بطالة.

ويتابع: الماجستير يحتاج لوقت وبحث، لكن هذا لم يجعلني أشعر بالتعب والإرهاق، ووجدت حلاً للأمر، فالفترة الصباحية وحتى الظهيرة للحدادة والخراطة، والمساء والليل للدراسة أيام المحاضرات. ولا أفكر خلال العمل بالدراسة، ولا يداهمني وأنا بين الكتب العمل وشؤونه. وأقسم وقتي دائمًا: 12 ساعة عمل، 6 للدراسة، والبقية للنوم، ولا مجال للتلفاز أو مشاهدة المباريات الرياضية.

وفق نواف، فإن العمل والدراسة يلتقيان ولا يفترقان كما يظن الناس، فالحدادة والخراطة تحتاجان إلـى بعضهما، إذ لا يمكن إجـراء قياسات وحسابات دقيقة، وعمليات جمع وتركيب الحديد وقصه بدقة، دون أن يجيد الصانع مهارات الرياضيات والقراءة والتصميم وإدارة الوقت وأخذ كل شيء بالحسبان، فالأمر ليس مجرد ارتـداء ملابس متسخة بفعل الحديد، أو حمل مطرقة، أو استخدام معدّات القص وغيرها.

ويكمل: أكثر الأمـور تعقيدًا في المهنة القياسات، والأصعب في الماجستير إجراء مقابلات ميدانية؛ لأنها لا يمكن أن تكون ليلاً، وتأتي على حساب وقت العمل.



يحمل نوّاف الترتيب الأول في عائلته، التي تنحدر من قنّير قضاء «حيفا»، وله خمس أخوات وشقيق واحد. أما والده (46 عامًا)، فلم يكمل الثانوية العامة، وعمل في الحديد منذ كان في السابعة عشرة. وينصح الحداد والباحث الشبان ألا يضيعوا وقتهم، فالحياة تحتاج لكل دقيقة.

عندما تتحول النفايات إلى لوحات جميلة من الخرز والخيوط والرصاص

سما حسن

أقام أستاذان جامعيان في جامعة الأقصى بغزة، معرضين خاصين بهما حملا الفكرة نفسها. وهما ليسا معرضين للوحات مرسومة بالزيت، ولا بأي من الألوان، لكنها صممت، ولدهشة الرواد، من خامات نعتبرها «نفايات»، لكنهما بهذه الجرأة، وجها لطلبة كلية الفنون الجميلة بجامعة الأقصى في غزة رسالة مضمونها: «من لا شيء، تصنع كل شيء».

سلوى الصوالحي الحاصلة على درجة الماجستير في تخصص فنون الخزف والمحاضرة بجامعة الأقصى صنعت لوحاتها من خرز وخيوط. عن ذلك تقول: «كانت لوحاتي تحتاج للدقة والصبر والتأني، واللوحة تحتاج لخامات كثيرة من خيوط جيدة وأصماغ وألوان؛ لتخرج وكأنها لوحة فنية من الزيت أو الحبر، وليست لوحة منسوجة بدقة من الخيوط تحتاج لأنامل رقيقة وحساسة ودقة لا توصف، لدرجة أني كنت أستخدم أدوات دقيقة مثل أدوات الجراح لالتقاط المواضع الصغيرة وإظهارها، وربما أحببت لوحاتي التي هي من خيوط، وأردت أن أعرض فنًا لا ينقرض يشبه التطريز الذي مارسته جداتنا منذ زمن على القماش، وقد لقيت لوحاتي المجسمة إقبالا من كل من شاهدها، أما الدكتور عبد الوهاب حرب، فقد استخدم خامات كثيرة ومتنوعة وقد حاول أن يستخدم كل شيء موجود حوله مثل مواد البناء والأخشاب وجذوع الشجر والألياف وقطع من التطريز ونجارة الخشب والرمل والجلد والقماش والرصاص الفارغ.

وتعتبر هذه الأشياء في نظر البعض نفايات أو مهملات، لكن استخدامها في لوحات غاية في الروعة يعتبر تحديًا كبيرًا. وعن صعوبات لاقتها هذه اللوحات، تقول الدكتورة سلوى: الحصار طبعًا، فهو يجعل الوقت أضيق مما هو فعلا، وعدم توفر الكهرباء يجعل العمل يستغرق وقتًا مضاعفًا. وهذا ما يقوله الدكتور حرب، الذي يؤكد أن لوحاته حملت قصصًا حول الحصار والحرب والدمار، وأخرى تناولت القدس ومبانيها، وأخرى عن التحدي والصمود والبقاء والاستمرار والسلام والأمل. وقد استوحى أفكار بعض اللوحات من خلال الظروف المحيطة بنا وكذلك من خلال مشاعره وأحاسيسه، ومن خبرته الفنية أيضًا.

وقد أشار د. حرب إلى أهمية تدوير النفايات التي يلقيها البعض في المهملات، وأن استخدام الخامات وتدويرها يعتبر جزءًا كبيرًا من توصيل فكرة اللوحة، لأن الإنسان مرتبط ببيئته، والخامة جزء من هذه البيئة. ويرى أن الفن حين يمارس عن هواية، فهو يفتح المجال أمام الإبداع، وهذا ما أكدته د. سلوى التي قالت إنها بدأت هوايتها منذ الصغر، وقد شاركت في الكثير من المعارض الدولية وإن لم تتمكن من المشاركة في أهم المعارض وهو معرض طوكيو بسبب انتفاضة الأقصى.



حضور يتأملون لوحات عبد الوهاب حرب.

ويرى الدكتور حرب في هذا المجال أن الموهبة يجب أن تلازم الممارسة، موجهًا نصيحته لطلبة الفنون الجميلة بأن يبتعدوا عن التقليد وعن الروتين المتبع في تنفيذ العمل الفني، ويهتموا بالبحث والتجريب واكتشاف ما هو جديد وأن يضعوا لأنفسهم سمات خاصة تميزهم.

وعن المعارض التي شارك فيها د. حرب يقول: «أقمت عدة معارض شخصية وجماعية، وجميعها حملت أسلوبًا مختلفًا وغير تقليدي، ويحمل فكرًا فنيًا وتربويًا وقائمًا على البحث والتجريب والاكتشاف، سواء في فكرة العمل أو الأسلوب أو المواد والخامات المستخدمة أو في كيفية توظيف الخامات أو في استخدام التوليف بأكثر من خامة، وكذلك استخدمت فكرة العمل الفني الذي يحتوي على أكثر من فرع من فروع الفن التشكيلي، فكانت أعمالي تحمل الرسم والتصميم والتصوير والنحت، وأحيانا تحمل التركيب والكولاج والقص واللصق».

أما الأستاذة سلوى الصوالحي فقد شاركت في معارض كثيرة وأقامت معرضها الأخير «أحلام من خيوط»، وتعد لمعرض جديدا يحمل أفكارها المبنية على استغلال مخلفات البشر.

طموحات الأستاذين الجامعيين كبيرة في ظل حصار غزة، وأمام معوقات كثيرة، ولكنهما يؤمنان أن غزة تزخر بالخيرات، وعلينا أن نقدم الجانب المشرق لكل مشكلة تواجهنا، فسلوى تتمنى أن تصبح علمًا من أعلام الفن التشكيلي الفلسطيني، وتتمنى أن يحب كل البشر الفن الراقي الجميل، وخاصة الشعب الفلسطيني.

والدكتور حرب يقول: أتمنى على الصعيد الفني أن أرتقي بهذا الأسلوب إلى مستوى العالمية، وأن أكون مميزًا بأسلوبي بين الفنانين، علمًا أن الدكتور حرب حصل على الدكتوراة عام 2006 من جامعة العالم الأميركية قسم فنون جميلة.

ناجي العلي في رام اللّه بعد طول انتظار

أحمد حج علي*

تحلق روح ناجي العلي من قبره المغروس في تراب العاصمة البريطانية لندن إلى سماء وطنه في رام الله بعد 26 عامًا من الغياب والانتظار. فقد أعاد راقصو مركز الشرق والمسرح الراقص إحياء روح العلي على خشبة قصر رام الله الثقافي، وذلك بتجسيد رسوماته الكاريكاتيرية بالحركة والإيقاع للتعبير عن رؤية العلي للحياة بكافة مناحيها من خلال عرض «انتظر» الراقص، الذي يسعى إلى إظهار أسلوب العلي في التعبير عن الألم والأمل لدى كل فلسطيني مقاوم، وانتظار التحرر من الطغيان، وتناقض الأحلام مع الواقع، والصراع الداخلي الموجود في أجساد الراقصين على المسرح.

قال مخرج العرض ماهر الشوامرة لـ «الحال» إن عرض «انتظر» الراقص يهدف إلى إعادة فكر العلي الذي يحمل بداخله العديد من الصراعات الفكرية وموروثًا ثقافيًا كان يعبر عنه برسوماته الكاريكاتيرية، واعتبر أن العرض يحمل مفاهيم ناجي العلي من خلال تقنيات الرقص، بحيث يوجد فيه تكرار وتشويق وملل وانسجام مستمد من ريشة العلي على الصحف اليومية ومحاولة إظهاره في لوحات العرض المتمثلة بالعبق والجنون والأشلاء والجسد والحياة والواقع والغريب وخطاب الغائب، حيث إن مساحة العرض كانت مفتوحة من خلال الشكل والمضمون، وإن التوابيت الرومانية المستخدمة في خلفية المسرح كانت تعطي دلالة روحية للعرض، مضيفًا أن فكر العلي لا يمكن حصره والتعبير عنه بلوحة فنية واحدة، فهو بحاجة إلى سلسلة منتظمة من العروض تقوم على أساس البحث والدراسة في ذلك الفكر الثقافي الثمين لإعطائه حقه.

وأكدت ميروبي مخلوف الراقصة في عرض «انتظر» لـ «الحال» أنها كانت تحمل مسؤولية كبيرة تهدف إلى إعادة إحياء السيرة النضالية للعلي بفن معاصر وحديث يعبر عنه بطريقة حيوية وسهلة يتقبلها الجمهور، كل حسب مرجعيته الفكرية، وذكرت أنها أعادت إثبات وجود روح إنسان مبعوثة إلى السماء بطريقة تعبيرية مختلفة عن الواقع، وأنها حاولت تقمص شخصية الأم الفلسطينية التي عانت وما زالت تعاني من الاحتلال، بقيامها بمشهد مقارب لشخصية الأم التي تحاول أن تجمع أشلاء أطفالها بعد الحروب، متعطشة لرؤيتهم من جديد، بطابع تعبيري راقص.



لوحة راقصة من عرض «انتظر» التعبيري.

أما الراقص محمد مخلوف، الذي حاول أن يجمع بين خطاب الغائب والجسد والجنون وباقي لوحات العرض، فقد قال لـ «الحال» إن الرقص المعاصر فن يعبر عما في داخل الإنسان نفسه من مشاعر وأفكار، لكن في عرض «انتظر» تغيرت تلك النظرة، لأننا قمنا بالتعبير كراقصين عن أفكار وروح إنسان آخر غير موجود على قيد الحياة، وهذا يشكل صعوبة كبيرة على الراقص، لأنه يحاول تقمص مشاعر شخص غير موجود والتعبير عنها بطريقة مبتكرة ومنتظمة. وتابع: في المقابل، يواجه الجمهور المتلقي للعرض صعوبة في فهم هذه الفكرة التي تنقل من خلال راقصين بطريقة فنية معاصرة.

وأضاف مخلوف أن عرض «انتظر» حقق نجاحًا كبيرًا في إعادة روح الفنان العلي بعد انتظار طويل من قبل عشاق ومعجبي فن العلي.

وأشار شوامرة إلى أن مركز الشرق والمسرح الراقص مؤسسة أهلية غير ربحية تأسست عام 2009 وتسعى لتصبح مدرسة للرقص المعاصر في فلسطين توفر تعليمًا عالي الجودة فيما يتعلق بتقنيات وأساليب الرقص المعاصر لكلا الجنسين ومن جميع الأعمار، وتقوم على أساس بناء ثقافة فلسطينية جديدة تدمج الموروث التراثي الفلسطيني بفن الرقص المعاصر وخدمة القضايا والشخصيات الفلسطينية البارزة، وأكد أن عرض «انتظر» هو بداية لسلسلة رسائل من محتويات أسلوب العلي الفكري.

يذكر أن عرض «انتظر» هو العمل الثاني بعد عرض «رسائل إلى..» الذي يتناول أسلوب العلي في الحياة.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

تتمة المنشور على الصفحة الاولى - المصالحة الفلسطينية

ويقول: «كل ذلك لن يساعد في التقدم بمسار القضية الفلسطينية التي تآكلت وترهلت، ومن دون مراجعة كبيرة وشاملة لمشروعنا الوطني والاستفادة من التجارب السابقة وفتح مسار جديد يساعد على إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية والنهوض بالمشروع الوطني، وقيام أطراف الانقسام بإجراء تغيير جوهري في رؤاها وتوجهاتها وبرامجها من أجل تغليب المصلحة الوطنية العليا والاتفاق على برنامج الحد الأدنى المشترك، لن يتم إنجاز وحدة وطنية وإنهاء الانقسام، فالتحولات التي تجري في المنطقة كبيرة وخطيرة، ويجب استغلال الفرصة من أجل المصلحة الفلسطينية». لكن الشارع الفلسطيني ذاته لا يأبه كثيرًا للتحولات الإقليمية أو الضغوط الخارجية عندما يتعلق الأمر بالنوايا الداخلية لإتمام المصالحة. فبالنسبة له، لا وقت للانتظار أكثر. ويتساءل أسامة عبد الله المحلل السياسي وأستاذ الإعلام في جامعة النجاح الوطنية، لماذا بعد كل هذه السنوات، لم تحن الساعة لهبوط الطرفين المتناحرين عن شجرة الانقسام؟

«كلما لاح أمل لبلوغ ساعة الصفر وإنجاز شيء ما على الأرض، يعطل البعض ذلك وبصورة واضحة (...) أعني الطرفين: فتح وحماس. هناك أصوات يجب أن تصمت في هذه الساعة. ويبدو أنها لن تسكت إلا إذا تحرك الشارع الفلسطيني».

ويرى عبد الله أن الانقسام تجذر بأشخاص وليس بفكر: «حماس موجودة من قبل، وكذلك فتح. يجب أن تتمم المصالحة بتحرك شعبي. يجب أن يكون الشعب هو الفيصل وحاضرًا، رغم محاولات أطراف إقليمية ودولية التأثير في القرار الفلسطيني».

لكن لا يبدو الأمر بهذه السهولة. لذلك، يرى محللون آخرون أن إتمام موضوع المصالحة، لن يتم بالآمال. «ما هو مفهوم المصالحة؟ إذا كان ذلك تنفيذ اتفاقية القاهرة 2011، فذلك غير ممكن»، يقول المحلل السياسي والأستاذ في جامعة بيرزيت جورج جقمان. ويرى جقمان، أن الاتفاقية تتطلب دمج الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع، وإصلاح منظمة التحرير وإجراء انتخابات للمجلس الوطني، وهو ما يتطلب انضمام حماس لمنظمة التحرير، الأمر الذي قد يؤدي إلى قطاع العلاقات مع الولايات المتحدة.

وثمة طريق أسهل لإنجاز مصالحة بالنسبة لجقمان، وهو طريق اتفاقية الدوحة، عبر تشكيل حكومة توافق وعقد انتخابات، وهو أقرب للتحقيق، لكنه ما زال مستعبدًا. وكان الرئيس محمود عباس أعلن أنه بصدد إجراء مشاورات لتشكيل حكومة، تزامنًا مع إصدار مرسوم إجراء الانتخابات، وهو ما يظهر أن حماس لا تريده في هذه المرحلة.

لكن هناك وجهة نظر مختلفة، ترى أن الوضع المالي هو جزء أساس لإنجاز أي اتفاق مصالحة بين فتح وحماس، في ظل وجود عدد كبير من المنتسبين للجهاز الإداري والعسكري في قطاع غزة كانت حماس عينتهم، وترى أن أي اتفاقية مصالحة، لا بد أن تشملهم.

يقول المحلل الاقتصادي د. هيثم دراغمة، وهو أيضًا يشغل مدير عام التخطيط والسياسات في المجلس التشريعي، إن المصالحة ستبقى مجمدة حتى إشعار آخر، وهو الوقت الذي يمكن أن تستعد إحدى الدول الراعية لها، بأن تتكفل بتكاليف المصالحة المادية.

ويضيف: «العائق الأكبر لإنجاز المصالحة هو إشكالية المحاصصة. المصالحة تعني إضافة نحو 60 ألف موظف جديد عينتهم حماس في غزة، لذلك، يجب أن يكون راعي المصالحة ملتزمًا بتكاليف مالية مترتبة على ذلك».

«عقدة المصالحة في جوهرها الآن مالية. أي دولة راعية يمكن أن تحل هذه العقدة»، يقول دراغمة، ويتابع: «أنا غير متفائل. لا يمكن تحديد ساعة لذلك. متى تتم المصالحة؟ إنها ساعة المجهول». يردد الأمر ذاته المجتمع الفلسطيني في كلا الشقين: غزة والضفة.

لا تحديًا ولا عنادًا.. إنما لتحقيق رغبة شخصية

فتيات يروين قصصًا صعبة عن خلع الحجاب

هيا عطاطرة *

كم لبعض الرغبات أن تكون بسيطة، لا تتعدى مجرد خطوة صغيرة، إلا أن التعقيدات المفروضة تجعل أبسط هذه الرغبات غير متاحة ومرفوضة لأنها رغبات إناث في مجتمع ذكوري. فإما أن ينكسرن ويكون الخضوع، أو المواجهة لتكون رغباتهن.

تجلى هذا في إحدى الظواهر التي انتشرت في الفترة الأخيرة: خلع الحجاب بين الشابات في مختلف القطاعات. فعلى الصعيد الاجتماعي، أثار الأمر حفيظة الكثيرين، فاتحًا المجال للانتقادات اللاذعة لهؤلاء الفتيات واستهجان فعلهن.

كثيرات ممن خلعن الحجاب أكدن التزامهن بالفروض الدينية التي كن يؤدينها قبل خلعه، مؤكدات أن هذا لم يؤثر على تدينهن ولا علاقتهن مع الله سبحانه وتعالى، معتبرات أن مشكلة المجتمع ليست دينية، بل عدم تقبل عادة جديدة. ومن هنا تأتي المعاداة لمثل هذا التصرف أو أي تصرف آخر لا يقبله المجتمع، الذي يعمل على تقييد أفراده.

«الحال» قابلت بعض الفتيات اللواتي مررن بتجربة خلع الحجاب، وفتيات يرغبن في ذلك، ورويـن لنا صعوبة التحول وصعوبة تقبل المجتمع لهذه الرغبة.

انفجار الأهل

تقول سالي (18 عامًا) طالبة توجيهي: «فكرت مطولاً في الأمر، ترددت كثيرًا. أول من أخبرت أختي الكبرى، قالت لي: تعرفين أن والدنا لن يوافق. هذا غير مسموح ولا مقبول، وهنا انتهى النقاش. كانت وحدها من تفهم رغبتي».

وتضيف: «أدركت أن الأمر لا يحتمل أكثر من النقاش مع أختي الكبرى وعلمت أنني لن أتمكن من خلعه، خصوصا عندما يخطر ببالي أنني قد أتعرض للضرب والحبس في البيت أو تزويجي ومنعي من الدراسة.

لست مقتنعة به، لم أخبر عائلتي. لكنني لا أزال أفكر في خلعه حتى الآن».

وتقول أمل (19 عامًا) وهي طالبة جامعية: «أخبرت والديّ أنني أريد خلعه، وصفوني بأنني كافرة وملحدة، ورفضوا الفكرة. طوال الفترة اللاحقة، كنت أعامل بجفاء لأنني طالبت بالأمر. حاليًا أضعه صباحًا بامتعاض وأكمل حياتي مع الحجاب دون أن أعرف ما هو ولماذا هو على رأسي ولماذا انفجر الجميع في وجهي عندما طلبت أن أخلعه».



عمتي بكت من رؤية شعري

وقالت سلوى (26 عامًا) وهي موظفة: «ارتديت الحجاب لأن أحد الأساتذة في القرية أخبرني ألا أحضر الدروس إذا لم أرتده، وكما الفتيات الأخريات من عمري، تحجبت، لم أكن مقتنعة به. في سنتي الجامعية الأولى فكرت بخلعه، لكن أحد أصدقائي نصحني ألا أفعل. بعد سنتين أعدت التفكير بخلعه لكن قررت اختيار التوقيت المناسب. المرة الثالثة كنت مسافرة وقررت العودة دون الحجاب، قبل وصولي إلى منزلي مررت على أقاربي الذين تفاجأوا لدرجة أن عمتي بكت، في النهاية وصلت منزلي، ما يعني مواجهة عائلتي بالأمر، ولكني عشت».

سأحاول حتى أنجح

وتروي خلود الخريجة الجامعية قصتها مع طلب خلع الحجاب وتقول: «أخبرت أخي الذي تقبل الأمر ووعدني أنه سيساعدني، وشعرت بالأمان بعد إخباره. لكن فكرت كيف أواجه والدي، وماذا أقول. بدأت أفكر بردوده وكيف سأرد عليه بدوري. بعد ساعات جلست ووالدي وأخبرته: أريد أن أخلع الحجاب. بعد هذه الجملة بدأ النقاش (بالأحرى الصراخ) اخترت فرض قراري عليه، لم أرد أن أتراجع عنه. لكن للحظة، أفزعني الصراخ وفكرت إلى أي درجة يمكن أن تسوء الأمور، وأسوأ الحالات التي يمكن أن أصل لها. في بدايات النقاش أراد والدي حسم الأمر برفضه القاطع. لكنني لم أقبل، استمر الصراخ عن أهل البلد، وماذا سيقولون عني إذا خرجت دون حجاب بعد 5 سنوات من ارتدائه. في ذروة النقاش، هجم والدي ليضربني، لكن أمي وأخي أبعداه عني».

وأضافت: «هذا اليوم من أصعب الأيام في حياتي، لم أصل لنتيجة بعد «الطوشة»، إذ غادر والدي المنزل.

أخي الذي جاء من دبي في إجازة وعدني أنه سيحاول إقناع والدي ليسمح لي بخلعه، لم يفكر بما سيقوله الناس، شعرت أنه وحده من سيدعمني ويقف بجانبي، أمي كانت رافضة للفكرة، إلا أنها بدأت تلين بسبب موقف أخي، وأنا الآن أحاول مع والدي وأخي وأحلم أن أنجح».

«بدها تحط راسنا بالأرض»

دنيا (20 عامًا) طالبة جامعية، خاضت أيضًا التجربة وروتها لـ «الحال»: يمكنني أن أصف الأمر بـ «حرب» كانت لها تبعاتها المؤلمة في المنزل، طوال الأسبوعين اللاحقين، أخذ والدي حاسوبي المحمول، ولم أكن أتناول الغداء مع بقية العائلة، لم يسمح لي بالخروج من المنزل حتى للذهاب إلى الجامعة، أحسست أنني غريبة عنهم، وأنني لست ابنتهم. خلال فترة العقاب هذه، حاولت الخروج من المنزل، لكن منعوني من ذلك وضربني والدي، لحظتها بكيت بكاء مرًا ثم أعادني إلى الغرفة وأغلق الباب بالمفتاح. كل مرة كنت أراه فيها كان لا ينفك يستغفر الله، أو يقول «بدها تحط راسنا بالأرض».

لكن قصة دنيا نجحت وأهلها رضوا بواقعها الجديد.

ونجحت أيضا الطالبة الجامعية دلال (22 عامًا) في رحلتها. وقالت عما حدث معها: «كأن الأمور بعد كل هذه المعاناة بدأت تتغير. بدأ التوتر في المنزل يقل، صار الآن من الممكن أن أتحاور وإخوتي ووالديّ عن الموضوع، بدأت نبرات الكلام تتغير من «بدك تسودي وجهنا» إلى: «ماذا ستقولين للناس؟»، وعندما قلت لأهلي إنني سأستمر في الصلاة والصوم، قلّ رفضهم خصوصًا عندما كانوا يرونني أتوضأ وأصلي».

وعلى خلاف القصص السابقة، قالت الطالبة الجامعية مها إنها لم تتعرض لمشكلة في الأسرة حول الموضوع، إنما في الجامعة التي تدرس فيها، تقول: «كان شعوري لأول مرة من دون حجاب غريبًا، أحسست أن كل من اعتادوا التبسم لي، لحظة أدركوا أنهم لم يـروا الحجاب، تحولت ابتسامتهم إلى استغراب. وعندما وصلت إلى الجامعة، انقسم معارفي بين مبتسم مبارك لأنني خلعته ولأنني أجمل من دونه، وبين منصدم لم يجرؤ على استهجان ما فعلت».

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

مكب زهرة الفنجان: جدل لا يتوقف.. والحلول لا تزال قيد الوعود

ربى هيثم عياش *

تعد مشكلة التخلص من النفايات بأشكالها المختلفة (المنزلية والصناعية والطبية) بطرق بيئية وغير ضارة من أهم التحديات التي تواجه المجتمع المحلي، ومن هنا برزت فكرة إنشاء مكب زهرة الفنجان في جنين، الذي يعتبر الأول على مستوى الضفة الغربية، حيث يستقبل يوميًا 600 طن من النفايات من محافظات شمال الضفة الغربية، وفي الجهة المقابلة، تظهر معاناة القرى المحيطة بالمكب، إذ إن الرائحة الكريهة لا تفارق بيوتهم، عدا عن الذباب وما يمكن أن يسببه وجوده من أمراض جلدية وتنفسية.

قال «م. د.» وهو أحد سكان المنطقة، إن الرائحة الكريهة تسيطر على الهواء الذي يتنفسه، لذلك كانت لهذا المكب أضرار صحية على أفراد عائلته. وأضاف أن ابنته عائشة تعاني من مشاكل في الجهاز التنفسي نتيجة الروائح الكريهة المنتشرة من هذا المكب.

وقالت الحاجة «أم أحمد» إن ابنها أحمد يعاني من مشاكل صحية متكررة، حيث إنه يزور المشفى أسبوعيًا للكشف عن صحته بسبب البكتيريا والفايروسات والأمـراض الجلدية التي انتشرت في المنطقة منذ إنشاء مكب زهرة الفنجان.

بلدية عرابة تشكو

حين التقينا رئيس بلدية عرابة عدنان موسى، قال لنا موضحًا المشكلة: «تتأثر قرية عرابة كثيرًا بالروائح الكريهة المنبعثة من مكب زهرة الفنجان، والتي تزداد حدتها مع فصل الصيف وانتشار الذباب والحشرات والأمراض التنفسية والجلدية، إضافة إلى تضرر أراضي بلدة عرابة بشكل كبير بسبب العصارة الناتجة عن تحلل النفايات والتي انسابت مع مياه الأمطار الغزيرة لتخترق سهول عرابة وتدمر المزروعات بشكل كامل».

طريقة لحل أزمة الروائح

وعـن مشكلة المكب، تحدث لـ «الحال» المدير الفني في مجلس الخدمات المشترك، د. محمد السعدي، وقال: «مكب زهرة الفنجان من أضخم المشاريع البيئية في شمال الضفة الغربية، حيث يتم جمع النفايات ليس فقط من محافظة جنين، وإنما من محافظات شمال الضفة الغربية، وتتم معالجة النفايات وفق الأساليب العلمية السليمة، وأفضل أسلوب للتقليل من الروائح الصادرة عن طمر النفايات هو بعمل إزاحـة لها، ثم دكها، وهو ما يزيد من كثافتها ويقلل حجمها، وبالتالي يقلل المدى الذي تنتشر خلاله الغازات. أما بالنسبة للعصارة، فإنه يجري تجميعها في خزانات أنشئت خصيصًا لهذا الغرض. أما ما حصل وقت المنخفض الجوي ونتيجة الأمطار الغزيرة، فقد تسرب جزء بسيط من هذه العصارة مع مياه الأمطار للأراضي الزراعية، تم بعدها تشكيل لجنة من وزارة الزراعة والصحة والبيئة أكدت بعد إجراء التحاليل اللازمة سلامة المياه الجوفية والمزروعات.

إيجابيات وسلبيات

من جانبه، أكد وزير شؤون البيئة، د. يوسف أبو صفية أن المكب له إيجابيات وسلبيات، وإن ألحقت سلبياته ضررًا على السكان، فلا بد من بذل جهود متزايدة للوصول لحلول جذرية للتخلص من المشكلات. كما أكد ضرورة وأهمية التزام إدارة مكب زهرة الفنجان بالشروط البيئية وبطريقة العمل المنصوص عليها في اتفاقية ترخيص المكب.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

لمن أثلج العدوان صدورهم

د. وداد البرغوثي

الموقف من العدوان الصهيوني على سوريا محك حقيقي لوطنية أو لاوطنية صاحبه، فردًا كان أو جماعة، دولة كان أو حزبًا سياسيًا، زعيمًا كان أو مواطنًا بسيطًا. فمن العار أن يبرر البعض هذا العدوان، ولعل ما يندى له الجبين أن يطلع علينا ناطق باسم ما يسمى «الجيش الحر» اسمه حسن الرستناوي ليدلي برأيه الفرِح ويعبر عن سعادته لتدمير منشآت سورية على يد الجيش الإسرائيلي عبر التلفزيون الإسرائيلي، فيجيب عن سؤال الصحافي الإسرائيلي إيهود يعاري بقوله: «لقد أثلجت الغارة قلوب الثوار». أي ثوار هؤلاء الذين يفرحون لتدمير بلدهم، وأي جيش وأي حر هذا الذي يعبر عن فرحه لعدوان على بلده؟!

إنه من المعيب أن نسمع مثل هذه التصريحات. لكن كما يقول المثل «العيب من أهل العيب مش عيب»، فالذين يقاتلون النظام في سوريا هم أنفسهم من فتحوا بلادهم لعشرات الآلاف من المرتزقة الأوروبيين والأفارقة، العرب وغير العـرب، وهـم أنفسهم مـن شرعنوا الـدعـارة باسم الجهاد، وهـم مـن ينقل جرحاهم للمشافي الإسرائيلية. أي عيب أكثر من هذا؟ بعد العدوان أيضًا نسمع بعض المسؤولين والزعامات الحزبية العربية يحملون النظام الـسـوري مسؤولية الهجمة. شكرًا لهم، هذا لسان حال إسرائيل برمتها، ماذا تريد إسرائيل أكثر من عرب يبيضون صفحتها ويبرئون ساحتها من شر أعمالها واعتداءاتها؟

أي منطق هـذا الـذي يحكم هؤلاء المصابين بالعمى ليخالفوا منطق التاريخ والجغرافيا والأخلاق فأدلوا بما أدلوا به؟ ألا تحملون أيضًا النظام السوري وزر العدوان الإسرائيلي واحتلال فلسطين عام 1948؟ وهل يتحمل النظام السوري وزر أكثر من 300 مجزرة ارتكبتها إسرائيل في تاريخها؟ وهل النظام السوري يتحمل عـدوان 1967؟ وهـل النظام السوري يتحمل وزر العدوان الثلاثي على مصر؟ وهل النظام السوري يتحمل مسؤولية احتلال سيناء وقصف قرية الكرامة واحتلال جنوب لبنان ومجزرة قانا وصبرا وشاتيلا؟ وهل النظام السوري يتحمل مسؤولية حصار على غزة والحرب عليها؟ وهـل النظام السوري يتحمل قصف مصنع الحليب في السودان؟

أية شرعة وأية وطنية وأي مبدأ هذا الذي يبيح حرف الأنظار عن فلسطين الذبيحة ويبرئ ذابحها؟ هؤلاء العرب الذين سكتوا دهرًا ونطقوا كفرًا، ليتهم لم ينطقوه، نحمد الله صبحًا وعشية أنهم لا يمثلون سوى قلة قليلة من الناس الذين ارتبطت مصالحهم تاريخيًا بإسرائيل وأميركا، بعض هؤلاء، والزعماء منهم خاصة، يحتاج لتعلم الديمقراطية مئة سنة ليرقى بعلاقته مع شعبه لمستوى «قمعية النظام الـسـوري». بيوتهم من زجاج هش ويرجمون البيت السوري بالحجارة.

محمد عساف يفرح قلوب الفلسطينيين ويوحدهم أكثر من السياسيين



مايكل عطية *

«بدأ الغناء منذ نعومة أظافره وهو في الطابور الصباحي في المدرسة»، هذا ما قاله جبر عساف والد الفنان الفلسطيني محمد عساف. «الحال» أجرت مقابلة هاتفية معه، وتحدث عن طفولة محمد وبداياته الفنية، فقال: «كان محبوبًا من قبل الأساتذة والطلاب، فعملت على تطوير موهبته، وتشجيعه وصبّ ما كنت أحلم به في ابني، وعندما بلغ العاشرة من العمر، تعرف على الفنان الفلسطيني جمال النجار، وكتب له أول أغانيه «شدي حيلك يا بلد»، وبعدها شارك في أوبريت طلائع فلسطين وغنى مقدمة المسلسل الفلسطيني «لعبة الأيام».

وفي حديث مع الملحن الفلسطيني ياسر عمر من غزة، قال: «التقيت بمحمد عساف عندما كان عمره 11 سنة، بعدما غنى أغنية «شدي حيلك يا بلد» وبدأنا العمل سويًا، كان أغلب ظهوره في الأعراس والمهرجانات، وبدأنا بتلحين أغنية «صاحي» من كلمات الشاعر الفلسطيني خالد جمعة، وغناها محمد عساف. كنا نرى فيه الفنان الفلسطيني والنجم منذ صغره، وقبل برنامج «أراب آيدول».

الشاعر الفلسطيني خالد جمعة مؤلف أغنية «صاحي» قال لـ «الحال»: أنا من أشد المعجبين بمحمد عساف، صوته خامة نادرة، برأيي أتوقع أن يعيد سيناريو مسابقة المعهد الوطني الفلسطيني وأن يأخذ المرتبة الأولى في «أراب آيدول» كما أخذ الدرجة الأولى في مسابقة المعهد الوطني الفلسطيني عندما كان عمره 19 عامًا، أنا معجب جدًا بأدائه وأتمنى له التوفيق.

وقال الفنان الفلسطيني مراد السويطي: أنا معجب بعساف، فهو فنان يمتلك الحضور والخامة الصوتية الرائعة، فابتسامته ووقفته على المسرح تدل على فنان كبير، وقد ساهم عساف في توحيد الفلسطينيين بالداخل والخارج وتمثيلهم بطريقه رائعة وحضارية، لا أستطيع أن أفوت إحدى حلقات أراب آيدول وألا أشاهده على اليوتيوب بعد انتهاء الحلقة، أنا فخور به.

من جهته، قال الموزع الفلسطيني ثائر عبد الكريم إن ما يميز محمد عساف عن غيره أنه يمتلك خامة صوتيه وحضورًا على عكس كثير من الفنانين في البرنامج وفي الموسم السابق، وأقصد هنا أن الكثير يمتلك صوتًا، ولكنه يفتقر إلى الحضور، والعكس صحيح، ولكن عساف استطاع أن يجمع الصوت والحضور.

أما الشارع الفلسطيني الذي لا يخلو يومه من الحديث عن محمد عساف، فقد أجمع كثيرون على أنه يمثلهم بطرق حضارية، أغنيه واحدة منه عرفت الكثيرين بحيفا وصفد وعكا وذكرت من نسيها، وقال طالب العلوم السياسية في جامعة بيرزيت حنا خورية: عساف أسقط حجة عدم وحدة الشعب الفلسطيني وأسقط القناع عن السياسيين الذين يماطلون منذ أعوام حول موضوع الوحدة، وبوقفته على المسرح، استطاع أن يحمس الطفل والمرأة والمسن والسياسي وكل أطياف الشعب، أنا فخور به وأتمنى أن أحضر إحدى حفلاته بعد أن يعود رافعًا لقب أراب آيدول، حتى وإن لم يحصل عليه، فهو بنظر كل الشعب الفلسطيني «أراب آيدول».

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

بعد 78 عامًا من العمر والوحدة

الحاجة عريفة تعود إلى مقاعد الدراسة

هبة عساف *

بعد أن بلغت الثامنة والسبعين من عمرها، قررت الحاجة عريفة ملايشة أن تمحو أميتها وتلتحق بالمدرسة الابتدائية للمضي في مسيرتها التعليمية بإرادة تحدت المجتمع ونجحت.

طالما حلمت الحاجة عريفة أن تتعلم القراءة والكتابة، وكان هدفها الأول أن تقرأ القرآن وتتمكن من فهم وصفات الأدوية التي يكتبها لها الأطباء وأن تقرأ لافتات المحلات في شوارع القرية.

أصرت الحاجة على دخول المدرسة بعد رفضها مرات عدة، لكنها استمرت بالمحاولة حتى انتظمت منذ عامين على الدراسة في «مدرسة بنات جبع الأساسية».

«الحال» التقت الحاجة عريفة ملايشة التي روت عثورها على حلمها في العودة الى مقاعد الدراسة بعد كل هذا العمر. تقول: «توجهت إلى المدرسة في المرة الأولى لكن تم رفض طلبي في التعليم، ثم توجهت إلى المدرسة الثانوية في القرية لكني لم ألاق منهم اهتمامًا حتى توجهت إلى وزارة التربية والتعليم في محافظة قباطية، ومنهم حصلت على طلب قبولي في المدرسة».

أثارت ملايشة الرأي العام سواء في الوسط الذي تعيش فيه أو خارجه، فقد زارها مسؤولون عدة ووعدوا بتقديم الدعم والمساعدة لها، فهي تمثل عنوانًا للإرادة بإصرارها على إكمال تعليمها الأساسي بهذا العمر، ورغم كل المتاعب، ما زالت مثابرة لتحقيق حلمها.

الحاجة عريفة وحيدة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فهي لم تتزوج، وليس عندها أطفال أو أحفاد يعيلونها في هذا العمر، كما تسكن في منزلها وحدها. كل ذلك أدى إلى صعوبة وقسوة حياتها ومسيرتها التعليمية، فلا تجد من يساعدها بالمنزل على مراجعة ما تتعلمه في المدرسة. تقول: «أقرأ القرآن في المنزل وأظن أن قراءتي صحيحة، لكن عندما أقرأه بالمدرسة، أكتشف أخطاء عدة ارتكبتها، لكن لا يوجد من يسمعني ليخبرني الصواب».

في آخر مقعد في فصل ثالث «ب»، وبمدرسة متهالكة البنيان، جدرانها لا تقي من برد الشتاء ولا حرارة الصيف وبين طالبات بعمر أحفادها. وبالرغم من انزعاجها من أصوات الأطفال، وضعف قدرتها على التعلم، ما زالت الحاجة عريفة مصممة على إكمال مسيرتها وتحاول جاهدة الاستمرار بل وتطمح لإنهاء تعليمها في المدرسة والالتحاق بالجامعة ثم الحصول على وظيفة.

قالت إحدى معلماتها: «عريفة تملك إرادة قوية تحدت قوانين المجتمع التي لم تتقبل رغبتها بإكمال تعليمها، وأثنت على علاقتها مع كل من يعمل بالمدرسة إضافة إلى تأقلمها مع طالبات بعمر أحفادها، وذكرت أنها تواجه صعوبات عدة في استيعاب مناهج الرياضيات واللغة الإنجليزية ولكنها جيدة في مواد اللغة العربية وتحب القراءة بشكل كبير، وتقضي معظم وقتها في المدرسة بالكتابة والنسخ، وعندما تواجه صعوبة ما، تسأل الطالبات والمعلمات، إضافة إلى حبها لتعلم وقراءة كتب الدين.

وعبرت طالبات الصف الثالث عن تقبلهن لوجود الحاجة بينهن، وعن استعدادهن لتقديم أية مساعدة لها في المواد التي تواجه فيها صعوبات، وقالت إحدى طالبات الفصل: «لا يزعجنا وجودها بيننا وهي تقضي معظم وقتها بالكتابة وتسألنا عن كل ما يصعب عليها فهمه».

تلاقي الحاجة عريفة الكثير من المشاكل في حياتها اليومية كعدم قدرتها على دفع أجرة مواصلات ذهابها إلى المدرسة، ما يضطرها للذهاب مشيًا على أقدامها المتعبة يوميًا من بيتها الذي يبعد عن المدرسة مسافة ليست قصيرة، وتردد دومًا: «التعليم عنوان الحضارة».

كما تعاني الحاجة عريفة من مشاكل صحية ما يلزمها زيارة الأطباء وإجراء الفحوصات للحصول على العلاج الذي تدفع ثمنه من مصدر دخلها البسيط، إذ لم تجد أي معيل لها بالرغم من كل الوعود التي تلقتها بالدعم والمساعدة من مسؤولين عدة.



الطالبة المجتهدة الحاجة عريفة تحل الواجب على السبورة.

وتعيش الحاجة عريفة في بيت من طين ينقصه الكثير من مستلزمات الحياة اليومية، تقضي يومها في أعمال المنزل المكون من غرفة واحدة فقط والذي لم تتمكن منذ سنتين من سداد أجرته. وعن مصدر دخلها، قالت إنها تحصل على مبلغ بسيط من وزارة الشؤون الاجتماعية يكفيها لضرورات حياتها، إضافة إلى حصولها على القليل من المال من حرفة صناعة الفخار من التراب التي تمارسها والتي تشتهر بها قريتها «جبع».

الحاجة عريفة بكل بساطتها وطموحها العالي، أصرت على إكمال تعليمها، لكنها لم تجد جهة تساندها بالرغم من بساطة مطالبها، فهي لم تتمن سوى القليل لتحقق حلمًا تمنته منذ زمن طويل، وهي تعيشه الآن لكن بنقص واضح.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

الحال
المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها

رئيسة التحرير: نبال ثوابتة

هيئة التحرير: عارف حجاوي، ايهاب بسيسو، وداد البرغوثي، لبنى عبد الهادي، عبدالرحيم عبدالله، خالد سليم
محرر مقيم: صالح مشارقة

الإخراج: عاصم ناصر
رسم كاريكاتوري: مراد دراغمة ويوسف عوض

التوزيع: حسام البرغوثي
هيئة التأسيس: عارف حجاوي، عيسى بشارة نبيل الخطيب، وليد العمري

تصدر عن مركز تطوير الإعلام
جامعة بيرزيت
هاتف 2982989 ص.ب 14بيرزيت - فلسطين
alhal@birzeit.edu